www.kassioun.org

1241

الاثنين 01 ايلول 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

حذف الصفرين من العملة: من يحمي السوريين من ظاهرة «التقريب السعري»؟ [12]

الافتتاحية

لماذا يعود 2254 إلى الواجهة مجدداً؟

أعاد البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن الدولي يوم 10 آب – إضافة إلى جملة من التصريحات الدبلوماسية التي أدلت بها الدول الأعضاء– القرار الدولي 2254 إلى دائرة الضوء، بوصفه خارطة الطريق للحل السياسي في سورية.

عودةُ القرار إلى بؤرة التركيز ليست أمراً تصادفياً، وليست ناجمةً فقط عمّا جرى خلال الأشهر التسعة الماضية مما بعد سقوط سلطة الأسد؛ فالأسد نفسه سقط لأنه رفض تنفيذ القرار؛ أي رفض الحل السياسي القائم على المشاركة الواسعة للسوريين، بما يفضي إلى إنفاذ حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

إن النظر الموضوعي إلى واقع البلاد خلال أكثر من عقدين وحتى الآن، يشير إلى أن المشكلات لا تتوقف عن التراكم والتعمق وصولاً إلى حد التعفن؛ سواء منها الاقتصادية والمعيشية أو الأمنية أو الإدارية أو السياسية، ناهيك عن التدخلات الخارجية المتعاظمة والمفرزات الثقافية السامة للأزمات المتراكمة، بما في ذلك ارتفاع الخطاب الطائفي والتحريضي وحتى التقسيمي.

إنّ أولئك الذين رفضوا سابقاً القرار 2254، سواء من جهة السلطة أو من جهة بعض أقسام المعارضة، السياسية منها والمسلحة، كانوا يشتركون طوال الوقت في أنهم يرفضون التغيير الجذري الشامل الذي يضع قرار الشعب السوري في يده، أي يضع السلطة والثروة في يد الشعب السوري حقاً وفعلاً... وما يجمع الرافضين أيضاً أن بوصلتهم كانت دائماً وأبداً هي السلطة لا الشعب، بين من يريد الحفاظ على السلطة والاستئثار بها، وبين من يريدها لنفسه، أيضاً كي يستأثر بها... وذلك بغض النظر عن الذرائع والمُحاجَّات التي أتى بها أي من الطرفين، والتي تجري محاولاتٌ لإعادة توليدها من جديد.

إذا كان القرار يقول بتفاوض بين «نظام» و«معارضة»، فإنه يحتاج إلى تعديل واحد في هذه النقطة بالذات، بحيث يقول بحوار وتفاوض وصولاً إلى التوافق بين كل السوريين، بوصفهم أحراراً متساويين لا تمييز بينهم على أساس القومية أو الدين أو الطائفة أو الجنس أو غير ذلك. ومن حيث الجوهر، فإن القرار ما يزال صالحاً تماماً كخارطة طريق لكي يقرر الشعب السوري مصيره بنفسه، عبر التوافق على شكل الدولة الجديد.

النقطة الحاسمة في تنفيذ القرار، هي آلية تشكيل جسم الحكم الانتقالي، ابتداءً بالاتفاق على تعريفه ومن ثم صلاحياته وأخيراً شخوصه، وهي عملية لا يمكن لأي طرف أن ينفرد بها، بل ينبغي أن تجري على أساس أوسع توافق بين السوريين وقواهم السياسية والاجتماعية، وبما يضمن توحيد الشعب والبلاد، وقطع الطريق على احتمالات التقسيم والتدخل الخارجي التي تتعاظم مع كل يوم تأخير إضافي في البدء بالحل السياسي الشامل والجامع.

ليس هنالك من مخرج آمن من الاستعصاء القائم، باحتمالاته الخطرة على كل الأصعدة، إلا عبر توافق حقيقي شامل بين السوريين، والقرار 2254 هو أداة شديدة الأهمية في تسهيل الوصول إلى هذا التوافق، الذي لن يكتمل دون مؤتمر وطني عام، يتم تشكيله عبر التوافق عليه في الجسم الانتقالي، ويكون بمثابة جمعية تأسيسية، وصولاً إلى دستور دائم وانتخابات حرة ونزيهة تكون نقطة النهاية في عملية الانتقال...

شؤون عمالية

قرار عودة العمال صحيح ولكنه منقوص

02

شؤون محلية

الليرة السورية... تحسن على الورق رسمياً ومعاناة في الجيوب

05

ملف «سورية 2025»

أربع مقالات ضمن ملف المركزية واللامركزية

06

شؤون عربية ودولية

عرقلة «ألاسكا» ومقاومة تيار التاريخ الجارف

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

قرار عودة العمال صحيح ولكنه منقوص

منذ سقوط النظام واستلام زمام الأمور من قبل حكومة تصريف الأعمال، كانت الخطوات الأولى لهذه الحكومة هي إعادة النظر بواقع العمال السوريين من حيث هيكلة وجودهم في أماكن عملهم. وهذه الهيكلة أو إعادة الترتيب، من وجهة نظر الحكومة السابقة، للتخلص من فائض العمالة، وخاصة أولئك العمالُ المعيَّنون على أساس أبناء الشهداء أو زوجاتهم، وغيرهم من العمال الذين صنَّفتهم على أساس فائض عمالة.
طالت هذه الإجراءات كلَّ مواقع العمل الإنتاجية منها والخدمية والتعليمية، حتى بتنا أمام كارثة حقيقية مسَّتْ مئات الآلاف من الأسر التي أصبحت بلا مورد تعتاش منه، رغم ضآلة تلك الموارد التي كانوا يحصلون عليها.
استخدمت حكومة تصريف الأعمال عدة طرق في صرفها للعمال، منها التسريح المباشر، ومنها – وهو الأعمّ – إعطاء العمال إجازات قسرية لمدة ثلاثة أشهر مع دفع الرواتب لهم عن هذه المدة، ليعاد النظر بأوضاعهم بعد ذلك. وهذا الإجراء الذي أقدمت عليه حكومة تصريف الأعمال ليس له مستند قانوني في قوانين العمل السورية. والأنكى من هذا أن الحكومة في صرفها للعمال بالأشكال المختلفة لعملية الصرف، لم تزوِّد العمال بالوثيقة التي تبرِّر غيابهم عن العمل إلا في حالات قليلة، وخاصة العمال الذين أعطوا إجازات قسرية. عمليات الصرف المختلفة لم يكن العمالُ راضين عنها أو قابلين بها، ونظَّموا وقفات احتجاجية في عدة محافظات ومنها دمشق، لأنها تعرضهم لمخاطر كثيرة مرتبطة بمعيشتهم ومعيشة عائلاتهم. ليس هذا فقط، بل تحمل تلك الإجراءات مخاطر اجتماعية واقتصادية وسياسية أيضاً.
ويبدو أن من أوعز بتلك الإجراءات بحق العمال لم يعِ تلك المخاطر المترتبة عليها، أم أنَّهُ يعي مخاطرَها ويقصدُها؟
بعد استلام الحكومة الجديدة لمهامها الموكلة إليها، أخذت تعيد النظر بقوائم العمَّال المبعَدين عن عملهم، وبدأت بإعادة أعداد منهم إلى أعمالهم السابقة. وهذا حدث في قطاع السكك الحديدية وبعض معامل النسيج. وهذا الإجراء صحيح ولكنه غير كافٍ؛ أي يجب اعتماد معايير حقيقية تؤمِّن عودةَ العمّال إلى أعمالهم.
بالنسبة للعمال الذين أعطوا إجازات قسرية انتهت مدة تلك الإجازات، وهم أصبحوا معرَّضين لخسارة حقوقهم في حال استمرَّ تغيُّبهم عن العمل بعد انتهاء إجازاتهم، حيث سيعتبرون بحكم المستقيل. وهذا يعرِّضهم للخسارة في حقوقهم كافة، وخاصة حقهم في العودة إلى العمل، وحقوقهم التأمينية، ويجعل جزءاً كبيراً منهم ينضم إلى جيش العاطلين عن العمل.
بتاريخ 2025/8/27 صدر قرار رقم 2533/ص من الأمين العام لرئاسة الجمهورية لشؤون مجلس الوزراء، يقضي بعودة العمال الممنوحين إجازات مدفوعة الأجر إلى أعمالهم اعتباراً من 2025/9/1. وهذا القرار مهمٌ بالنسبة للعمال، ومهمٌ لإعادة دور الإنتاج والوظائف الخدمية التي لها علاقة بتسيير أعمال المواطنين.
إنَّ هذه الخطوة الصحيحة يجب أن تتبعها خطواتٌ أخرى بالنسبة للعمَّال ذوي العقود، والكثير منهم تمتد عقودُهم لسنوات وأصبحوا يمتلكون خبرة أعمالهم التي يقومون بها. وعدم تشميلهم بقرار العودة أيضاً يشكل خسارة لهم ولمكان عملهم.

قرار مركزي بمعالجات جزئية لا تشمل المطالب العمالية

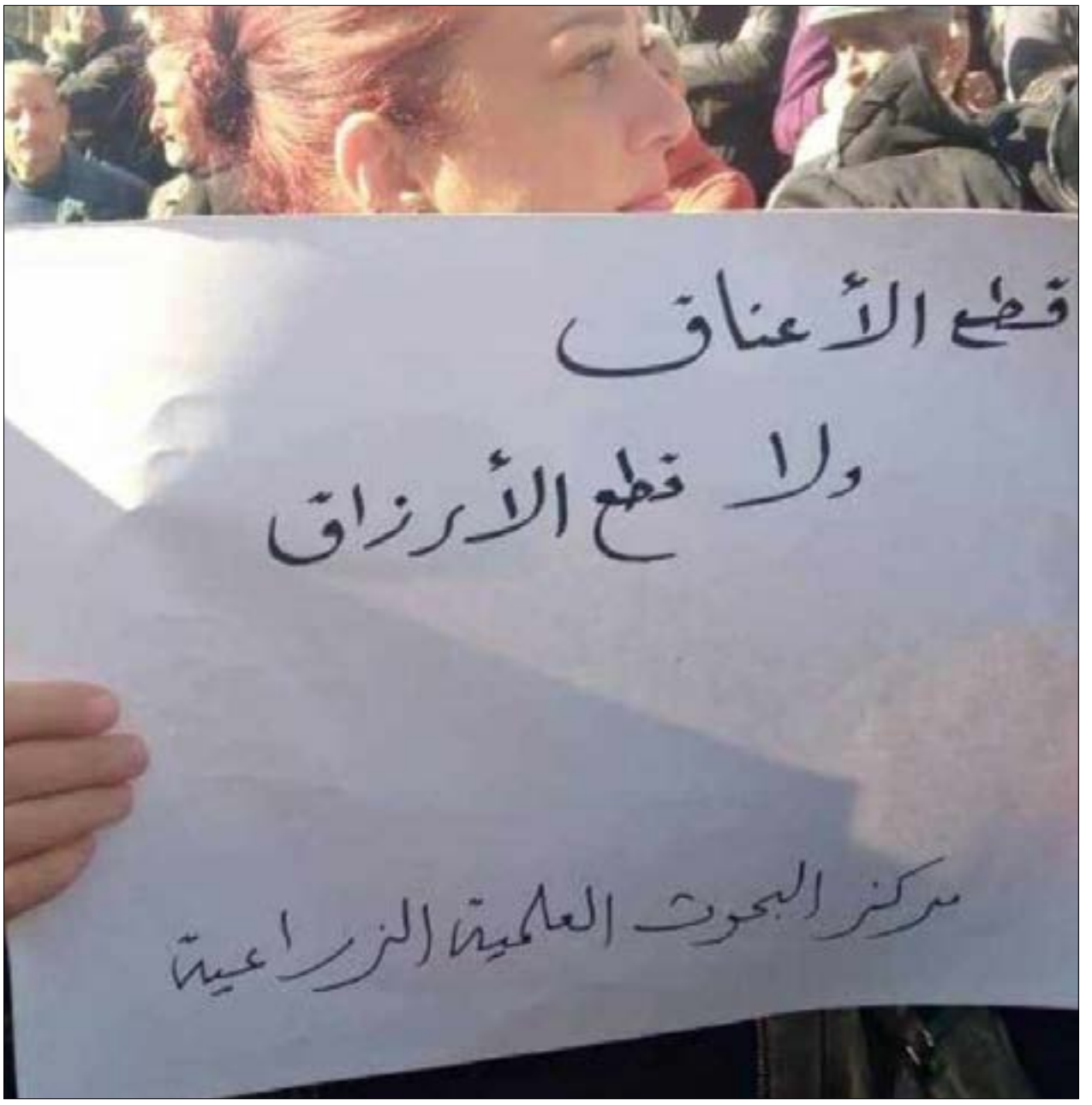

صدر يوم الأربعاء 2025/8/27 قرار عن الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية – شؤون مجلس الوزراء تحت الرقم 2533/ص، والذي تضمن توجيهاً إلى كلّ الجهات العامة بقرارات وتعليمات عامة، طالب فيها الجهات بالاطلاع والتقيد بمضمونه. وكان لافتاً النقاش الذي دار حول مضمونه وبنوده، واختلفت التفسيرات والرؤى حوله. فمنهم من عنون نشره للقرار بالمباركة، كون الفقرة الأخيرة «ي» تتحدث عن توجيه الجهات العامة بالإيعاز لمديري التنمية الإدارية لديهم لإبلاغ العاملين لديهم بإنهاء الإجازة المأجورة الممنوحة والعودة إلى العمل أصولاً من تاريخ 2025/9/1. في حين تعالت الأصوات المعترضة على الفقرة «ج» التي تطلب عدم تجديد العقود المؤقتة في حال انتهائها أياً كان نوعها إلّا في ضوء الحاجة الماسَّة وبموافقة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية حصراً. وبين معترض ومرحِّب وتائه في فهم كل البنود، ظهرت بعض ردود المدراء والموظَّفين الكبار وبعض النقابيين المختصين التي طلبت من الجميع التروي حتى صدور الإجراءات التنفيذية للقرار.

■ مراسل قاسيون

من خلال قراءة أولية للقرار الصادر، والذي توزَّع على عشرة بنود، تبيَّن لنا أنّ أهم إيجابيات القرار – بغض النظر عن محتواه – أنه خرج من هذه الجهة بالذات وبشكل خطي ورسمي ومركزي، وهذا ما افتقدته كلُّ القرارات السابقة، حيث إنّها خرجت عن وزارات ومديريات وهيئات وبشكل فوضوي وغير منظَّم، «كلٌّ يغنّي على ليلاه»، وغلبت عليها الارتجالية وردود الأفعال وقلة الدراية والخبرة. وهذا ما تبين من خلال التراجع عن عشرات القرارات تلك. أضف إليه عدم التنسيق بين الجهات المرتبطة إدارياً، مما جعل بعض المشافي تفرغ من فنيِّي الأقسام والأطباء، وبعض المصارف تفرغ من مخزِّني الصرافات الآلية، وغيرها من الأمثلة التي لا تحصى. والأدهى من ذلك أن عشرات القرارات لم تكن رسمية بل شفهية، رغم المطالبات الكثيرة من قبل المتضررين بكتب رسمية، أصر المسؤولون على عدم إصدارها. ويمكن إضافة الفقرة «ي» إلى تلك الإيجابيات كونها أكدت على شمولية القرار بعيداً عن الانتقاء والفرز.

معالجات جزئية

أما النواحي السلبية، والتي يؤجل الحديث عن بعضها حتى صدور الإجراءات التنفيذية، فإن أكثر ما يستغرب بالقرار هو عدم الاستجابة للمطالب العمالية التي خرجت منذ بداية صدور القرارات المجحفة والتعسفية وغير المدروسة، ألا وهو إلغاء كل القرارات السابقة دون غربلة أو انتقائية، بل إلغاؤها دفعة واحدة لقرار واحد مركزي، وتشكيل لجان مختصة لدراسة الواقع الإداري والوظيفي للقطاع العام وبمشاركة التنظيم النقابي. ونحن لا نتحدث هنا عن الإجازات القسرية المأجورة بل عن كل قرارات الفصل وإنهاء العقود وتغيير الملاكات دون مرتكزات قانونية ونقابية. وكان من المفترض تصحيح مسار القرارات والعودة عنها دفعة واحدة، بدل زيادة التشتيت واستكمال الفوضى الحاصلة بالجهات الحكومية والملاكات والتبعية الإدارية وغيرها، خاصة مع عملية دمج المؤسسات والوزارات والتي زادت الطين بلّة. فالعاملون اليوم في جهات الدولة وحتى المراجعين يلمسون تلك الفوضى بشكل مباشر وبأغلب المؤسسات.

بانتظار الإجراءات التنفيذية

لم يأخذ القرار بعين الاعتبار عمال القطاعات الإنتاجية المتوقفة، سواء قبل سقوط السلطة السابقة أو بعدها، حيث إن إنهاء الإجازة وتفعيل آلية الدوام والبصمة وتفعيل المادة 25 الخاصة بتسريح العمال الذين لا يُرفَّعون مرتين أو ثلاثاً، لا يمكن تطبيقها في الوقت الحالي. إضافة لفقرة تدوير العاملين ضمن الجهة العامة الواحدة أو بين الجهات العامة في المحافظة ذاتها، دون توضيح معايير وآليات وضرورات هذا التدوير. كل ما سبق من «فلاشات» مبدئية على القرار يؤكد أكثر على صوابية مركزيته وقصور مضمونه في حلّ المشكلة القائمة. فالقرار انطلق من مبررات وأهداف إصداره بما يلي: »تحسين كفاءة الجهاز الإداري وتعزيز الأداء المؤسساتي، وترشيد استخدام الموارد البشرية المتاحة، بما يعالج ظاهرة الترهل الإداري وضعف الإنتاجية لدى الجهات العامة عموماً، وعلى مستوى كل جهة على حده«.
فهل فعلاً سينجح القرار ببنوده بتحقيق أهداف صدوره، أم أنه سيزيد الطين بلّة؟ وبانتظار الإجراءات التنفيذية له، يبقى للرأي صلة...

دعم الصناعة يحد من البطالة

البطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية، وتعني عدم حصول الفرد على فرصة عمل وذلك بالرغم من توفر قدرته على العمل والبحث المستمر عنه. وهي تنتج بشكل أساسي بين فئات الشباب القادرين على العمل. تُعتبر البطالة من المشاكل الكبرى التي تؤثر بشكل سلبي على المجتمع.

■ نبيل عكام

ساهم تدمير الكثير من المنشآت الاقتصادية الإنتاجية للقطاع الخاص وقطاع الدولة في البلاد، وهدم البيوت والمؤسسات، وتشريد ملايين السوريين، في ارتفاع نسب البطالة التي كانت تزداد نتيجة السياسات الاقتصادية التي انتهجت منذ أوائل الثمانينيّات من القرن الماضي. ومع العلم أنه لا توجد إحصائيات رسمية صادقة تدل على الواقع الفعلي للبطالة، ولكن تتفق الدراسات الإحصائية المختلفة على ارتفاع نسبها.

وهذه الظاهرة ينتج عنها الكثير من المشاكل الاجتماعية تنعكس على مجمل المجتمع، وفي المقدمة منها ضعف روابط الانتماء إلى الوطن، لتظهر تلك الروابط ما قبل الدولة الوطنية من طائفية وقبلية، بسبب عدد المهمشين المتزايد في البلاد. وكذلك الهجرة الجماعية وخاصة في صفوف اليد العاملة الفتية بمختلف اختصاصاتها المتنوعة من مهندسين وكوادر فنية وعمال مهرة، وغيرها. وقد تحدثت «قاسيون» في الكثير من الأعداد السابقة حول هذه الظاهرة ووصّفتها وعالجت بعضاً من جوانبها.

تمر البلاد اليوم بمرحلة مفصلية بعد عقود من الترهل الاقتصادي تحت وطأة مافيات فساد السلطة السابقة. نحن أمام ظاهرة تحاول أن تفرض نفسها اليوم بسبب ازدياد البطالة، وهي الانتشار الكبير لاقتصاد البسطات على الأرصفة، سواء في المدن الكبرى أو الصغيرة والأرياف أيضاً. وتشير التقديرات إلى أنها باتت تشكل نسبة عالية في النشاط الاقتصادي. هذا إضافة إلى القطاع غير المنظَّم، بالورش الصغيرة المنتشرة في مناطق المخالفات، والأقبية المخصصة لخدمات البناء وغير ذلك.

نحن نعلم أن الطريق أمام اقتصادنا الوطني ليست «أوتوستراداً» معبَّداً، فهناك تحديات كبيرة داخلياً، إذ لا بد من إصلاح المؤسسات وتطوير الأنظمة والقوانين وتبسيط الإجراءات وتأهيل الكوادر ومواجهة التضخم. لكن يبقى الأهم أن يكون هناك إرادة سياسية واضحة، ورؤية اقتصادية طموحة لدى السلطة في هذه المرحلة الانتقالية، للعمل على تحسين القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأساسية الزراعية والصناعية، وضرورة دعمها لتتمكن من الانطلاق والنمو وتدعم الناتج المحلي.

ومن طرق هذا الدعم وخاصة للصناعة:

– توفير البنية التحتية اللازمة للصناعة، والبيئة الضرورية والمشجِّعة لها.

– إعادة تأهيل المناطق الصناعية وتوفير البنية التحتية اللازمة لها، وإنشاء مناطق صناعية منظَّمة في كل المحافظات السورية، وتأمين كل الخدمات اللوجستية لها، بمعنى أن تكون مجهزة بكافة مستلزمات الصناعة مثل حوامل الطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات والإنترنت، والمواصلات، وتسهيل إجراءات التراخيص والإجراءات الإدارية.

– من جهة أخرى، توفير التسهيلات والمحفزات الجاذبة مثل رسوم حمائية موجهة حسب النشاط الصناعي الذي تحتاجه السوق المحلّي، وإعفاءات ضريبية وجمركية متوازنة.

– تسهيل عمل الصناعات المعدَّة بغرض التصدير ودعمها بما تحتاجه من قضايا لوجستية.

– تسهيل عمليات سلاسل التوريد والشحن وغيرها من المستلزمات.

وهذا حكماً سيؤدي إلى خلق فرص عمل وامتصاص البطالة، وتسهيل عودة الخبرات السورية المهاجرة نتيجة انفجار الأزمة، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، وإيجاد صناعات جديدة، واستقرار سعر الصرف.

الطبقة العاملة

المغرب: عمال «غلوفو» في إضراب من أجل الأجور وظروف العمل

دعت نقابة عمال التوصيل بمنصة غلوفو، عبر الاتحاد المغربي للشغل، إلى إضراب عن العمل يومي الأول والثاني من أيلول في مدن المغرب كافةً لمدة يومين، ويسبق هذا الإضراب وقفة احتجاجية أمام مقر الشركة الإسبانية بالدار البيضاء. ويطالب عمال التوصيل بتحسين شروط العمل وظروفه، ورفع الأجور الأساسية للتوصيل، وشدد العمال على أن الأجور الحالية لم تعد كافية لمواجهة غلاء المعيشة وارتفاع تكاليف التنقل. بالإضافة إلى مضاعفة الأجور الليلية بسبب المخاطر، واعتماد زيادة للأجور في الأعياد والعطلات الوطنية. وقالت نقابة عمال غلوفو، في بيان لها، إنّ اللجوء إلى هذا الشكل النضالي يأتي بتشبثها بمطالبها العاجلة والملحة، والمتمثلة في رفع الأجور الأساسية في أقرب وقت لمواجهة الغلاء وتآكل القدرة الشرائية.

الجبل الأسود: إنهاء إضراب عمال السكك الحديدية

استؤنفت خدمات السكك الحديدية في الجبل الأسود يوم الأربعاء 28 آب 2025 بعد إضراب لمدة خمسة أيام وانتهت عندما قبل العمال زيادة في الأجور من المشغل الذي تسيطر عليه الدولة، بحسب ما ذكرت وسائل الإعلام المحلية. وقال ممثل العمال: «تلقينا ضمانات بزيادة أجورنا على النحو المتفق عليه. وستكون الزيادة نحو 300 يورو، ونتيجة لذلك سيبلغ متوسط الأجر حوالي 1,000 إلى 1200 يورو». وأضاف ممثل العمال بأنّ الإضراب نتج عن تجاهل الإدارة لمطالب زيادة الأجور، لكن العمال لديهم الآن ضمانات بأن الزيادة ستدخل حيز التنفيذ قريباً. وأدى الإضراب إلى تعطيل حركة الركاب والبضائع في الجبل الأسود وصربيا، مما تسبب في خسائر لمشغل الشحن المحلي ومشغل الميناء. وقدرت تكلفة الإضراب على الشركة بنحو 20,000 يورو يومياً.

اسكتلندا: استمرار إضراب عمال خدمات النفط الكهربائية

يستمر إضراب عمال خدمات النفط الكهربائية في ميناء إليسمير، من أجل زيادة الأجور، وتعاني شركات الطاقة بما في ذلك الشبكة الوطنية والطاقة الاسكتلندية من نقص في زيت المحولات الحرجة بسبب إضرابات الأجور. وقال مسؤولو نقابات يونايت: «يمكن لخدمات النفط الكهربائية أن تتحمل أكثر من تقديم عرض مقبول. هذه الإضرابات ستستمر بدعم كامل من يونايت حتى يحصل العمال على زيادة الأجور». اتخذ العمال قرار إجراء الإضراب من 18 آب إلى 25 آب، بسبب عدم كفاية عرض الأجور. وبدأت إضرابات أخرى في 26 آب وستستمر حتى أوائل أيلول وسيزداد هذا الإجراء إذا لم يتم حل النزاع. وقالوا «هذا هو خطأ خدمات النفط الكهربائية التي ترفض تقديم عرض معقول. يمكن أن يتوقف العمل الصناعي غداً، إذا لم تقدم عرضاً يمكن لأعضائنا قبوله».

بريطانيا: عمال فندق غوفان فيليدج ينتصرون

بعد ثلاثة أسابيع من الإضراب والمفاوضات التي شملت الإدارة العليا والنقابة في فندق «فيلدج» في «غوفان»، انتهت يوم 8/26 بانتصار العمال، حيث فازوا بزيادة في الأجور بنسبة 10%، مع حصول بعض العمال على ما يصل إلى 3000 جنيه إسترليني. وفي الوقت نفسه، سيعطي صاحب العمل أيضاً مبلغ 400 جنيه إسترليني للعمال الذين تزيد أعمارهم عن 21 عاماً والذين لم يستفيدوا من رفع الأجر بشكل متساوٍ. كما وافقت فنادق «فيلدج» القرية على تغطيةً جميع الضرائب والتأمين الوطني لزيادات الأجور، كما ستستبدل بالعقود غير المستقرة عقودُ الحد الأدنى المضمون للساعة. وقال الأمين العام للنقابات: «هؤلاء العمال الشباب ذوو الأجور المنخفضة وقفوا في وجه الاستغلال وحققوا انتصاراً تاريخياً. ستحقق نقابتنا دائماً ما نعد به أعضائنا: وظائف وأجور وشروط أفضل وأكثر إنصافاً».

أنقذوا صناعة الألبسة وعمالها «2»

في العدد الماضي أوردنا القسم الأول من لقائنا الطويل والعميق مع صهيب الملقب «أبو عصام المقصدار»، كواحد من أهم الكوادر الفنية والمهنية في قطاع صناعة الألبسة الجاهزة. ولا تأتي أهمية الرجل من خبرته الطويلة التي امتدت لأكثر من أربعة عقود وحسب، بل من مستوى إدراكه ووعيه الطبقي والمهني والسياسي أيضاً. فنحن لم نتقصد الولوج لعالم الاقتصاد والسياسة خلال الحوار معه، لكن فهمه للأمور ومواكبته التاريخية لصناعة النسيج، واحتكاكه المباشر بالصناعيين وتجار الأقمشة والأسواق والمعارض، واطّلاعه على أحدث البرامج الحاسوبية الخاصة بالتصميم والتفصيل والقص، ومتابعته اليومية للحداثة العالمية، فعلت فعلها بطريقة تفكيره. فكيف إذا ما أضفنا تموضعه الطبقي والتصاقه ببيئته الطبقية من العمال، سواء بوجوده بالمعامل والورشات التي عمل بها أو من ناحية المنطقة السكنية التي يقطنها، والتي تعتبر خزاناً بشرياً للطبقات الأشد ضعفاً بشكل عام وللطبقة العاملة بشكل خاص.

■ هاشم اليعقوبي

أكد أبو عصام في حديثه على دور الدولة في دعم الصناعة وأضاف: «فكرك ليش الصين وصلت لهون؟ اليوم الصين أقوى دولة وبسمّوها مصنع العالم، وفيها تتحكم بالسوق العالمي إيمتى ما بدها وكيف ما بدها. وهالشي ما كان ممكن يصير لو ما الحكومة خططت وقادت الصناعة بذاتها. يا رجل، الصين بتعمل فستان سهرة بعشرة دولار! تخيل، من كم سنة فاتوا على خط العبايات الشرقية، صاروا ينتجوا منتجات كانت حكر علينا وعلى مصر وتركيا. ماشيين على منهج وخطة، وفوق منها دعم حكومي كبير: مناطق صناعية كبيرة. الإدارة عنا كانت تحكيلنا عن زياراتها للصين وقت يطلعوا يوصّوا على طلبيات قماش وإكسسوارات ومكنات وقطع غيار. تخيّل أنو بمنطقة وحدة بتلاقي كل شي بتحتاجو بالألبسة، بتنظيم عالي وتنافس وأسعار. يعني شو بدك بتلاقي. هالمدن هي مين خطط ومين نفذ؟ الحكومة طبعاً. خود الكهربا والموانئ والشحن والنقل والقروض والإعفاءات من الضرايب، كلو مخطط ومنفذ ومراقب صح. يعني بالمختصر، الحكومة عندهم عملت كل شي وقالتلهم تفضلوا اشتغلوا يا صناعيين. وهالشي تقدم مو بس للمعامل الكبيرة، لا حتى للورشات الصغيرة. حسب علمي أنو بالسنين الأولى كانت هالدفشة الصناعية على حساب العمال، بس بالتدريج بلشت الأمور تعتدل والبطالة تخف بالتدريج والرواتب تتحسن. وشوف لوين وصلوا: الفقر راح والاقتصاد والمعيشة طلوع. وفي معلومة مهمة كمان هي التطور: يعني تكنولوجيا عالية كتير متل أوروبا وأمريكا وأحسن، واللي ما بيعرفوه بيتعلموه وبيبعتوا مهندسين وطلاب لأوروبا وأمريكا بيتعلموا وبيرجعو للبلد وخود على تطوير وشغل. أما عنا هون، خليها لربك أحسن شي».

هاد مو اقتصاد، هاد مكبس عظم حيخلي الغني أغنى والفقير أفقر فكيف مو سياسة؟ سياسة ونص

الاستغلال الناعم

يتابع أبو عصام حديثه عن علاقة الصناعيين بالعمال: «نحنا كعمال صناعة الألبسة بضل وضعنا أحسن بكتير من غيرنا، والسبب بسيط أنو الصناعي عقليتو مختلفة عن التاجر، وبيعرف قيمة المصلحة والخبرة. ورغم الظلم اللي منتعرضلو، بضل أرحم بكتير. يعني الأجور مقبولة بالنسبة لغيرنا لأنو صعب تبدل عمالك كل يوم والتاني، والصنايعي مضطر يدفع بشكل مقبول ليحافظ عالعمال اللي تعودوا عالشغل وبيعرفوا كل تفصيل وبيفهوا كل قطعة وكل موديل شو بدو، وبيطلعوا إنتاج أكبر وبنوعية أفضل. وأي عامل أو معلم بيترك بأثّر فوراً عالإنتاج، وهالشي بيعرفوا صاحب الشغل والشغيل. فبضل في توازن واستقرار: أقل حدا بالمعمل عنا صرلو ست سبع سنين. إذا بدك قارن بين عمال المعمل عنا وبين الموظفين بالإدارة أو محلات البيع المباشر، نحنا منعتبَر مدللين وثابتين وراتبنا أعلى ومناخد إضافي ومكافآت ووجبة فطور. أما موظفي الإدارة والمحلات، كل يوم والتاني: هاد ترك، هاد رجع، ورواتبهم الشهرية قد أجرة أسبوع. وهالشي طبيعي لأنو ممكن كل يوم تلاقي سكرتيرة او سائق شاطر، بس ما فيك تلاقي بسهولة معلم رشّة أو طباعة. من هون بتلاقي علاقتنا بصاحب الشغل متوازنة: هو رضيان باستغلالنا نص نص، ونحنا رضيانين كمان. أما هلق، بس وقف التصنيع وصرنا موظفين، أي حدا بيقدر يشتغل شغلنا، فصرنا نرضى بكل هالظلم من تم ساكت، وما في حدا يدافع عنك».

«بالأخير كلّو سياسة»

عندما بدأ المعلم صهيب بالدخول لحال الصناعة والعمال ثم البلد، وجد نفسه يتحدث بالاقتصاد ثم السياسة. وعند سؤالنا له عن سبب تناوله مواضيع سياسية، أجابنا: «بالأخير كلّو سياسة. رغيف الخبز سياسة، حبة البندورة سياسة، الرواتب والسكن بالمخالفات والعشوائيات لك حتى المرض سببو سياسي». وأضاف: «شايفين حال البلد؟ ليش راتبي صار قروش؟ وإذا طلعت اشتغل بتركيا أو مصر أو حتى العراق، أقل شي بطلّع 1500 دولار بالشهر. ابني بتركيا من خمس سنين بيشتغل بالمطاعم بطلّع أكثر مني. هاد سببو سياسي. اللي خلّا شركتنا تشتغل بالتجارة وتوقف المعامل، الأوضاع السياسية. لما كان علينا حصار بالثمانينات مثلاً، ما وقفنا شغل، بالعكس يومها اشتغلنا للاتحاد السوفييتي بالأطنان. يعني الروس شغّلونا، وهي سياسة. وقت حرب العراق كمان اشتغلنا شغل بخوّف، وبحرب الخليج الأولى فتحولنا السوق الخليجي اشتغلنا كتير. كل هاد سياسة. واليوم إذا هالواقع بدو يتغير، حيتغير بالسياسة مو بشي تاني. شوفوا شو عم يصير فينا: أراضينا ما عم تنزرع، ومعاملنا عم توقف، ونفطنا مدفون بالأرض، والجماعة نازلين توقيع على إنشاء مولات ومدن سياحية واستثمارات خلّبية ومعارض ومؤتمرات، ونحنا ربطة الخبز صار بدها ميزانية لحالها. بدهم يانا نترك هالمكنات والمعامل ونروح نشتغل كاشيرية مولات وكراسين بالفنادق وموظفين عند الصرّافين. هاد مو اقتصاد، هاد مكبس عظم حيخلي الغني أغنى والفقير أفقر. فكيف مو سياسة؟ سياسة ونص. وهالبلد بدها تغيير ونفض، بدها تخطيط صح واقتصاد أساسو التصدير مو الاستيراد. وهالشي مو صعب والله إذا بيقعد الصناعي والعامل والفلاح عالطاولة ليطلع معهم أحسن اقتصاد. مو اقتصاد حوالات متل لبنان. إذا بضل الوضع هيك، ما حيضل لا صناعة ولا شغل ولا بلد حتى».

الليرة السورية... تحسن على الورق رسمياً ومعاناة في الجيوب

في لقاء متلفز نهاية آب 2025، أكد حاكم المصرف المركزي السوري عبد القادر الحصرية أن الليرة شهدت تحسناً بنحو 35% منذ سقوط النظام البائد، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة. هذا التصريح تكرر أكثر من مرة خلال الأشهر الماضية، ويُقدَّم كإنجاز حكومي بارز. لكن نظرة معمقة على واقع الأسواق تكشف أن هذا «التحسن» بقي محصوراً في الأرقام الرسمية ولم ينعكس فعلياً على حياة المواطنين.

السعر الرسمي... إنجاز رقمي فقط

بحسب المركزي، يبلغ سعر الصرف الرسمي للدولار نحو 11 ألف ليرة، في حين يسجل سعر السوق الموازي– وهو المرجع الفعلي لمعظم عمليات البيع والشراء– نحو 10800 ليرة.

المفارقة أن السعر الموازي أقل من السعر الرسمي، ما يجعل التصريف عبر القنوات غير الرسمية الخيار الوحيد أمام المواطن، بعد أن أغلق المركزي أبوابه أمام التصريف المباشر أو استقبال الحوالات.

السلع تَسعَّر بدولار أعلى بكثير

لا ينعكس هذا «التحسن» على الأسعار. فالسلع الأساسية تسعَّر فعلياً على أساس 15 ألف ليرة للدولار وسطياً، أي أعلى بكثير من السعرين الرسمي والموازي.

فالواقع العملي يقول إن المواطن يتعامل مع «سعر ثالث» غير معلن، لكنه الأكثر قسوة على حياته اليومية.

المواطن يُنهب مرتين

بهذا المشهد، يتعرض المواطن لنهب مزدوج: المرة الأولى: عند تصريف الدولار أو استلام الحوالات في السوق الموازي بسعر أدنى من السعر الرسمي، نتيجة إغلاق قنوات المركزي.

المرة الثانية: عند شراء السلع التي تُسعَّر بدولار أعلى من كل من الرسمي والموازي.

سياسات المركزي وتكريس «سعر التحوط»

لا تقف المشكلة هنا فقط، بل إن إجراءات المركزي نفسها ساهمت بشكل مباشر في تكريس ما يمكن تسميته «بسعر التحوط» للدولار عند تسعير السلع، ومنها:

سياسات تجفيف السيولة.

سقوف السحب النقدي.

والتمويل المحدود جداً.

والتي أدت إلى زيادة حالة عدم اليقين، فاضطر التجار والموردون لتسعير بضائعهم وفق سعر أعلى «15 ألف ليرة للدولار» تحسباً لأي تقلب أو شح جديد في السوق.

من أجل تخفيض حقيقي لسعر الصرف

لكي يمارس المصرف المركزي دوره المفترض كحام للاستقرار النقدي، ولكي يتحول تخفيض سعر الصرف من مجرد إنجاز ورقي إلى واقع ينعكس على حياة المواطنين، هناك جملة من الخطوات الأساسية التي يمكن تنفيذها، ومنها:

إعادة فتح قنوات التصريف الرسمية لاستقطاب الحوالات والقطع الأجنبي، بما يضمن سعراً عادلاً ويحد من هيمنة السوق الموازي.

ضبط آليات التسعير عبر ربطها بسعر صرف واقعي وشفاف، مع رقابة صارمة على التجار والمستوردين.

زيادة عرض الدولار في السوق من خلال دعم الصادرات وتسهيل دخول القطع الأجنبي.

توسيع عمليات التمويل التجاري والإنتاجي بما يدعم الدورة الاقتصادية ويخفف الحاجة إلى سعر «تحوطي».

اعتماد سياسة نقدية مرنة وشفافة تستند إلى معطيات السوق، لا إلى إجراءات إدارية معزولة.

التكامل مع السياسات الاقتصادية العامة

لكن هذه الخطوات لن تكون كافية وحدها. إذ يجب أن تترافق مع سياسات اقتصادية عامة تعزز الاقتصاد الحقيقي كضمانة أساسية لقوة العملة، وذلك من خلال:

دعم القطاع الزراعي لتأمين الأمن الغذائي وتقليل الاستيراد.

تحفيز القطاع الصناعي والإنتاجي لزيادة الصادرات وجلب القطع الأجنبي.

تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي في مشاريع إنتاجية طويلة الأمد.

فاستقرار الليرة لا يمكن أن يتحقق عبر أدوات نقدية وإجرائية فقط، بل يحتاج إلى اقتصاد قوي وفعّال يكون الداعم المباشر والحقيقي لقيمة العملة الوطنية.

ورقّ متحسن... وجيوبٌ منهكة

قد يكون «تحسن» الليرة بنسبة 35% إنجازاً في دفاتر المركزي، لكنه يظل بعيداً عن الواقع المعيشي.

فالمواطن اليوم يعيش بين ثلاثة أسعار متناقضة:

السعر الرسمي: 11 ألف ليرة للدولار.

السعر الموازي: 10800 ليرة للدولار.

سعر تسعير السلع: 15 ألف ليرة للدولار.

وبين هذه الهوامش، يُنهب المواطن مرتين، فيما تزيد سياسات المركزي من ترسيخ هذا الواقع.

بالمقابل يمكن القول إن الإصلاحات النقدية المترافقة مع سياسات اقتصادية إنتاجية هي وحدها القادرة على تحويل التحسن من مجرد أرقام على الورق إلى استقرار حقيقي يلمسه الناس في حياتهم اليومية.

مشروع القانون المالي الجديد... تخفيف عن الموازنة وأعباء على المواطن

أعلن وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، بتاريخ 27 آب 2025 عبر حسابه على منصة «لينكد إن»، عن إنجاز إعداد مشروع القانون المالي الأساسي الجديد الذي سيحل محل القانون المالي الأساسي رقم 54 لعام 2006، متضمناً جملة من الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف تعزيز الشفافية- تحسين كفاءة الإنفاق- وضبط الدين العام.

ومن بين أبرز ما ورد في التصريح، منح استقلالية مالية وإدارية للمؤسسات الاقتصادية العامة والوحدات الإدارية والوقفية، بحيث لا تُلزم وزارة المالية بعد الآن بتغطية عجز هذه الجهات، مع الاكتفاء بدور إشرافي من خلال إلزامها بتقديم تقارير دورية.

تفسير هذا التوجه عملياً

هذه الخطوة تعني أن المؤسسات الاقتصادية «مثل شركات الكهرباء والمياه والنقل و ...» والوحدات الإدارية «المحافظات– البلديات» ستصبح مسؤولة عن تأمين إيراداتها وتغطية كامل نفقاتها ذاتياً، دون الاعتماد المباشر على الدعم المالي من الموازنة العامة.

بمعنى آخر، على هذه الجهات أن تبحث عن وسائل تمويل بديلة ومستدامة، إما عبر تحسين إدارة مواردها أو زيادة أسعار الخدمات والرسوم لتعويض أي عجز.

وهذا يعني بالنتيجة تراكم جملة من السلبيات على مستويات متعددة.

الانعكاسات السلبية المتوقعة على مستوى الخدمات العامة

قد تلجأ الوحدات الإدارية إلى تقليص حجم المشاريع الخدمية، أو تأجيلها بسبب نقص التمويل.

تفاوت نوعية الخدمات بين منطقة غنية قادرة على تمويل نفسها وأخرى فقيرة تعتمد على موارد محدودة، ما يخلق فجوة تنموية واضحة.

احتمالية تراجع جودة البنية التحتية «الطرق– الإنارة– الصرف الصحي...» نتيجة ضغط النفقات.

الانعكاسات السلبية على مستوى الأسعار والتكاليف

المؤسسات الاقتصادية العامة ستسعى إلى رفع أسعار الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات و ... لتعويض خسائرها.

إلغاء أو تخفيض الدعم الحكومي تدريجياً سيؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة على المواطن، خصوصاً في ظل ضعف القدرة الشرائية.

احتمال فرض رسوم إضافية من قبل الوحدات الإدارية لتأمين مواردها الذاتية، ما يزيد الأعباء المباشرة على الأسر.

الانعكاسات السلبية على مستوى المواطن والمجتمع

المواطن سيكون المتحمل الأول لأعباء هذا التوجه، سواء عبر ارتفاع أسعار الخدمات أو تراجع جودتها.

كذلك فإن هذا التوجه قد يعمق الفجوة الاجتماعية بين الفئات القادرة على تحمل الأعباء والفئات الأضعف، ما يهدد مبدأ العدالة الاجتماعية.

غياب آليات الحماية الاجتماعية مصدر ضغط إضافي

مشروع القانون المالي الجديد قد يكون خطوة إصلاحية على صعيد ضبط الموازنة وتعزيز الاستقلالية المالية كما يروج له، لكنه في الوقت ذاته ينقل عبء العجز من الدولة إلى المؤسسات والوحدات المحلية، وبالتالي إلى المواطن بشكل مباشر.

ومن دون وجود آليات حماية اجتماعية مثل دعم مباشر للفئات الأكثر هشاشة أو سياسات تسعير تراعي القدرة الشرائية، ستتحول هذه الإصلاحات إلى مصدر ضغط إضافي على الحياة المعيشية، بدل أن تكون مدخلاً لتحسين الكفاءة والاستدامة المالية.

أربع مقالات ضمن

ضمن النقاش العام المفتوح مجدداً حول مواضيع المركزية واللامركزية، والنموذج المطلوب لسورية المستقبل، نعيد فيما يلي نشر أربع مقالات من «قاسيون»، كُتبت خلال السنوات الخمس الماضية، للإسهام في النقاش العام...

«1» المركزية واللامركزية: نظام واحد (7_12_2020)

■ قاسيون

تستخدم بعض الأطراف السورية تعبير اللامركزية كصفة «مكتملة» لشكل الدولة السورية الجديد الذي تنشده. بالمقابل، تستخدم أطراف أخرى تعبير المركزية، وتشفع كلامها بـ«إمكانية السماح بشيء من اللامركزية الإدارية».

ثلاث مشكلات وحقيقة ثابتة...

استخدام الأطراف المختلفة لتعبيرات المركزية واللامركزية– والتوصيفات من قبيل الإدارية والمالية والسياسية وإلخ، كصفات للمركزية، أو اللامركزية– تكتنفه ثلاث مشكلات كبيرة.

المشكلة الأولى: ليس هنالك تعريف نظري متوافق عليه لأي من هذه التوصيفات على الإطلاق؛ نعم هنالك تقاطعات بين التعريفات المختلفة، ولكن حدود هذه التقاطعات هي في كثير من الأحيان أقل بدرجات من حجم الاختلافات. وتالياً، فإنّ استخدام أي طرف لهذه المصطلحات بوصفها «مصطلحات واضحة» ولا تحتاج إلى تعريف وتوضيح، لا بل والتعامل مع «المركزية» و«اللامركزية» كنقيضين، أحدهما «خير» والآخر «شر»، هو بالضرورة استخدام تضليلي، المقصود منه دفع الناس لتبني هذا الطرح أو ذاك، دون أن يكونوا على بيّنةٍ من حقيقة ما يريده صاحب الطرح.

المشكلة الثانية: هي أنّ الاختلافات لا تقف عند حدود الكلام النظري؛ فمجرد النظر إلى التطبيقات المختلفة للعلاقة بين المركزية واللامركزية حول العالم، تسمح لنا بالقول: إنّ التمظهر الملموس لهذه التعريفات النظرية هو تمظهر فريد في كل مرة جديدة، ويكاد لا يشبه التمظهرات الأخرى إلّا ضمن حدودٍ ضيقة.

المشكلة الثالثة: هي التوظيفُ السياسي الآني للاختلاف في تصورات الأطراف حول ما ينبغي أن تكون عليه سورية المستقبل، بما يخص العلاقة بين المركزية واللامركزية؛ حيث يتحول التشبث بهذا الطرف من التناقض أو ذاك، إلى جزء من العدة الإعلامية والدعائية للصراعً السياسي الآني، حيث المطلوب من وجهة نظر البعض هو إبراز الاختلافات، وتركيز الضوء عليها، وكأن المسألة هي لعبة شد حبال بين نقطتين متطرفتين، أملاً في الوصول «أو عدم الوصول» إلى نقطة وسط... والحقّ، أنّ شدّ الحبال بهذه الطريقة، والذي يصل حدود التخوين، يمكنه ببساطة أن يقطع تلك الحبال، ويرفع من مخاطر التقسيم، لا أن يصل بالمتصارعين إلى حلول...

حقيقة ثابتة: ما دام الكل يرفع شعار وحدة سورية أرضاً وشعباً، فإنّه يقر ضمناً بأنّ لهذه الدولة الواحدة في نهاية المطاف مركزاً أساسياً واحداً، اسماً واحداً وعلماً واحداً ونشيداً واحداً وعملة واحدة وإلخ «رغم أنّ الوضع الحالي هو وضع ليس فيه اتفاق عام وشامل على عدد من هذه المفردات، إلا أنّ نهاية المطاف هي الاتفاق عليها كلها... أو التقسيم».

بكلام آخر، فإنّه ليس هنالك شيء اسمه لامركزية «حاف»؛ فأيّاً تكن درجة اللامركزية المطلوبة، فإنّها مرتبطة حكماً بوجود مركز، ويكون السؤال في حينها هو حول توزيع الصلاحيات بين المركز والأطراف، أي: عن التناسب المطلوب بين المركزية واللامركزية.

على المقلب الآخر، فليس هنالك أيضاً مركزية «حاف»، فحتى أشد النظم السياسية تمركزاً، «حتى تلك النظم الملكية والإمبراطورية والأوتوقراطية، التي عفا عليها الزمن»، يوجد ضمنها قدر ولو ضئيل من اللامركزية في إدارة شؤون محددة، وخاصة الشؤون الاقتصادية؛ حيث تعكس تلك العلاقة بين المركزية واللامركزية– إلى هذا الحد أو ذاك– مستوى تطور علاقات وقوى الإنتاج في كل عصر من العصور.

والثابت أيضاً، هو أنّ التطور التاريخي يسير باتجاه تركيب علاقة جديدة بين المركزية واللامركزية، علاقة تكون فيها المركزية أقوى وأكثر ثباتاً واستقراراً، كلما كانت قائمة على ديمقراطية أوسع وأشمل، وضمناً على لامركزية أوسع...

خلاصة

لا نسعى هنا إلى تقديم رأي في طبيعة التناسب المطلوب بين المركزية واللامركزية في سورية المستقبل، وهو أمر قدمت «قاسيون» عدة مقالات لنقاشه، ولكن نسعى إلى تثبيت فكرة أساسية واحدة: المركزية واللامركزية هما جزءان مكونان لنظام واحد، ينبغي أن يصل السوريون إليه، وإلى التناسبات ضمنه عبر نقاش واسع وديمقراطي. أما رفع سيف المركزية أو سيف اللامركزية، والقتال باستخدامهما، من أي طرف كان، فهو تضليل للسوريين، بغض النظر عن النوايا...

«2» المركزية واللامركزية... أفكارٌ أولية (7_9_2020)

ألقت مذكرة التفاهم الموقعة بين حزب الإرادة الشعبية ومجلس سورية الديمقراطية يوم الاثنين الماضي في موسكو «آب 2020»، ضوءاً كثيفاً على مسائل المركزية واللامركزية في سورية المستقبل. خاصة وأنّ متطرفين ومتشددين من الأطراف السورية وغير السورية، من الذين لا مصلحة لهم بالوصول إلى حل للأزمة، قد سارعوا إلى التدليس على المذكرة والكذب بالقول: إنها تدعو إلى الفيدرالية بل وإلى التقسيم، في محاولة منهم للنيل منها، ولتقليص آثارها التي أحسنوا في توقع ضخامة حجمها...

لا نسعى في هذه المادة إلى تقديم رؤية تفصيلية لخريطة المركزية واللامركزية في سورية المستقبل، ليس لأن المساحة لا تكفي فحسب، بل ولسببين أساسيين أكثر أهمية، **الأول:** هو أنّ أي تصور يقدمه أي طرف سوري حول المسألة هو مجرد اقتراح لا يتحول إلى واقع إلا عبر الحوار والتوافق مع الأطراف السورية الأخرى، وعبر العملية الشاملة للحل السياسي.

الثاني: هو أننا لا نملك تلك الخريطة التفصيلية، ونزعم أنه ليس من طرف سوري يملكها وحده، فهي شديدة التعقيد وغنية بكم هائل من التفاصيل لا يمكن حصره إلا عبر الحوار أيضاً، وبإشراك المختصين وأبناء المناطق السورية المختلفة.

بُعدٌ واحد

وعليه، فإنّ ما نحاول تقديمه هنا، هو مجرد تصور عام وأولي حول المسألة. ومع ذلك، نزعم أنه ضروري كنقطة بدء.

تشير النقاشات المختلفة حول المسألة إلى تصور تبدوان معه المركزية واللامركزية نقيضان يزداد أحدهما بنقص الآخر والعكس بالعكس؛ أي كلما زادت المركزية قلت اللامركزية، وكلما قلت المركزية زادت اللامركزية. هذا التصور هو ما نسميه رؤية أحادية البُعد للمسألة، ونعتبره خاطئاً.

فلننظر إلى المثال السوري ما قبل الأزمة. من الصحيح أنّ المركزية في سورية قبل الأزمة كانت مركزية شديدة بالمعنى القانوني، الإداري والسياسي والأمني والمالي والاقتصادي. المركز يهيمن على كل شيء، ابتداءً من الخطط العامة للدولة ووصولاً إلى تعيين أصغر موظف في أبعد مؤسسة في أبعد نقطة من البلاد. وإذا قسنا الأمور وفقاً للنظر ببُعد واحد، لقلنا: إنّ اللامركزية في سورية

ملف المركزية واللامركزية

كانت معدومة ما قبل الأزمة. ولكن إذا دققنا النظر أكثر، وأقصد بالضبط أننا إذا نظرنا ما الذي حل بسورية ابتداء من 2011، لوجدنا أنّ «المركزية الشديدة والمهيمنة» ورغم أنها كانت حقيقية، إلا أنها لم تصهر البلاد في كيان واحد مترابط، بل على العكس من ذلك، فإنها قوّت لا مركزيات عديدة غير ظاهرة، قائمة على أسس متعددة بينها أسس اقتصادية من حيث الجذر، وأسس انتماء ما تحت وطني من حيث الظاهر.

بكلام آخر، فإنّ «المركزية الشديدة» ترافقت مع «لا مركزية شديدة»؛ ببساطة لأن المركزية الشديدة التي تقوم على التوزيع غير العادل للموارد وللتنمية، وعلى التهميش والإقصاء، لن تُنتج انصهاراً للمناطق والناس ضمن وحدة البلاد، بل ستنتج انصهاراً شكلياً مؤقتاً بقوة القمع، سرعان ما ينهار عند أول سانحة.

بُعدان

بهذا المعنى، فإنّ البحث عن مركزية فعالة تحفظ وحدة البلاد وتقوّيها، تحتاج إلى ممارسة واسعة للديمقراطية في كل أرجاء البلاد، وتحتاج ضمناً إلى لا مركزية فعّالة في المناطق، يمارس الناس من خلالها سلطتهم الرقابية على أجهزة الدولة بشكل مباشر... وهذه تحتاج إلى أشكالها التمثيلية والانتخابية على المستوى المحلي والمستوى المركزي.

ثلاثة أبعاد

كل ذلك لن يكون له معنى، دون البُعد الاقتصادي التنموي للمسألة؛ فانتماء كل سوري إلى بلده، في أي بقعة سكنها ضمن البلاد، تعني ضمناً أن يحصل على فرصة تكافئ أي سوري آخر بالمعنى المعيشي والتعليمي والصحي... هذا لا يتم إلّا عبر تنمية متوازنة لكل البلاد... ولأنّ البلاد بأسرها شبه مدمرة، ربما نقف الآن أمام فرصة تاريخية لإعادة بنائها بشكل متوازن.

«3» سلطة الشعب... في المركز والمناطق على حدٍّ سواء (2020_12_3)

لكي تعرف من يملك السلطة الفعلية في بلدٍ ما، يكفي أن تنظر إلى طريقة توزيع الثروة / الدخل الوطني؛ أولئك الذين يأخذون الحصة الأكبر، هم من يملكون السلطة الفعلية، وذلك أياً تكن الأشكال القانونية والسياسية التي تظهر على السطح. هذه الأشكال لا تمثل في نهاية المطاف سوى تعبيرٍ فوقي عن نمط وأسلوب توزيع الثروة.

في سورية ما قبل 2011، وبالتحديد مع انتهاء الخطة الخمسية العاشرة بنتائجها الكارثية، كان توزيع الدخل الوطني يجري بالشكل التالي: «20% من السوريين «هم أصحاب الأرباح» يحوزون 75% من الثروة. 80% «هم أصحاب الأجور» يحوزون 25% من الثروة» ... وبكلام آخر، فإنّ أولئك الذين ينتجون 100% من الثروة، يحصلون على ربع ما ينتجونه، في حين أنّ من لا ينتجون شيئاً، يحصلون على ثلاثة أرباع الثروة.

يكشف هذا التوزيع المتوحش في عدم عدالته، «والذي بات أكثر قسوة وإجراماً الآن»، أنّ السلطة الفعلية في سورية كانت بيد أصحاب الأرباح، ولا تزال.

مستوى الحريات السياسية المنخفض تاريخياً في سورية، هو ضرورة وجودية لأصحاب الأرباح؛ لأنّ عامة الناس «أصحاب الأجور» يجب أن يبقوا صامتين وأن يُمنعوا من الاحتجاج على الجور الواقع عليهم. وكلما زاد الجور في توزيع الثروة فإنّ مستوى الحريات لا بد له أن ينخفض أكثر، أي أنّ مستوى القمع والتحكم والهيمنة ينبغي أن يرتفع...

ولكن، إذا كان انخفاض مستوى الحريات السياسية، وضمناً ارتفاع مستوى القمع، هو أداة أساسية لحماية توزيع الثروة الجائر، فإنّ المركزية الشديدة هي إحدى «الأدوات الفنية» الأساسية لتنفيذ ذلك التوزيع...

هل المسألة جغرافية بحتة؟

تثبيت الأساس الاقتصادي– الاجتماعي هو أمرٌ لا بد منه لنقاش علمي لمسائل المركزية واللامركزية. فهاتان المسألتان، هما في النهاية أداتان من أدوات إدارة إنتاج وتوزيع الثروة، وبالتالي هما أداتان من أدوات السلطة.

إذا عدنا مرة أخرى إلى سورية ما قبل 2011، فإنّ المتفق عليه هو أنّ شكل إدارة الدولة والاقتصاد كان شكلاً شديد المركزية. لكن هذا التعبير يبدو مضللاً إلى حد بعيد إذا حاول المرء فهمه من وجهة نظرٍ جغرافية بحتة؛ كأن نقول: إنّ السلطة كانت متركزة في المدينتين الكبيرتين «دمشق وحلب» على حساب بقية المناطق السورية.

إنّ قولاً من هذا النوع قد يوحي خطأً بأنّ السلطة متركزة لدى السوريين الموجودين في دمشق وحلب على حساب بقية السوريين الموجودين في المحافظات الأخرى. وتالياً، قد يوحي هذا الفهم أنّ اللامركزية تعني اقتسام السلطة جغرافياً بين المحافظات!

الأساس الاقتصادي– الاجتماعي الذي بدأنا حديثنا به «أي طريقة توزيع الثروة»، يقول لنا: إنّ السلطة متركزة بيد أصحاب الأرباح، سواء كان هؤلاء موجودين في دمشق أو حلب أو في أي محافظة سورية أخرى، أو حتى خارج البلاد كلها.

أكثر من ذلك، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الكثافة السكانية الكبيرة في كل من دمشق وحلب، وأحزمة البؤس التي تطوقهما، لأمكننا القول: إنّ النسبة الأعلى للسوريين المحرومين من السلطة، إنما تتركز بالذات في دمشق وحلب!

أين تنتج الثروة؟

عملية إنتاج الثروة في سورية، هي عملية تتم في جميع أنحاء البلاد، رغم أنّ إسهام المحافظات يتفاوت وفقاً لعدة عوامل، بينها فيما نعتقد ثلاثة عوامل أساسية:

العامل الأول: هو طبيعة الموارد الموجودة في كل محافظة «خاصة حين الحديث عن الثروات الباطنية، نفط غاز فوسفات معادن إلخ، وحين الحديث عن المساحات الزراعية ومدى خصوبتها».

العامل الثاني: هو طريقة إدارة الدولة للموازنة الاستثمارية، ولعملية التنمية ككل.

العامل الثالث: هو توزّع استثمارات القطاع الخاص، والتي تتمركز غالباً في المدينتين الكبيرتين لأسباب عديدة، أحدها مشتق من الموازنة الاستثمارية نفسها، وأيضاً من طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها القطاع الخاص، والتي تتمحور في قسم مهم منها حول النشاطات العقارية والخدمية، وكل أنواع النشاطات غير المنتجة على العموم، وبالتأكيد بسبب الكثافة السكانية العالية...

رغم أنّه لا تتوفر لدينا إحصاءات توضح نسبة إسهام كل محافظة من المحافظات السورية في الدخل الوطني، إلا أنّ تركيب الدخل الوطني حسب القطاعات، يسمح بتأكيد ما بدأنا به هذه الفقرة بقولنا: إنّ عملية إنتاج الثروة تتم في جميع أنحاء البلاد. فلننظر مثلاً إلى البيانات الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء لتركيب الدخل الوطني عام 2010 حسب القطاعات.

الحل الوحيد الممكن هو أن تسيطر الأطراف على المركز أي أن يسيطر الشعب السوري حقاً وفعلاً على السلطة في كل مناطق بلاده وهذا لا يمكن تحقيقه سوى عبر حل سياسي شامل وفق 2254

إدارة النهب

الإشراف المركزي المباشر على مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية في كل أنحاء البلاد، بما في ذلك التنمية غير المتناسبة، ورغم أنه نشأ عفوياً وكحاجة موضوعية بعد الاستقلال، إلا أنّه تحول مع الوقت إلى شبكة معقدة من الأقنية التي تمر جميعها عبر مركز واحد. مرورها عبر مركز واحد يسمح بتحقيق أمرين:

الأول: هو تعظيم الأرباح، وتعظيم النهب الذي يمارسه الفساد الكبير، والذي كان ينهب سنوياً بين 20–40% من إجمالي الثروة، وليس ممكناً أن يفعل ذلك دون أن تمر مختلف أقنية الثروة تحت يديه.

الثاني: التحكم بطريقة توزيع الثروة المتبقية بعد النهب، بين الأجور والأرباح، وبين المحافظات، وبين القطاعات، بوصفها أداة مستدامة في إعادة إنتاج النهب.

لإلقاء بعض الضوء على ما سبق، ربما يكفي أن نذكر مثالاً واحداً عن آثار التفاوت في التنمية، وخاصة مع السياسات الليبرالية:

من المعروف أنّ مشكلة هجرة الريف إلى المدينة هي مشكلة مزمنة في سورية، وقد تفاقمت بشكل هائل خلال الخطة الخمسية العاشرة، وبشكل خاص بعد رفع سعر المازوت من 7 ليرات للتر الواحد إلى 25 ليرة، وهو الأمر الذي أضر بشكل هائل بالزراعة وبالثروة الحيوانية، دافعاً مئات الألوف من السوريين إلى الانتقال نحو أحزمة البؤس في دمشق وحلب بحثاً عن أي عمل.

كيف يمكن أن يربح «أصحاب الأرباح» من الكثافة السكانية العالية في دمشق وحلب؟ في الحقيقة، يمكنهم الربح من ذلك بعدد هائل من الوسائل والطرق، بينها على سبيل المثال لا الحصر: مضاعفة أرباح تجارة الجملة للمنتجات الزراعية؛ فعدد سكان المدينتين وأحزمة البؤس حولهما تجاوز 12 مليون نسمة عام 2010، أي قرابة نصف عدد سكان البلاد. وهؤلاء يحتاجون يومياً إلى استهلاك منتجات زراعية، ولكن بما أنّ المنتجين موجودون في الأرياف البعيدة، فإنّ وصول المنتجات إلى سكان المدن يحتاج إلى نقل يزيد سعره، وكذلك إلى وسطاء من الحيتان الذين يلتهمون المنتج والمستهلك معاً، حيث يضطر المنتج إلى بيع إنتاجه بأسعار رخيصة، لأنه غير قادر على تصريف كامل إنتاجه في مكان الإنتاج «فعدد السكان هناك قليل نسبياً». وأما المستهلك فمضطر لشراء تلك المنتجات

بأسعار احتكارية يفرضها الوسطاء الحيتان...

مثال آخر: هو أنّ تركيز السكان في المدينتين يخلق «فيضَ سكانٍ نسبي»، بكلام آخر فهو يؤدي إلى ارتفاع عرض قوة العمل، وبالتالي يخفض سعرها... ببساطة: عدد كبير من المتنافسين على فرص العمل ضمن مساحة ضيقة، يسمح لرأس المال أنْ يقدم أجوراً أخفض، ومع ذلك سيتزاحم طالبو العمل على تلك الأجور المنخفضة في ظل غياب البدائل.

مركز وأطراف

ضمن الفهم الذي نحاول تقديمه هنا، فإنّ دمشق وحلب هما أطراف أيضاً شأن المحافظات الأخرى، أما المركز فهو حيث توجد السلطة الفعلية.

وبهذا المعنى، فإنّ الصيغة المتطورة للعلاقة بين المركزية واللامركزية التي نتحدث عنها كأداة لسلطة الشعب، تعني في الجوهر ما يلي: تحقيق سلطة الشعب في المركز بشكل ديمقراطي ونزيه، بحيث يتمكن أصحاب الأجور «أي الغالبية العظمى من السوريين»، من إمساك السلطة في المركز، عبر ممثليهم، وتالياً التحكم بعملية توزيع الثروة وتوزيع النشاط الاستثماري بما يخدم مصلحة الشعب ككل.

تحقيق سلطة الشعب في المناطق، وأيضاً عبر ممثليهم المنتخبين، ومع صلاحيات حقيقة لا في الرقابة على أجهزة الدولة ومحاسبتها فحسب، بل وبإدارة الموارد والاستثمارات على المستوى المحلي، وبما ينسجم مع الخطط العامة في البلاد من جهة، وبما يلبي المصالح المحلية للسكان من جهة أخرى.

تكسير أقنية الفساد

وصول الممثلين المنتخبين لأصحاب الأجور إلى السلطة في المركز، لا يمكنه أن يؤمن ضمانة نهائية لإنهاء الفساد، كما أثبتت تجارب تاريخية عديدة. فمحاربة الفساد تتطلب تفعيل سلطة الشعب في كل أنحاء البلاد، ابتداء من دمشق ووصولاً إلى كل المحافظات والمناطق السورية. بكلام آخر، يجب أن تجري مختلف العمليات الاقتصادية تحت نظر الشعب بشكل مباشر، وإلا فإنّ الفساد قادر دائماً على اللعب في الغرف المغلقة.

بهذا المعنى، فإنّ العلاقة بين المركزية واللامركزية، هي علاقة أداتين ضمن نظام واحد متكامل، وتعني بالملموس، تحقيق سلطة الشعب على المستوى الفوقي في أجهزة الدولة الشاملة للبلاد ككل، وبالمعنى المباشر على الأرض في كل نقطة من الأرض السورية.

«4» بين مركزية القهر ومركزية التراضي ولامركزية الفوضى ولامركزية سلطة الشعب

(2022_8_14)

رغم أنّ نقاش مقولتي المركزية واللامركزية في سورية الجديدة، قد تراجع إلى الخلف قليلاً، ولم يعد بالسخونة ذاتها التي كان عليها قبل سنوات «وربما هذا أفضل كي تتجه النقاشات اتجاهات أكثر موضوعية وأكثر استدامة»، إلا أنّ الموضوع في جوهره ما يزال ساخناً ومهماً، بل ويمكن القول: إنّ الوقت أمام تحضيرات جدية لنقاشه والوصول إلى تفاهمات حوله قد بات قصيراً، في ظل حجم المتغيرات وسرعتها...

وقد نُشر على صفحات قاسيون عبر السنوات الماضية عدد من المقالات والأفكار حول المسألة، بالتوازي مع الموقف الرسمي لحزب الإرادة الشعبية المعبّر عنه في افتتاحيات قاسيون، وفي المؤتمرات الصحفية وغيرها. ولا نسعى هنا للإحاطة بالمسألة من كافة جوانبها، أو للتعبير عن الموقف الكامل والتفصيلي لـ «الإرادة الشعبية» منها، وإنما نسعى لوضع بضع أفكارٍ منهجية ضمن النقاش العام...

قبل كل شيء!

قبل كل شيء، لا بد من التأكيد على أنّ الرسمة الكاملة والتفصيلية لسورية الجديدة، وخاصة في الجانب المرتبط بالعلاقة بين المركزية واللامركزية، يمكنها أن ترسم بطريقة واحدة: هي الحوار الشامل بين كل الأطراف السياسية السورية، وبمشاركة واسعة من المجتمع السوري داخل البلاد وخارجها، ومن الاختصاصيين السوريين في مختلف المجالات؛ فالمسألة أعقد وأكبر من الجانب السياسي البحت أو القانوني البحت، ولا يمكن لمجموعة أو حزب أو شخص تقريرها، ليس فقط من باب أحقية الجميع بالمشاركة، بل وأيضاً لأنّ الموضوع أوسع من أن يُحاط به دون مشاركة واسعة إنْ لم نقل شاملة.

جزءٌ من كل

ينبغي أيضاً، وفي الدخول لنقاش المركزية واللامركزية، التأكيد على أنّه ليس هنالك أي معنىً لأيّ تصور نظري مركزي أو لامركزي أو مركباً دون أن يكون جزءاً من تصور شامل لشكل سورية الجديدة، يرتبط ضمنه هذا التصور بكل الخطوط الأساسية الأخرى.

بكلام آخر، فإنّ استكمال تصور عن المركزية–اللامركزية، لا يمكن أن يستقيم دون تحديد نموذج الدولة المطلوب وطريقة حكمها: هل سيكون النظام رئاسياً؟ برلمانياً؟ مختلطاً؟ ما هي قوانين الانتخاب في البلاد، هل هي نسبية؟ أكثرية؟ ما هو حجم الدائرة؟ كيف يتم ضبط دور الإعلام ضمن الانتخابات بحيث يضمن تكافؤ الفرص؟ كيف يتم منع أجهزة الدولة من التأثير على الانتخابات؟ كيف يتم منع المال السياسي من التأثير على الانتخابات؟ ... إلخ.

ما هي الهوية الاقتصادية للبلاد، وما هو هدف العملية الاقتصادية؟ وأيّ أدوار سيلعبها المركز، وأيّ أدوارٍ ستلعبها الأطراف ضمن هذه العملية؟

ما هو قانون الأحزاب؟ ما هو قانون الإعلام؟ ما هي طبيعة ودرجة الحريات السياسية والنقابية والثقافية؟

المحددات السابقة ليست كل المحددات بطبيعة الحال، لكن ربما هي أكثرها أساسية. وواضح أنّ الخيار الذي سيتم التوافق عليه في أيٍّ منها، سيؤثر تأثيراً جذرياً في أي تصور حول المركزية واللامركزية. وبكلمة، فإنّ تصوراً قابلاً للحياة حول المسألة، لا يمكنه أن يُبنى إلا كجزءٍ من منظومة كاملة من التصورات حول كلّ المسائل الأساسية لشكل الدولة والحكم فيها.

هذا لا يعني بحال من الأحوال، أنّ مسألة المركزية واللامركزية، لا يمكن إطلاقاً نقاشها بشكل منفصل، ولا تتمتع باستقلال نسبي عن القضايا الأخرى؛ فهي بالتأكيد لها استقلالها النسبي، وهذا أمر بديهي، ولكن تثبيت نقطة الاستقلال النسبي للمسألة قبل الشروع في نقاشها، وبأنها جزءٌ من كل، يبدو ضرورياً في مواجهة محاولات تحويل شعار المركزية وشعار اللامركزية إلى شعارين سياسيين مكتملين جامعين مانعين!

بعد هذه المقدمات الضرورية، فلننتقل لطرح بعض الأفكار العامة حول المركزية واللامركزية.

تناقض في الوحدة

استخدم حزب الإرادة الشعبية في أدبياته ووثائقه منذ عام 2005 تقريباً مقولة «الثنائية الوهمية»، والتي تستند أساساً إلى الفهم الديالكتيكي للتناقضات وتصنيفاتها، وخاصة بين تناقض أساسي، وتناقض رئيسي، وتناقض ثانوي. ودونما إطالة، فإنّ «الثنائية الوهمية» هي استخدام سياسي آني لتناقضات ثانوية في محاولة لتقديمها على أنها هي التناقضات الأساسية.

ولكي تكون الأمور أوضح، نستحضر المثال المعروف والمفهوم وهو: الثنائية الوهمية «مؤيدين/ معارضين»، أو «نظام/ معارضة»، وكذلك الثنائيات الوهمية التي تصور الصراع طائفياً أو قومياً وإلخ. المشترك بين هذه الثنائيات الوهمية أنها تسعى لتغطية حقيقة الصراع بين المنهوبين أي الشعب السوري، وبين الناهبين أي النخب الفاسدة والمتشددة في كل من النظام والمعارضة على حدّ سواء.

التناقض بين المركزية واللامركزية ليس قطعاً ثنائية وهمية، بل هو تناقض ضمن الوحدة، وله أحد حلّين: إما حلّه عبر التوافق بين النقيضين، أو حله عبر تدمير تلك الوحدة «أي عبر تدمير الدولة/ البلد/ الوطن».. وهو ما سنوضحه أكثر تالياً، ولكن قبل ذلك، فإنّ الأطراف التي تطرح المركزية واللامركزية كنقيضين لا يمكن التوفيق بينهما، تسعى إلى خلق ثنائية وهمية تفيد اصطفافات سياسية لا تصب في مصلحة السوريين، بل ضد مصلحتهم تماماً. ورفع شعار المركزية أو رفع شعار اللامركزية كشعار سياسي أول، وبمعزل عن تصور شامل لبقيّة العوامل الكبرى المؤثرة التي ذكرناها آنفاً، هو بحد ذاته تضليلٌ للناس، وإيهامٌ لهم بأنّ مجرد تحقق المركزية، أو اللامركزية، هو الحل والعلاج الشافي، علماً أنّ كلاً من الشعارين يمكنه أن يحمل ألف طريقة للتطبيق، وفقاً للقيم التي ستأخذها بقية المتحولات ضمن الرسمة الشاملة.

وصول الممثلين المنتخبين لأصحاب الأجور إلى السلطة في المركز لا يمكنه أن يؤمن ضمانة نهائية لإنهاء الفساد كما أثبتت تجارب تاريخية عديدة

إذا نحينا جانباً الاستخدام السياسي الآني للشعارات حول المركزية واللامركزية، فإنّ العلاقة الحقيقية بين المركزية واللامركزية ليست علاقة ثنائية وهمية على الإطلاق، بل هي علاقة نقيضين ضمن وحدة «هي وحدة البلاد ووحدة شعبها»، يعملان وفقاً لقانون وحدة وصراع المتناقضات، ولا يمكن أن يوجد أحدهما دون الآخر؛ فمركزية دون لامركزية في الظروف السورية تعني دولة بلا شعب «وبالملموس تعني ما يجري بشكل مستمر من عمليات تجريف كبرى للشعب السوري من بلاده»، ولامركزية دون مركزية، تعني شعباً بلا دولة «وهو ما يجري العمل عليه بشكل ملموس باتجاه تقسيم البلاد».

وإذاً، فالمركزية واللامركزية نقيضان في وحدة، فصل أحدهما عن الآخر يعني تدمير تلك الوحدة، سواء عبر إفراغ الدولة من سكانها، أو عبر تقسيم الدولة.

«الأحادية الحقوقية»

من الشائع، أن يتم تصنيف المركزية واللامركزية كنقيضين، على الشعوب والدول أن تختار واحداً منهما، أو بأحسن الأحوال أن تختار نقطة توازنٍ ما بينهما، وإما أن تكون تلك النقطة أقربَ للمركزية فيكون النظام مركزياً، أو أن تكون أقرب للامركزية فيكون النظام لا مركزياً. أي أنّ الصورة تبدو أقرب

لخطٌ ببُعد واحد له نهايتان في إحداهما المركزية وفي الثانية اللامركزية، والاختيار محصور ضمن هذا الخط.

ومتى بدأ نقاش التفاصيل مع أصحاب هذا الرأي أو ذاك، يُقر دعاة المركزية بأنّهم موافقون بالتأكيد على وجود قدرٍ ما من اللامركزية، ويقر دعاة اللامركزيّة بأنهم موافقون بالتأكيد على وجود مركز بقدرٍ ما من الصلاحيات.

أي أنّ كلا الفريقين، وبعيداً عن الشعار المرفوع، يُقرّان في الإطار العملي أنّه لا توجد مركزية دون قدرٍ ما من اللامركزية، ولا توجد لامركزية دون قَدرٍ ما من المركزية، ويصبح الخلاف والنقاش هو حول طبيعة التناسب بينهما، وبالملموس «الحقوقي»: طبيعة الصلاحيات وتوزيعها.

قد يبدو هذا النقاش عملياً وسليماً من وجهة نظر حقوقية بحتة، ولكن النظر إليه بمنظور أوسع، سياسي، واقتصادي- اجتماعي، يكشف أحاديته وعجزه عن قراءة الواقع ومعالجته بشكل عميق...

للاقتراب من الواقع أكثر، ينبغي إضافة بعض الأوصاف الملموسة لكلٍ من المركزية واللامركزية...

مركزية القهر ولامركزية الفوضى

نقصد بـ«مركزية القهر» أو المركزية المفرطة، ذلك التمركز في الصلاحيات والسلطات ضمن دولة من الدول، والذي تتجمع خيوطه في يد السلطة المركزية بغض النظر عن رضا الشعب، وبالضد منه. ويتم استخدام أدوات القهر المختلفة في تثبيت تلك المركزية، ابتداءً من أدوات القهر الصلبة «أمن وسجون واعتقالات وقوة غاشمة على العموم»، ومروراً بأدوات القهر الاقتصادية «فساد ومحسوبيات وامتصاص للثروات باتجاه المركز وإلخ»، ووصولاً لأدوات القهر الناعمة «الإعلام والثقافة والأيديولوجيا وإلخ».

يبدو شكلياً، أنّ مركزية القهر أو المركزية المفرطة هي النقيض المطلق للامركزية؛ ولكن واقع الأمور هو أنّ مركزية القهر، وكلما طال أمدها، تؤسس وتكرس لامركزية فوضوية تنمو بالتوازي مع نمو المركزية.

كمثال ملموس: إنّ المركزية المفرطة الممتدة عبر عقود في سورية، قد أسست الظروف المناسبة لنفور الأطراف من المركز عند أول سانحة، وقد بدا ذلك واضحاً وملموساً خلال السنوات العشر الماضية، حيث باتت وحدة البلاد مهددة بشكل مستمر، وظهر أنّ التماسك الوطني تحت سلطة مركزية القهر لم يكن أكثر من تماسك شكلي تنمو تحت سطحه لامركزية فوضوية مستعدة للانفلات من العقال عند أول فرصة مناسبة؛ لأنّ التلازم بين المركزية والقهر في مركزية القهر، يصوّر للناس أنّ التخلص من القهر يمر عبر التخلص من المركزية.

وإذا كان الكلام السابق يُوصّف إلى حدٍّ ما الوضع السوري خلال عقود مضت، فإنّه يوضح أنّ التناقض المطلق المتصور أو المتخيل بين المركزية واللامركزية ليس موجوداً في الواقع؛ فمركزية القهر ولامركزية الفوضى يوجدان في آنٍ معاً ويغذي أحدهما الآخر بشكل مستمر.

وينبغي الانتباه في معالجة هذا التزاوج بين مركزية القهر ولامركزية الفوضى، أنّ أحد أهم أسسه هو عمليات النهب الاقتصادي وإدارتها، وبتعبير آخر عملية إعادة توزيع الثروة لمصلحة قلة اقتصادية على حساب الجميع. أي إنّ هذه التركيبة وهذا التزاوج مصمم أساساً لتكريس النهب من الأطراف باتجاه المركز، عبر التحكم العالي بمختلف أشكال العمليات الاقتصادية، وكل أدوات القهر الصلبة والناعمة تعمل خدمة لهذا الشكل من التوزيع الجائر للثروة.

يضاف إلى ذلك، أنّ مركزية القهر وإنْ كانت مركزية مفرطة إلا أنها بالضرورة مركزية هشة، لأنها مفروضة فرضاً وبالضد من مصالح المحكومين، ولذا فهي تُخبئ في رحمها لامركزية مفرطة هي الأخرى، ولكن أيضاً فوضوية وهشة. والمثال السوري ليس المثال الوحيد في هذا السياق، بل ومعه المثال العراقي وغيره الكثير من الأمثلة التي كانت تبدو شكلياً كمركزية قوية، ولكن توضح عند أول معركة جدية أنها مركزية هشة نمت بنموها لامركزية فوضوية وهشة أيضاً...

مركزية التراضي ولامركزية سلطة الشعب

على النقيض من مركزية القهر، فإنّ مركزية التراضي تقوم على الرضا العام للمحكومين؛ أي على تمثيلهم تمثيلاً حقيقياً عبر مركزٍ يُلبي مصالحهم ويعمل لخدمتها، وبالجوهر يعمل على تنمية الثروة العامة وتوزيعها توزيعاً عادلاً، ويُكرّس أدوات القهر التي تمتلكها الدولة لتخديم هذا التوزيع.

مركزية من هذا النوع، هي بالضرورة مركزية قوية، لأنها توحد الشعب حقاً، وليس باستخدام القهر الصلب أو الناعم. ومركزية من هذا النوع، تعيش بالضرورة بالتلازم مع لامركزية قوية تقوم على سلطة الشعب في المناطق؛ إذ لا يمكن للشعب أن يمتلك سلطة مركزية على دولته، دون امتلاكه لسلطة حقيقية في المناطق التي يعيش فيها، والعكس بالعكس؛ لا يمكن للشعب أن يحوز سلطة في المناطق، دون أن يحوز السلطة في المركز... وبكلمة، فإنّ مركزية التراضي تفترض بالضرورة لامركزية سلطة الشعب في المناطق.

يكون المركز قوياً كلما كانت الأطراف أكثر اشتراكاً في تحديد سياسات الدولة، وكلما كان تمثيلها ضمن المركز أقوى. وتكون الأطراف أقوى واللامركزية أقوى، كلما كان المركز قوياً وذا صلاحيات حقيقية نابعة من التراضي ومن مصلحة عموم الشعب.

الهرب من المركز أم السيطرة عليه؟

استطالة العهد بمركزية القهر، تدفع الأطراف للتفكير بأحد سبيلين سنناقشهما على التوالي:

الأول: محاولة الهرب من المركز

أيّاً تكن الشعارات التي يتم بها تغليف هذا الهرب، فإنّ مضمونها يبقى بجوهره كالتالي: «لا نريد منك شيئاً، فقط دعنا وشأننا وارحمنا من عملية النهب والسيطرة وأدواتها». وفي الحالة السورية، يعكس هذا النوع من التفكير شكلاً من أشكال فقدان الأمل بعملية تغيير جذري شامل، ويتكرس هذا النوع من التفكير كلما طال عهد الأزمة، وكلما طال تعطيل الحل السياسي الشامل.

عدا عن خطورة هذا النوع من المقاربات على وحدة البلاد ووحدة الشعب السوري، فإنّ حقيقة الأمر هي: أنه حتى لو تعاملنا مع هذه المقاربة بعيداً عن مصلحة البلاد ومصلحة الشعب ككل، في محاولة لتخديم مصالح الناس ضمن منطقة من المناطق في البلاد، فإننا سنجد أنفسنا أمام واقع يجعل من هذه المقاربة وهماً من أخطر الأوهام...

فسورية كلها مناطق حدودية، وسورية كلها موضع صراع إقليمي ودولي، وأيّ منطقة تحاول الهروب من المركز ستقع بالضرورة تحت سطوة وقهر مراكز أخرى إقليمية ودولية، ابتداءً من التحكم الاقتصادي ووصولاً للتحكم السياسي والعسكري، ولن تكون قادرة بحال من الأحوال بشكل منعزل أن تلبي مصالح سكانها.

الثاني: السيطرة على المركز

الحل الوحيد الممكن هو: أن تسيطر الأطراف على المركز، أي أن يسيطر الشعب السوري حقاً وفعلاً على السلطة في كل مناطق بلاده، وهذا لا يمكن تحقيقه سوى عبر حل سياسي شامل وفق 2254، وعبر تعاون بين السوريين في كل المناطق، وبعيداً عن أوهام الحسم والإسقاط، وبعيداً عن أوهام الهرب من المركز.

بسيطرة الشعب السوري على المركز، أي على السلطة، أي على النظام وعلى المعارضة معاً، يمكن بناء مركزية تراض قوية، متراكبة مع لامركزية قوية لسلطة الشعب في المناطق.

خطورة الفهم الجغرافي للمسألة

بين المخاطر الكبرى في التعامل مع المركزية واللامركزية، اختصارها بالبعد الجغرافي؛ حيث تصبح دمشق، أو دمشق وحلب، المركز، وبقية المحافظات هي الأطراف.

هل يمكن اعتبار ملايين الفقراء والمهمشين الذين يعيشون في دمشق وحلب، وأحزمة البؤس حولهما خاصة، مركزاً؟ اعتباراً من هذا النوع هو ضربٌ من الكوميديا السوداء.

حقيقة الأمر، أنّ الأطراف هي كل مناطق سورية، وكل الشعب السوري، والمركز ليس مدينة من المدن السورية، بل هو مركز فوق كل المدن وفوق كل البلاد.

وإذا كان هنالك تفاوت حقيقي وواقعي بين حجم الخدمات والفرص في المدينتين «دمشق وحلب» وبين حجمها في بقية البلاد، فإنّ هذا التفاوت هو بحد ذاته أحد وسائل التحكم بتوزيع الثروة على مستوى البلاد ككل، ولمصلحة أصحاب الأرباح ضد أصحاب الأجور، وليس لمصلحة ساكني دمشق أو حلب.

بهذا المعنى، فإنّ فهم المركز والأطراف انطلاقاً من الوقائع الاقتصادية، هو فهم لا غنى عنه في بناء جديد لسورية جديدة بصيغة مركبة من مركزية قوية ولامركزية قوية، مركبة من مركزية تراضٍ ولامركزية لسلطة الشعب في المناطق.

إنّ فهم المركز والأطراف انطلاقاً من الوقائع الاقتصادية هو فهم لا غنى عنه في بناءٍ جديد لسورية جديدة بصيغة مركبة من مركزية قوية ولامركزية قوية

البطالة بين وهم الوعود الاستثمارية وغياب دور الدولة!

تتفاقم أزمة البطالة في سورية، وهي متفاقمة أساساً من قبل انفجار الأزمة عام 2011، وازداد الوضع سوءاً خلالها حتى يومنا هذا، وكيف لا؟!

■ رشا عيد

فالشغل الشاغل للشباب السوري اليوم هو البحث عن فرصة عمل توفر لهم دخلاً يبقيهم على قيد الحياة، لتأتي أخبار المشاريع الاستثمارية كجرعة أمل للباحثين عن بارقة في الأفق المظلم والمغلق، لتسود حالة من الشعور بالرضا والتفاؤل في الشارع السوري بالإعلان عن مئات الآلاف من فرص العمل التي ستوفرها هذه المشاريع، لكن يبدو أنها حالة تفاؤلية مؤقتة ليس إلا!

مئات الآلاف من فرص العمل على الورق!

أتت البوادر المنتظرة عقب إعلان رفع العقوبات الأمريكية عن سورية في شهر أيار الفائت، مما فتح المجال لتنهال سيل الإعلانات الحكومية عن توقيع مذكرات تفاهم استثمارية في قطاعات مختلفة مع جهات استثمارية دولية، وبقيمة تتجاوز 25 مليار دولار، مع مئات الآلاف من فرص العمل التي ستؤمنها هذه المشاريع الاستثمارية، ومنها:

400 ألف فرصة عمل أعلن عنها عبر مجموعة من مذكرات تفاهم مع تحالف دولي من الشركات للاستثمار في مجال الطاقة.

آلاف فرص العمل سيوفرها عقد امتياز مع شركة CMACGM الفرنسية لإدارة ميناء اللاذقية.

14 ألف فرصة عمل ستوفرها مذكرة تفاهم مع شركة «المها الدولية» ومشروع «بوابة دمشق» كمدينة للإنتاج الإعلامي والفني والسياحي.

آلاف فرص العمل ستؤمنها مذكرة تفاهم مع شركة «موانئ دبي العالمية» لتطوير ميناء طرطوس.

200 ألف فرصة عمل ستؤمنها 47 مذكرة تفاهم في ملتقى الاستثمار السوري السعودي في 11 قطاعاً أساسياً، ومن ضمنها مصنع «الفيحاء» للإسمنت الأبيض والذي وضع حجر الأساس له في مدينة عدرا الصناعية، بـ 130 فرصة عمل مباشرة و1000 فرصة غير مباشرة.

مئات الآلاف من فرص العمل عبر مذكرات تفاهم مع شركات دولية لتنفيذ 12 مشروعاً وأبرزها: مشروع تطوير مطار دمشق الدولي بـ 90 ألف فرصة عمل- مترو دمشق بنسبة تشغيلية 100% من الكوادر المحلية- مدينة أبراج دمشق بـ 200 ألف فرصة عمل- بوليفارد حمص السكني الترفيهي بـ 15 ألف فرصة عمل- كذلك مشروع أبراج ومول البرامكة، وتاج حلب السكني ووادي الجوز في حماة، كما «مرسى شمس» في اللاذقية.

1500 فرصة عمل سيوفرها مشروع «أولومبيك» كمجمع سياحي.

كذلك مجموعة من المشاريع لوزارة السياحة على الكورنيش الجنوبي في اللاذقية، والحديث عن مئات فرص العمل التي ستوفرها.

كما قدمت في الآونة الأخيرة 20 فرصة استثمارية للمستثمرين المحليين بمشاريع كالفنادق والمطاعم والمنتجعات، وأن كل مشروع سيوفر من 40-500 فرصة عمل.

للوهلة الأولى تبدو الأرقام الضخمة أعلاه واعدة، لكنها مجرد نوايا حتى تاريخه، فسرعان ما أدرك الشباب وهمَ تفاؤلهم بها، وعادوا للاصطدام بواقع سوق العمل الذي يراوح مكانه مع انعدام الفرص فيه!

يبرز دور الحكومة كفاعل أساسي في معالجة أزمة البطالة لدورها المحوري في تخفيض معدلات البطالة وتوفير فرص العمل حتى من دون الاعتماد الكبير على الاستثمارات الأجنبية أو الخاصة الضخمة

الحكومة المهللة للسراب!

الحكومة هي المسؤول الأول والوحيد عن هذا التضخيم العددي وسط صخب إعلامي كبير، وبخطاباتها التي ربطت الاستثمارات الموعودة بتحسن المعيشة وبزيادة فرص العمل، رغم علمها بأن هذه المشاريع المرتبطة بمذكرات تفاهم قد تُنفذ أو لا تُنفذ، خاصة وسط غياب الالتزامات القانونية الواضحة والملزمة، لكنها مع ذلك كانت وما زالت تُصّر على الاستمرار بالتهليل وإطلاق الوعود بالمشاريع المليارية وبمئات الآلاف من فرص العمل على الورق، في وقت تعجز فيه عن تأمين فرصة عمل واحدة حقيقية!

البطالة ليست مجرد أرقام بل كارثة إنسانية

بناء على تقرير برنامج الأمم المتحدة لهذا العام «إن واحدا من كل أربعة في سورية عاطل عن العمل». كما أن نسبة البطالة تفوق 60%، بحسب تصريح لوزير الاقتصاد «محمد نضال الشعار» لموقع الجزيرة نت بتاريخ 2025/8/7.

وما زاد من معدلاتها في الآونة الأخيرة، فصل عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع العام، تحت عنوان إعادة الهيكلة ومحاربة الفساد، على اعتبار أنهم فائض وأسماء وهمية، كذلك لجوء كثير من منشآت القطاع الخاص إلى تقليص عدد الموظفين أو الإغلاق لارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة الشرائية، في ظل حالة الركود التي تشهدها الأسواق.

فسوق العمل اليوم يعاني من خلل بنيوي كبير لا يقف عند هجرة الكفاءات والخبرات إلى البلدان التي وفرت لها فرص عمل أفضل، ولا إلى قلة جبهات العمل محلياً، بل الأخطر أن الباحث عن عمل اليوم يقبل بأي فرصة «إن توفرت» بعيداً عن مؤهلاته أو خبراته وتعليمه، وبأجر قليل مع غياب الضمانات، وذلك من أجل لقمة العيش فقط لا أكثر.

وهذه جميعها عوامل ساهمت في تفاقم أزمة البطالة وتعميقها وتشويهها، لتصبح تعبيراً صارخاً عن أحد أوجه الكارثة الإنسانية التي يعيشها السوريون.

أين الحكومة من أداء دورها؟!

يبرز دور الحكومة كفاعل أساسي في معالجة أزمة البطالة لدورها المحوري في تخفيض معدلات البطالة وتوفير فرص العمل، حتى من دون الاعتماد الكبير على الاستثمارات الأجنبية أو الخاصة الضخمة، من خلال جملة من السياسات والإجراءات المباشرة، أهمها:

تفعيل القطاع العام عبر التوسع في التوظيف المباشر في المؤسسات الخدمية والإنتاجية، وإطلاق مشاريع أشغال عامة وصيانة للبنى التحتية تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة.

دعم القطاع الزراعي بتأمين مستلزمات الفلاحين وتوسيع عمل التعاونيات وتشجيع الصناعات الغذائية المرتبطة به لخلق فرص عمل ريفية مستقرة.

إحياء القطاع الصناعي المحلي وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة القادرة على تشغيل اليد العاملة وتلبية حاجات السوق الوطنية.

تعزيز التدريب المهني والتقني لإعادة تأهيل الشباب وربط مهاراتهم بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

توجيه السياسات الاقتصادية نحو الاعتماد على الموارد الوطنية وتخفيف التعويل على الاستثمارات الخارجية غير المضمونة أو المؤجلة.

فهل ستقوم الحكومة بدورها وواجبها كما يفترض، أم ستستمر بما هي عليه من تهليل وترويج للسراب؟!

حرائق سهل الغاب واللاذقية... خسائر زراعية وبيانات متفرّقة

التهمت الحرائق خلال شهر آب 4,000 هكتار جديد في سهل الغاب، بالإضافة إلى 1,500 هكتار نتيجة حرائق سابقة هذا العام.

■ فرح شرف

وقد كشف عبد العزيز القاسم، المدير العام للهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، أن إجمالي عدد الأشجار المتضررة في مناطق سلحب وعين الكروم وشطحة في سهل الغاب، بلغ 74,195 شجرة مثمرة.

أما في الساحل فكانت البيانات معكوسة، إذ ذكرت وزارة الزراعة أن الحرائق طالت 2,152 هكتاراً من الأراضي الزراعية، من مجمل 16,000 هكتار بحسب تصريحات وزارة الطوارئ، ولم تقدم بيانات حول عدد الأشجار المثمرة المتضررة.

غياب الإحصاءات الدقيقة

إذا افترضنا أن الكثافة الزراعية متقاربة بين المنطقتين، حيث متوسط كثافة الأشجار في سهل الغاب تصل عادة إلى 200 شجرة مثمرة في الهكتار، يمكننا احتساب عدد الأشجار المثمرة المتضررة في الساحل، وفق المساحة التي ذكرتها وزارة الزراعة، أي 2,152 × 200 = 430,400 شجرة.

وهذا الرقم تقديري، وقد يكون أعلى بكثير، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الكثافة الزراعية لأشجار الزيتون قد تصل إلى 1,600 شجرة للهكتار، وعندها يصبح الحديث عن خسائر بملايين الأشجار المثمرة!

أعباء فترة التعافي

مضى أكثر من خمسين يوماً منذ اندلاع موجة الحرائق التي ضربت الساحل ومناطق في ريف حماة، وأحد أبرز التحديات يتمثل في الزمن اللازم للتعافي. فعلى سبيل المثال، تحتاج أشجار الزيتون، التي تعد محصولاً استراتيجياً، إلى فترة تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات كي تعود إلى طاقتها الإنتاجية الكاملة. أما الحمضيات والتفاح، فتحتاج إلى فترة أقصر نسبياً.

هذه الفترة الزمنية الطويلة تعني حرمان المزارعين من مصدر دخل رئيسي لمدة عقد أو أكثر، مما يضع أعباء اقتصادية كبيرة عليهم وعلى عائلاتهم، وبالتالي على السوق المحلي.

تراكم الخسائر

تبدأ أشجار الحمضيات بالإثمار من السنة الثالثة إلى الخامسة بعد الزراعة، وتصل مرحلة النضج الكامل في 10 سنوات، حيث تنتج الشجرة الواحدة نحو 150 كيلوغراماً سنوياً. وإذا افترضنا أن إنتاج الشجرة بشكل مستقر هو 100 كيلوغرام، فالإجمالي المتوقع خسارته من الإنتاج المستقبلي 500 كيلوغرام.

وتشير المعطيات إلى أن تكلفة إنتاج الكيلوغرام الواحد من الحمضيات تصل إلى 3000 ليرة، في حين يتراوح سعر بيعها في أسواق الهال ما بين 4000 إلى 6000 ليرة وفقاً للنوع. يُضاف إلى ذلك عمولة 10%، وغيرها من تكاليف تعبئة ونقل وسماد. وبالتالي تقدر قيمة خسارة المزارعين حتى معاودة الأشجار عجلة الإنتاج بشكل مستقر عن كل شجرة حمضيات واحدة ما يقارب 1,500,000 ليرة، فكيف على مستوى هكتار واحد؛ أي ستفوق الخسارة 300 مليون، على مدار السنوات الخمس التي تمثل الفترة الوسطية لإعادة الإنتاج.

ورغم ضيق الهامش بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع الذي يشكل ضغطاً كبيراً على المزارعين، فاليوم وبعد الحرائق التي طالت أراضيهم، يشكل غياب الدعم الحكومي، على الأقل في تغطية تكاليف النقل أو السماد، وتوفير شتلات مجانية أو بأسعار مدعومة، أزمة مضاعفة.

كارثة متعددة الأبعاد

فقد أكثر من 14,000 شخص مصدر رزقهم في الساحل بحسب الأمم المتحدة، وتضرر في سهل الغاب 1,590 مزارعاً؛ هذه الأرقام تحمل في طيّاتها قصصاً مأساوية وعواقب تتجاوز الخسائر المادية لتطال النسيج الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على حد سواء.

وسيمتد هذا التأثير على الأمن الغذائي الذي يعد اليوم في أسوأ حالاته، ويهدد أكثر من 16 مليون شخص وفق الأمم المتحدة.

فلم تعد الحرائق اليوم مجرد كوارث طبيعية، بل نتيجة لتراجع النظام الوقائي، وغياب الإرادة السياسية في وضع خطط للطوارئ، والاستجابة السريعة، والتي هي من حق السوريين وليست منّة من أحد. في حين لا تزال الدولة غائبة في إطار دعم وتعويض المتضررين من الحرائق بشكل مباشر، مما يشير إلى قصور السياسات الحالية في التعامل مع تداعيات الكارثة على المستويين الفردي والمجتمعي.

استنزاف الجيوب... من المهد إلى اللحد!

بينما يظن المرء أن الموت هو الملاذ الأخير من قسوة الحياة، يأتي الارتفاع الجنوني في أسعار القبور ورسوم الوفاة ليحوّل لحظة الوداع إلى كابوس مالي يضاف إلى مأساة فقدان الأهل والأقرباء.

■ سلمى صلاح

ففكرة تحول الموت إلى حالة «نخبوية» ليس مجرد تعبير مجازي، بل أصبح حقيقة مرّة تتجسد في ارتفاع تكاليف الجنازات والدفن وتوابعها، ما يجعلها عبئاً لا يُطاق بالنسبة للغالبية العظمى من السوريين.

أسعار صادمة!

تشير الأرقام إلى ارتفاع غير مسبوق جعلت من الموت أزمة اقتصادية حقيقية، حيث يتراوح سعر القبر في دمشق ما بين 100 إلى 175 مليون ليرة، وهو مبلغ خيالي يعادل ثمن شقة صغيرة في الريف!

أما في الريف، في مناطق مثل عين ترما، فكلفة الدفن أقل، ولكنها تبقى مع ذلك بعيدة المنال لكثيرين، فلن يجد المواطن قبراً بأقل من 12 مليون!

وحتى قبور الفقراء لم تعد للفقراء، فقد وصل سعر القبر في منطقة نجها، الأكثر رأفة بجيوب المواطنين، إلى 280 ألف ليرة.

بيروقراطية الموت

حُدد سعر الكفن وسيارة الدفن ضمن دمشق بـ 600,000 ليرة، ولكن الإجراءات الطويلة والبيروقراطية تدفع بالبعض نحو تسريع الإجراءات والاستعاضة بسيارة إسعاف ومغسّل الموتى مقابل مليون و200 ألف ليرة.

ثم تأتي رسوم أخرى: 5000 ليرة استحقاق الدفن، 2000 ليرة لترميم القبر، و2000 ليرة لتسجيل الوفاة، و2000 ليرة بيان وفاة، و1000 ليرة بيان عائدية القبر، وأخيراً أجرة الحفّار 50,000 ليرة بالحد الأدنى!

وهذا كله ولم نأت على ذكر تكاليف شواهد القبور، أو بناء طابق إضافي، ناهيك عن أجور الضيافة والعزاء.

عظم الله أجركم!

القضية ليست في الأرقام فقط، بل في منظومة كاملة من اللا مبالاة والفساد، تُلقي بظلالها على العديد من العائلات، فبدلاً من أن تتفرغ الأسر للتعامل مع حزنها ومواساة بعضها البعض، تجد نفسها مجبرةً على البحث عن المال لتغطية نفقات الدفن، وقد تضطر إلى الاقتراض أو بيع ما بقي من مدخرات لتوفير هذه التكاليف الباهظة.

ومن جهة ثانية، أصبح هناك اكتظاظ في المقابر، ومحدودية في المساحات المخصصة للدفن، ما يساهم في ارتفاع الأسعار. فمن الضروري أن تسعى الدولة إلى توفير أراض كافية للدفن بأسعار معقولة، وأن تنظم أسعار الخدمات المتعلقة بالدفن، وتراقبها، وتخفف من وطأة البيروقراطية في استصدار الأوراق، بما يضمن على الأقل كرامة الإنسان في موته!

حذف الصفرين من العملة: من يحمي

أعلن حاكم مصرف سورية المركزي، عبد القادر الحصرية، مؤخراً عن خطة لطباعة فئات جديدة من العملة السورية، مع تعديل يتضمن حذف صفرين من قيمتها الاسمية. وأثار هذا الإعلان، الذي يأتي في سياق يتسم أساساً بالتدهور الاقتصادي، ترقباً واسعاً حول تفاصيل عملية الطرح وآلياتها. وقد أشارت التصريحات الرسمية إلى أن العملة الجديدة سيتم طرحها على ثلاث مراحل، مع توقعات بأن تكون المرحلة الأولى في شهر كانون الأول المقبل. ووفقاً لحاكم المصرف، فإن الكميات المطبوعة من هذه العملة ستكون «مدروسة بدقة بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الوطني»، لكن ظلت التفاصيل الرسمية حول الجهات المنوط بها طباعة هذه العملة مبهمة، غير أن تقارير إخبارية تحدثت عن محادثات متقدمة مع شركات دولية تشمل شركة «عملات للطباعة الأمنية» الإماراتية وشركتي «بوندسدروكيراي» و«جيسيك بلس ديفرينت» الألمانيتين، بينما أشارت مصادر أخرى إلى اتفاق مع شركة «جوزناك» الروسية الحكومية، التي سبق لها طباعة العملة السورية.

■ احمد الرز

ما إن تم الإعلان عن خطوة تغيير العملة بحذف الصفرين، حتى انطلقت حملة إعلامية واسعة حاولت تصوير هذه الخطوة على أنها «ضرورية وحاسمة» لتحقيق تحسن ملموس في الأوضاع الاقتصادية.

وقد ركزت هذه الحملة على إعطاء انطباع بأن حذف الأصفار سيؤدي إلى «تحسين القدرة الشرائية» و«كبح جماح التضخم». حيث أكد البعض ممن تبنوا هذا الطرح أن للقرار أثراً نفسياً إيجابياً، حيث «يعزز من ثقة المواطنين بالعملة الوطنية ويسهل المعاملات اليومية». لكن المعطيات الاقتصادية على أرض الواقع تشير إلى أن هذا الخطاب لا يتطابق مع الحقيقة الملموسة إطلاقاً. حيث لا تزال الليرة السورية تتراجع باستمرار أمام الدولار الأمريكي، ويعاني الاقتصاد السوري يعاني من تضخم مزمن، يتجاوز كونه ظاهرة نقدية، ويعود في جوهره إلى عوامل عميقة مثل ضعف الإنتاج الحقيقي، وتدمير البنية التحتية، والعجز المالي المستمر. وفي ظل هذا الواقع، فإن هذه الخطوة لا تتعدى كونها إجراءاً شكلانياً تجميلياً، يهدف لإعطاء إيحاء بالحركة في اقتصاد مشلول، دون معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى الانهيار. والإصرار على هذا النمط من الإجراءات الشكلية لن يزيد الوضع إلا تعقيداً وسوءاً بالنسبة للسوريين.

المشكلة في «الوزن» وليس في «المقياس»!

يعد قرار حذف الأصفار من العملة الوطنية إجراءً تقنياً بحتاً، يعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ«إعادة القياس Redenomination». وهو لا يغير في جوهره من القيمة الحقيقية للعملة، بل يهدف فقط إلى تبسيط التعاملات المالية وتقليل عدد الأصفار في الأرقام الكبيرة، والتي أصبحت سمة مميزة لاقتصادات التضخم المفرط.

ولفهم هذا المفهوم بشكل مبسط، يمكن القول: إذا كان سعر سلعة ما اليوم يبلغ 10,000 ليرة سورية، فإن حذف الصفرين سيجعل سعرها 100 ليرة جديدة. وبالمثل، فإن راتب الموظف الذي يبلغ مليون ليرة قديمة سيتحول إلى 10,000 ليرة جديدة. وفي كلتا الحالتين، فإن القوة الشرائية للمواطن لم تتغير. فلا هو يستطيع شراء سلع أكثر مما كان يشتري سابقاً، ولا التاجر سيحصل على إيرادات أقل. حذف الأصفار يشبه تماماً قرار تغيير وحدة القياس من السنتيمتر إلى المتر، فالعلاقة بينهما ثابتة «1 متر = 100 سم»، لكنك تستخدم رقماً أصغر للتعبير عن الطول نفسه. وبالطريقة ذاتها، القيمة أو الوزن الحقيقي للعملة يظل ثابتاً، والفرق الوحيد هو في المقياس.

يزعم المؤيدون لهذا الإجراء أنه يمثّل استجابة لمشكلة عملية. فبعد سنوات من التضخم المفرط، أصبح تداول الأوراق النقدية بآلاف وملايين الليرات أمراً مرهقاً وغير عملي، سواء للمستهلكين أو لأنظمة المحاسبة في البنوك والشركات. لكنهم يغفلون حقيقة أكثر عمقاً، وهي أن تركيز السلطات على هذا الجانب الشكلي، هو اعتراف ضمني بأن السلطات أعلنت استسلامها في عملية التحكم بقيمة العملة، فأصبحت تسعى فقط إلى «تيسير التعامل بها». وعليه، حتى لو سلمنا بفكرة أن هذه الخطوة ستسهل التعامل بالليرة، إلا أنها لا تعالج جوهر المشكلة: لماذا انهارت قيمة العملة إلى هذا الحد؟

إن دحض الادعاءات التي تربط هذا الإجراء بتحسين القوة الشرائية أو كبح التضخم يتطلب فهماً أعمق للأسباب الحقيقية للأزمة. فالقوة الشرائية للعملة تحددها عوامل الاقتصاد الكلي الحقيقية، ومن أبرز هذه العوامل: ضعف الإنتاج المحلي، حيث يعتمد الاقتصاد السوري بشكل كبير على الواردات بدلاً من تعزيز الإنتاج المحلي. ونقص الاحتياطيات الأجنبية الكافية لدعم العملة. والعجز المالي، حيث يتم تمويل الإنفاق الحكومي عبر طباعة النقود، مما يغذي التضخم بشكل مباشر.

وعليه، لكي يعطي حذف الأصفار أي نتيجة إيجابية فعلية، لا بد من توفر شروط اقتصادية كبرى غير متحققة في سورية اليوم. حيث يحتاج استقرار العملة في مثل هذه الخطوة إلى تحفيز القطاع الإنتاجي، وسياسات توزيع ثروة عادلة، وسياسات نقدية ومالية صارمة ومتوازنة وخالية من التلاعب. وليس في سورية أي إشارات على نية لتطبيق مثل هذه السياسات المصاحبة. فالنظام الاقتصادي المهيمن يتمحور حول «اقتصاد السوق المفتوح» دون رقابة، مع تضخم مالي كبير ونقص حاد في العملة الصعبة. وفي مثل هذه الظروف، تؤكد دراسات حالة دول حاولت أن تزين وتجمل التضخم وأن إعادة تقييم العملة تصبح «مضيعة للوقت» ما لم تعالج مسببات التضخم الحقيقية.

ولذلك، فإن أي إجراء نقدي، بما في ذلك حذف الأصفار، لن يغير من هذا الواقع ما لم يترافق مع تغيير اقتصادي جذري يدعم الإنتاج المحلي، ويحسن الميزان التجاري، وينهي النهب والفساد. وفي غياب هذا التغيير، ستظل هذه الخطوة مجرد رقم إضافي في سجل الأزمات، بل وستدفع للمزيد من إفقار السوريين، حيث ستفتح الباب أمام موجة جديدة من التضخم المقنع تسمح للتجار برفع الأسعار «لتسهيل الحسابات» أو «لتعويض تكاليف التحويل»، وهو ما حدث في تجارب سابقة عندما استغل التجار عمليات إعادة التقييم لرفع الأسعار بشكل غير مبرر. وبدلاً من أن تكون الخطوة حلاً، تصبح عبئاً إضافياً على كاهل المواطنين الذين سيدفعون ثمن الارتباك الإداري والاقتصادي الناتج عن هذه العملية.

السوريين من ظاهرة «التقريب السعري»؟

Price Rounding: ضربة «خفية» لأصحاب الأجور في سورية

تاريخياً، لجأت العديد من الدول التي عانت من التضخم المفرط إلى سياسة حذف الأصفار من عملاتها، ولكن نتائج هذه التجارب كانت متباينة، وتؤكد أن نجاح هذا الإجراء يتوقف كلياً على وجود برنامج تغيير اقتصادي شامل. وفي غياب هذا الإطار، تتحول العملية إلى مجرد خطوة شكلية لا تزيد الوضع إلا سوءاً، وهو ما يمكن استخلاصه من تجارب دول عدة.

تعتبر تجربة فنزويلا مثالاً حياً على فشل هذه السياسة. ففي ظل الانهيار الاقتصادي والتضخم المفرط، قامت الحكومة الفنزويلية بحذف خمسة أصفار من عملتها «البوليفار» في عام 2018، ثم عادت وحذفت ستة أصفار أخرى في عام 2021. ورغم هذه الإجراءات، لم تنجح البلاد في كبح جماح التضخم، الذي وصل إلى مستويات فلكية. وقد أرجع محللون هذا الفشل إلى إصرار الحكومة على الإجراءات النقدية دون معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، مثل سوء توزيع الثروة وسوء الإدارة والفساد المستشري. وفي الواقع، فإن الكثير من المواطنين هناك أصبحوا يسابقون الزمن للتخلص من عملتهم المحلية قبل أن تفقد قيمتها بشكل أكبر.

أما تجربة زيمبابوي فهي الأكثر تطرفاً في هذا المجال. حيث حذفت الحكومة في زيمبابوي ثلاثة أصفار في عام 2003، ثم قامت لاحقاً بحذف 12 صفراً إضافياً في عام 2008. ورغم هذه الخطوات، استمر التضخم في الارتفاع بشكل جنوني، حتى اضطرت الحكومة في النهاية إلى التخلي عن العملة الوطنية بالكامل واعتماد الدولار الأمريكي في المعاملات.

ولم تكن تجربة الأرجنتين بأفضل حالاً. فقد قامت بحذف الأصفار من عملتها أكثر من مرة، ولكن النتيجة كانت استمرار التضخم والأزمات الاقتصادية المتكررة، لغياب التغييرات الاقتصادية المطلوبة. وعلى النقيض، فإن تجربة تركيا عام 2005، التي حذفت ستة أصفار من عملتها، اعتبرت ناجحة، ليس بسبب الحذف بحد ذاته، بل لأنه ترافق مع نمو اقتصادي حقيقي، واحتياطي نقدي كبير، وسياسات داعمة للإنتاج والصادرات، وهو عكس السياسات الاقتصادية للسلطة الحالية تماماً.

الجدير بالذكر أن أبرز مخاطر هذه السياسة، والتي غالباً ما تتجاهلها الحكومات، هي ظاهرة «التقريب السعري Price Rounding». ففي ظل غياب الرقابة الفعالة على الأسواق، يقوم التجار باستغلال ارتباك المستهلكين بعد تغيير العملة لتقريب أسعار السلع إلى الأعلى. على سبيل المثال، قد يتم تسعير منتج ما بـ17,5 ليرة جديدة، ولكن في الواقع العملي، يقوم التاجر بتقريب السعر إلى 20 ليرة جديدة. وهذه الزيادة، التي قد تبدو صغيرة في كل عملية، تتراكم لتشكل ارتفاعاً صامتاً في الأسعار، يضاف إلى التضخم القائم بالفعل. وفي الحالة السورية، حيث تؤكد السلطات على «اقتصاد السوق المفتوح» دون رقيب أو حسيب، فإن هذا السيناريو محتمل بشدة. وهذه العملية ليست سوى «ضريبة خفية» توجه لأصحاب الأجور في سورية، والذين لا يملكون القدرة على حماية مدخراتهم بتحويلها إلى الدولار أو الذهب، مما يضعف قدرتهم الشرائية المتهالكة أصلاً.

هل هنالك حلول لكبح جماح التضخم السوري؟

حذف الأصفار في جوهره مجرد أداة تقنية محاسبية لتحسين المظهر الرقمي للعملة، وليس سياسة فعالة لمكافحة التضخم. وتشير الدراسات الرصينة كلها إلى أن إعادة تقييم العملة تستخدم لإدارة أعراض التضخم «كالأرقام الكبيرة وضعف الثقة» وليس أسبابه «مثل النهب والفساد والعجز المالي وضعف الإنتاج». حتى تعريف التعديل النقدي يؤكد أنه «لا يغير القوة الشرائية» ذاتها، وأن هذه التجربة تصبح عديمة الجدوى إن لم تعالج مسببات التضخم. في زيمبابوي مثلاً تبين أن المحاولات المتكررة لتقليل الأصفار كانت عقيمة دون وقف طباعة النقود ووقف الانهيار الاقتصادي ودعم الإنتاج. وبناءً عليه، فإن نجاح مثل هذه الخطوة في سورية مرهون بتوفر الإرادة السياسية لحل المشكلات الأكثر جوهرية، مثل الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والثقة العامة المنعدمة اليوم. وأكثر ما يزيد الأمر تعقيداً هو أن البلاد ما تزال منقسمة فعلياً بواقع نقدي مجزأ، ويضع هذا الانقسام سؤالاً حول مدى قبول العملة الجديدة في المناطق السورية كلها.

قد يؤدي استبدال العملة الوطنية بعملة جديدة – مع كل ما يتطلبه هذا من مسائل لوجستية وإجراءات بيروقراطية – بالنسبة للمناطق غير المستقرة سياسياً وليست على علاقة جيدة مع السلطة إلى تعزيز الانقسام بدلاً من الدفع في اتجاه التوحيد.

التضخم، في جوهره، هو زيادة في كمية النقد المتداول بالنسبة لحجم السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد. عندما تطبع الدولة النقود بشكل غير مدعوم بالإنتاج لتمويل عجز موازنتها أو لشراء العملة الصعبة، كما يحصل في سورية، فإن كمية النقود تزيد بينما تبقى كمية السلع ثابتة أو تتناقص، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة كل وحدة نقدية «أي ارتفاع الأسعار». وحذف الأصفار لا يؤثر أبداً على هذه المعادلة الأساسية. فهو لا يقلص كمية النقد المتداول ولا يزيد من حجم الإنتاج المحلي من الغذاء والدواء والسلع الأساسية. وإذا استمرت الحكومة في طباعة النقود الجديدة بنفس الوتيرة السابقة لتمويل عجزها، فسيستمر التضخم، وسرعان ما ستبدأ الأصفار بالظهور مرة أخرى على العملة «الجديدة»، كما حصل في التجارب الدولية التي ذكرناها.

فما هو الحل إذن؟ الجواب يكمن في مقولة كُتبت على صفحات هذه الجريدة مراراً وتكراراً، وهي أنه لا يوجد حلول اقتصادية في سورية اليوم، بل إن المفتاح لحل جميع المشاكل يبدأ أولاً وأخيراً بالدفع في اتجاه حل القضايا السياسية ذات الأولوية، وعلى رأسها إعادة توحيد البلاد سياسياً واقتصادياً، واستعادة الأمن والاستقرار، وإنهاء الفساد والنهب، تمهيداً للخطوات الضرورية اللاحقة. وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن أي حل حقيقي لمشكلة التضخم يبدأ بالتعامل مع أسبابها الحقيقية لا أعراضها، والمدخل إلى ذلك هو دعم الإنتاج الوطني، وزيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الحقيقية بما فيها تلك المرتبطة بالبنى التحتية، ووضع سياسات نمو ذات أولويات واضحة تخدم مصلحة السوريين أولاً، وهذا يتطلب نموذجاً اقتصادياً يضمن أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نمو اقتصادي، حيث لا ينبغي أن يسخر الاقتصاد لخدمة قلة ثرية تعتاش على نهب الاقتصاد الوطني كما في الماضي، بل يجب توزيع الثروة والدخل بشكل أكثر إنصافاً بين السوريين جميعاً، ولمصلحة أصحاب الأجور أولاً.

باختصار، إن أي إجراء شكلي مثل هذا، في ظل غياب تغيير سياسي واقتصادي جذري سيبقى خطوة هامشية لن تزيد وضع السوريين إلا تعقيداً. ولن يتحقق أي تحسن فعلي في معيشة المواطن أو القوة الشرائية إلا بالبدء الفوري بالتغيير المطلوب. وإلا فإن تنفيذ حذف الصفرين، أو غيره من السياسات، لن يكون سوى عمليات تحريك مزيفة لاقتصاد مشلول، وهي عمليات يدفع ثمنها الشعب السوري من أجوره التي ستواجه مزيداً من القضم.

الأهم هو الكارثة القادمة: تبييض الأموال المنهوبة!

إذا كان الخطر المباشر الذي يهدد السوريين من عملية حذف الصفرين يتمثل في ظاهرة «التقريب السعري» وما سيحمله من تآكل إضافي في الأجور والمدخرات الصغيرة، فإن الخطر الأكبر والأعمق، يتمثل في الكارثة القادمة وجوهرها: تبييض الأموال المنهوبة. ففي جميع التجارب الدولية التي حققت نجاحاً نسبياً في عمليات استبدال العملة، لم يكن الهدف المحوري مجرد تسهيل المعاملات أو تقليص عدد الأصفار، بل إعادة توزيع الثروة ومعاقبة الفئات التي راكمت ثرواتها بطرق غير شرعية على حساب المجتمع.

ولعل أبرز ما يميز التجارب الناجحة في هذا المجال، بما في ذلك التجربة الشهيرة للاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية، هو أن قرار استبدال العملة كان يتم بسرية تامة. والسرية لم تكن مجرد إجراء أمني، بل كانت ضمانة حقيقية لنجاح العملية، لأنها تمنع أصحاب الرساميل الكبيرة، وغالبيتهم ممن جمعوا ثرواتهم عبر الفساد والنهب، من التهرب أو الاستعداد المسبق. وقد اقتصر عدد الأشخاص الذين علموا مسبقاً بالقرار على عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، ما سمح بتنفيذ العملية بشكل مفاجئ وحرمان الفاسدين من فرصة التصرف بأموالهم المنهوبة.

الشرط الثاني الذي ميز عمليات الاستبدال الناجحة هو وجود جدول تبديل للعملة يأخذ في الاعتبار مصدر الأموال وحجمها. فالأموال المودعة في الحسابات المصرفية، أي المصرح عنها رسمياً ومصادرها معروفة، كانت تُستبدل بنسبة «1 إلى 1»، أي أن أصحابها يحصلون على قيمتها كاملة بالعملة الجديدة. لكن الأموال النقدية «الكاش» المتداولة خارج النظام المصرفي كانت تخضع لجداول تنازلية: فمثلاً، يتم استبدال أول عشرة ملايين بنسبة «1 إلى 1»، أما مئة مليون فتستبدل بنسبة «10 إلى 1»، والمليار بنسبة «100 إلى 1». بهذه الآلية، حافظت الدول على القيمة الحقيقية لمدخرات المواطنين، وفي المقابل تراجعت القيمة الحقيقية لثروات النخب الفاسدة، وهو ما يمثل إعادة توزيع للثروة لصالح المجتمع.

في الحالة السورية، ما جرى هو العكس تماماً. فقد تم الإعلان عن نية حذف الصفرين قبل أشهر من موعد التنفيذ، عبر تصريحات رسمية وحملات إعلامية. وهذا الإعلان المبكر ليس مجرد «خطأ في التكتيك»، بل مؤشر صريح على أن الهدف من العملية لم يكن أبداً إعادة توزيع الثروة، بل العكس تماماً. فبهذا الشكل، تم منح الفاسدين أصحاب الثروات الكبرى، الذين يحتفظ بعضهم بمئات مليارات الليرات السورية المنهوبة، فرصة ذهبية للتصرف بأموالهم. وهؤلاء، سواء في الداخل أو في دول الجوار والإقليم التي تُستخدم فيها الليرة كأداة ضغط سياسي، سيسارعوان للتخلص من مخزونهم الضخم من العملة، ما سيؤدي إلى زيادة هائلة في عرض الليرة في السوق، وبالتالي تسريع فقدانها لقيمتها بمعدلات غير مسبوقة.

الأهم من ذلك، أن السماح للناهبين الكبار، القدامى والجدد، بتبديل أي كمية يملكونها من الليرة القديمة إلى الليرة الجديدة، يعني ببساطة أن الدولة تقوم بتنظيم عملية تبييض لأموال الفساد. وبالمنظور الطبقي، فإن العملية لا تستهدف سوى حماية مصالح النخب التي نهبت مقدرات البلاد خلال عقود، وتحويل أموالها من «ثروات مشبوهة» إلى ثروات نظيفة مقوننة بالعملة الجديدة. وهكذا، بدلاً من أن تكون عملية الاستبدال فرصة لمعاقبة الفاسدين ورد الاعتبار للمواطنين، تتحول إلى أكبر عملية تبييض أموال رسمية في التاريخ السوري.

إذا تأملنا في التجارب الفاشلة لعمليات استبدال العملة، نجد أنها جميعها اشتركت في غياب السرية، وهو ما سمح للأثرياء الفاسدين بتحويل الأزمة إلى فرصة لتعظيم ثرواتهم، حيث كانت النتيجة مزيداً من التضخم وتدهوراً إضافياً في قيمة العملة، لأن من كان يملك الأموال المنهوبة استطاع أن يستفيد من الإعلان المسبق، فيما خسر المواطن العادي كل ما يملك. واليوم، تبدو سورية متجهة إلى السيناريو نفسه: الإعلان المبكر، وغياب السرية، وعدم وجود جدول تبديل عادل، ما يفتح الباب واسعاً أمام الناهبين لتحويل أموالهم المنهوبة إلى عملة «جديدة» نظيفة.

النتيجة المباشرة لهذه العملية ستكون موجة تضخم أعنف من أي وقت مضى، حيث سيضخ أصحاب الرساميل الضخمة كميات هائلة من الليرات القديمة إلى السوق، ليتخلصوا منها قبل استبدالها. وهذا العرض الكبير سيقود إلى انهيار إضافي في قيمتها، يدفع ثمنه المواطن السوري عبر ارتفاع الأسعار الجنوني. والنتيجة الأبعد مدى هي أن عملية الاستبدال ستفقد معناها منذ اليوم الأول، لأن «الليرة الجديدة» ستولد مثقلة بالتضخم وفاقدة للثقة، تماماً كما ولدت «الليرة الحالية» بعد طبعاتها المتتالية بلا رصيد.

في النهاية، كما في كل السياسات الاقتصادية المتبعة سابقاً، سيكون الخاسر الأكبر هو المواطن السوري. فأصحاب الأجور المنخفضة ومدخرو «القرش الأبيض لليوم الأسود» لن يتمكنوا من حماية ما يملكونه من الانهيار، بينما الناهبون الكبار سيخرجون من هذه العملية أكثر قوة ونفوذاً، بعدما حصلوا على ختم «الشرعية» على ثرواتهم المنهوبة. وبذلك، يتحول مشروع حذف الصفرين من فرصة إصلاحية – كان يمكن لو طبق بشروط السرية والعدالة أن يحقق إعادة توزيع للثروة – إلى أداة جديدة لإعادة إنتاج الفساد وتوسيع الهوة الطبقية بين قلة متخمة بالمال، وأغلبية مسحوقة لا تملك سوى انتظار الكارثة القادمة.

أول شحنة نفط خام سوري بعد رفع العقوبات... بداية جديدة أم فرصة ضائعة؟

في أواخر آب 2025، غادرت أول شحنة نفط خام سوري مرفأ طرطوس باتجاه مصافي إيطاليا، وذلك بعد أكثر من عقد من توقف الصادرات، رسمياً، بسبب العقوبات الأوروبية والأمريكية. هذه الخطوة اعتُبرت حدثاً اقتصادياً وسياسياً بارزاً، إذ فتحت الباب أمام عودة سورية إلى الأسواق العالمية كمصدر للنفط الخام.

لكن أليس من الأفضل تكرير النفط محلياً، وتصدير بعض منتجاته المكررة، بدلاً من تصديره خاماً، وهل الإمكانية الفنية متاحة لذلك؟

ماذا يعني تصدير النفط الخام؟

تصدير النفط الخام يوفر سيولة سريعة للدولة، ويسمح بالاستفادة المباشرة من ارتفاع أسعار السوق العالمية. ومع ذلك، يبقى النفط الخام منتجاً أولياً منخفض القيمة المضافة مقارنة بالمنتجات المكررة، مثل البنزين والديزل ووقود الطائرات، والتي تباع عادة بسعر أعلى وتلقى طلباً أكبر، خاصة في الأسواق الأوروبية القريبة.

البديل... تحديث مصفاة بانياس

بدلاً من استمرار الاعتماد على تصدير النفط الخام فقط، يمكن لسورية أن تضيف قيمة أكبر من خلال تحديث مصفاة بانياس، التي تعمل منذ السبعينيات بطاقة 130 ألف برميل يومياً. حالياً، تنتج المصفاة بشكل أساسي فيول ومازوت عالي الكبريت، وهي منتجات منخفضة القيمة والجودة، مع عدم تمكن المصفاة بوضعها الفني الحالي من تكرير بعض أنواع النفط الخام مرتفع الكبريت.

وبحسب بعض الفنيين يمكن إضافة بعض الوحدات للمصفاة بوضعها الراهن، بكلفة استثمار وسطية ملياري دولار، مع الاستفادة من البنية التحتية المنجزة واللوجستيات المتوفرة، وبهذا تتمكن فنياً من تكرير النفط الخام عالي الكبريت، وهي:

وحدات إزالة الكبريت، لتحويل الديزل والبنزين إلى منتجات نظيفة مطابقة للمواصفات الأوروبية.

وحدة «هيدروكراكر»، لتحويل الفيول الثقيل منخفض القيمة إلى ديزل وبنزين عالي الجودة.

وحدات معالجة الغازات الكبريتية، للحد من الانبعاثات الملوثة.

الفوائد الاقتصادية

يمكن تلخيص الفوائد الاقتصادية، بحال الاستثمار بإنشاء وحدات التكرير والمعالجة أعلاه، بالنقاط الآتية:

رفع القيمة المضافة للبرميل السوري بمعدل 5–10 دولارات، حسب متغيرات السعر العالمي.

إمكانية استرداد كلفة التحديث «1,5–3 مليارات دولار» خلال مدة 5–8 سنوات كحد أقصى.

تلبية جزء كبير من احتياجات السوق المحلية من البنزين والديزل النظيف، وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

أهمية الاستثمار بتحديث مصفاة بانياس

تصدير أول شحنة نفط خام سوري بعد رفع العقوبات قد يمثل خطوة مهمة نحو إعادة دمج الاقتصاد السوري في السوق العالمية. لكن الاكتفاء باستمرار بيع النفط الخام سيحرم البلاد من فرص أكبر.

فالاستثمار في تحديث مصفاة بانياس يعتبر من الاستثمارات المربحة «استرداد الكلفة خلال 5 سنوات»، سيتيح إنتاج منتجات عالية الجودة للتصدير والاستهلاك المحلي، ما يعزز العائدات الاقتصادية ويمنح قيمة مضافة أكبر على المدى المتوسط، ويوطن تقانة حديثة مع تشغيل وتطوير الكفاءات والخبرات المحلية، بالإضافة إلى فرص العمل

شراكة سورية- سعودية لتحلية مياه البحر... الآفاق والتحديات

يتكرر الحديث منذ عقود حول إمكانية تحلية مياه البحر، كأحد الحلول لأزمة المياه المزمنة، إلا أن المشروع لم ير النور وبقي حبيس الأدراج. ولكن في 23 من آب أعيد إحياء الفكرة خلال اجتماع وزير الطاقة محمد البشير مع رئيس مجلس إدارة شركة «أكوا باور» السعودية.

■ سارة جمال

ورغم أن الحديث عن المشروع لا يزال شفهياً بين الطرفين، إلا أن التعاون مع الشركة السعودية، أمام الشح المائي والجفاف الذي تعاني منه سورية، قد يشكل فرصة نحو الدفع بمشروع قديم إلى التنفيذ باعتباره من المشاريع الاستراتيجية. ولكن كغيره من المشاريع والمقترحات التي تطرحها الحكومة الانتقالية تبرز في مقابله تساؤلات ومخاوف مشروعة.

أهمية المشروع

يقدم المشروع العديد من الإيجابيات التي تجعله حلاً معقولاً على المدى الطويل لمواجهة التحديات المائية، ويمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

– توفير مصدر للمياه، يقلل الاعتماد على المياه الجوفية ويحدّ من حفر الآبار التي تستنزف مصادر المياه.

– تتيح التقنيات الحديثة في مجال تحلية المياه من إنتاج مياه صالحة للشرب والزراعة والصناعة، مما يفتح آفاقاً جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– خلق فرص عمل في مجالات عدة من ضمنها الإنشاء والتشغيل والصيانة.

– المساهمة في جذب الاستثمارات؛ ففي ظل التقدم التكنولوجي المستمر، أصبحت تكاليف تحلية المياه تنافسية، ما يجعلها خياراً اقتصادياً مجدياً.

التحديات

يواجه مشروع بهذه الضخامة تحديات جوهرية، حالَ بعضها دون تنفيذ المشروع في سنوات سابقة. إذ تتطلب مشاريع تحلية المياه استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتقنيات المتطورة. كما أن عمليات الضخّ والمعالجة والنقل تحتاج إلى كميات استهلاك كبيرة من الطاقة، ما قد ينعكس على التكاليف التشغيلية للمحطات.

تتطلب هذه التحديات إيجاد آليات تمويل مبتكرة، ومن هنا يمكن الاستفادة من هذه الشراكة لتغطية العجز الداخلي في تنفيذ مشاريع استراتيجية عالية الكلفة.

السيادة... أولوية وضرورة

تحتاج إدارة مشاريع استراتيجية إلى حنكة ودراية فائقتين لضمان ألّا تتحول هذه الشراكات إلى قيود على السيادة، فالتعاون مع شركة «أكوا» أو غيرها، يتطلب تبني مقاربة شاملة، من ضمنها:

– الحفاظ على الملكية الكاملة للمنشآت الحيوية المرتبطة بمشروع تحلية المياه، والسيطرة على موارد المياه، لضمان تحكم الدولة في الإنتاج والتوزيع.

– إبرام عقد وطني لا يضع الدولة في موقف تبعية تقنية أو مالية، وتحديد جداول زمنية للتنفيذ ملزمة.

– أن تفرض العقود التزاماً واضحاً بنقل المعرفة والتقنيات المتطورة إلى الكوادر الوطنية، على ألّا يقتصر على الجوانب التقنية والفنية، بل يشمل الجوانب الإدارية والتشغيلية والصيانة.

– الشفافية المطلقة في جميع مراحل التفاوض وتعزيز ذلك برقابة تمثيلية شعبية مستقلة.

التحلية غير كافية

رغم أن تحلية مياه البحر قد تمثل ركيزة أساسية في استراتيجية الأمن المائي، إلا أنها تبقى غير كافية لسد الحاجات المستقبلية، ما يتطلب خطة وطنية مستدامة وشاملة لإدارة الموارد المائية، ورؤية تضع المصلحة الوطنية فوق أي اعتبارات ضيّقة.

مع اقتراب موعد افتتاح المدارس المعاناة تتجدد والهموم تتضاعف

عاد أيلول قارعاً أجراسه للاستعداد، فقد اقترب الموعد ولكن على ما يبدو الشوق لم يكتمل، أو لا يود ذلك!
فلم يعد اليوم الأول للمدرسة مشوقاً بل تحول إلى هاجس يؤرق ذوي الطلاب بمجرد الحديث عنه، وحملاً جديداً من الأحمال الثقيلة التي تنهك كاهلهم في

■ رهف ونوس

ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

فالوجوه في الأسواق مكفهرة تتخبط ذات اليمين وذات الشمال، والأكف تتصارع من قلة الحيلة، مشهد يختصر الواقع، فتأمين المستلزمات المدرسية بات هماً على ذوي الطلاب.

فأي معجزة ستتحقق في هذا البلد لتمطر السماء أموالاً وتَملأ الجيوب المفرغة من شدة الفقر الذي طال غالبية السوريين!

الأسعار متقاربة نسبياً مع العام الماضي... ولكن!

اقترب موعد افتتاح المدارس، والمحدد بتاريخ 2025/9/21، والأسواق تتحضر والمحال بدأت بطرح عروضها وتشكيلاتها، لتبدأ المنافسة وجذب أكبر عدد من المشترين وخاصة بأسعار الألبسة المدرسية المتفاوتة بالجودة.

خلال جولة على بعض المحال في عدد من الأسواق، وخاصة الشعبية منها، فقد كان الجاكيت المخصص للمرحلة الإعدادية والثانوية يتراوح سعره ما بين 150–200 ألف ل.س، أما البنطال بسعر وسطي 130 ألف ل.س والقميص 140 ألف ل.س، بينما سعر المريول المدرسي المخصص للمرحلة الابتدائية تراوح بين 65–95 ألف ل.س، وطبعاً هناك أسعار أعلى من ذلك.

أما الأحذية فتتفاوت أسعارها حسب النوعية، فالنوعية المتدنية سجلت سعر 100 ألف ل.س بينما الجيدة تجاوزت 200 ألف ل.س.

وكذلك الحال بالنسبة للحقائب، فأرخصها سجلت سعر 130 ألف ل.س، أما ذات الجودة المتوسطة نسبياً فوصلت إلى سعر 250 ألف ل.س، وهناك نوعيات بسعر أعلى أيضاً.

بالمقابل كانت أسعار القرطاسية متفاوتة، حسب المواصفات والنوعية المرتبطة بالعلامة التجارية «الماركة»، فهي متنوعة جداً، حيث سجل سعر المقلمة ذات الجودة المتوسطة 35 ألف ل.س وقد تتجاوز الجيدة منها سعر 60 ألف ل.س، أما دفتر السلك 100 طبق بسعر 25 ألف ل.س ويزيد السعر بحسب عدد الصفحات، بينما الدفتر العادي سجل سعر 15 ألف ل.س، أما سعر القلم الناشف العادي والرصاص يتراوح بين 3500–5000 ل.س.

يمكن القول إن الأسعار مقارنة بأسعار العام الماضي تعد متقاربة نسبياً مع فروقات بسيطة، لكن تجدر الإشارة أن الأسعار غير ثابتة حتى الآن، فقد لاحظنا تفاوتاً بين المكتبات والمحال والأسواق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض المستلزمات المعروضة مدور من مخزون مواسم سابقة!

التكلفة الإجمالية التقديرية دون تكاليف إضافية

بناءً على الأسعار التي تم سبرها أعلاه، فالتكلفة الإجمالية التقديرية لتأمين المستلزمات الأساسية لطالب المرحلة الإعدادية والثانوية تتراوح بين 1–1,2 مليون ل.س، أما الطالب في المرحلة الابتدائية فنحو 700 ألف ل.س، أي تقارب أو أعلى من الحد الأدنى للأجور بعد الزيادة الأخيرة!!

أما الأسرة التي تتألف من ثلاثة طلاب بمختلف المراحل الدراسية فتصل التكلفة إلى نحو 3 ملايين ليرة سورية، لتزداد معاناة الأهالي ويبدأ التمهيد لمزيد من التقشف على أبنائهم بمستلزماتهم، ومحاولة تدوير ما يمكن تدويره من حقائب وقرطاسية، علماً أنه في السنوات الأخيرة لم يعد هناك تدوير لأي شيء، فغالبية الأهالي يشترون نوعية شعبية رخيصة بالكاد تُعمر لنهاية العام الدراسي، إذا لم يضطروا لشراء غيرها في منتصف العام!

تكاليف إضافية لا بد منها!

لكن الأمر لم ينته عند تأمين الأساسيات، بل هناك تحدي المصاريف الإضافية المرتبطة بالمواصلات على مدار العام، وكذلك الدروس الخصوصية التي بات لا بد منها، بالإضافة إلى المصروف الشخصي للطالب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن افتتاح المدارس يتزامن مع موسم مؤونة الشتاء في ظل ارتفاع الأسعار، والتي تضاعف الأعباء المالية على ذوي الطلاب.

إلى متى؟!

اقترب الموعد المدرسي، مع المزيد من الهموم والأعباء المالية، والمزيد من التقشف، كعناوين لهذا الموسم ككل عام!

فإلى متى ستبقى أدنى متطلبات الحياة في عداد الأحلام؟

وأين الدولة من نظرات طفل تتأمل إحدى واجهات المحال التجارية، حالمة بحقيبة جديدة، لتشتتها وعود مكلومة تتكرر كل عام على لسان ذويه: «سنشتريها العام القادم»!

تراجع الثروة الحيوانية... أزمة الأعلاف وتكاليف التربية تهدد الأمن الغذائي

تُعد الثروة الحيوانية في سورية أحد أعمدة الاقتصاد الزراعي والريفي، فهي ليست مجرد مصدر للحوم والألبان، بل قطاعاً متكاملاً يرفد السوق بمنتجات الأجبان والألبان والجلود والدباغة والصناعات المرتبطة بها، كما يسهم في تأمين فرص العمل لعشرات الآلاف من الأسر. إلا أنّ هذا القطاع الحيوي يواجه اليوم أزمة خانقة تهدد استمراريته، وتنعكس آثارها على المربين والمستهلكين والاقتصاد الوطني ككل.

أرقام متراجعة

من المؤسف غياب بيانات حديثة، لكن بحسب بيانات وزارة الزراعة السورية لعام 2023، وهي بيانات تقديرية، يبلغ عدد الأغنام نحو 18,5 مليون رأس، والماعز نحو 2,2 مليون رأس، والأبقار قرابة 841 ألف رأس. ورغم أن هذه الأرقام تبدو مرتفعة مقارنة بتقديرات أممية سابقة أشارت إلى تراجع حاد خلال سنوات الحرب، إلا أن الواقع الميداني يؤكد أن أعداد القطعان اليوم أقل بكثير مما كانت عليه قبل 2011، حين قُدرت الأغنام بأكثر من 18 مليون رأس والأبقار بأكثر من 1,1 مليون رأس.

هذا التراجع جاء نتيجة عوامل متراكمة أبرزها الجفاف وتراجع المراعي الطبيعية، والنزوح وفقدان مناطق الإنتاج الأساسية، إضافة إلى ارتفاع غير مسبوق في تكاليف التربية.

الأعلاف... عبء المربي الأول

يمثل العلف ما يزيد عن 70% من تكلفة تربية الحيوان. ومع وصول سعر الطن إلى حدود 3 ملايين ليرة سورية، باتت معادلة التربية غير مجدية اقتصادياً. في المقابل، أسعار اللحوم في السوق المحلية منخفضة نسبياً مقارنة بالتكاليف، ما يترك المربين أمام خسائر مستمرة تجبرهم في كثير من الحالات على بيع قطعانهم أو ذبحها قبل أوانها.

الأدوية البيطرية... ثغرة إضافية

تضاف إلى أزمة الأعلاف مشكلة أخرى تتمثل في ارتفاع أسعار الأدوية البيطرية وغياب الدعم الحكومي. فكثير من المربين لم يعد قادراً على تحصين قطيعه ضد الأمراض، ما يزيد من نسب النفوق والخسائر، ويهدد دورة الإنتاج الحيواني برمتها.

انعكاسات اقتصادية واجتماعية

تظهر الانعكاسات السلبية بداية على المربين، فآلاف الأسر التي كانت تعتمد على تربية المواشي كمصدر رزق رئيسي فقدت استقرارها الاقتصادي، واضطر كثير منها لترك المهنة.

ثم تظهر السلبيات على المستهلكين، فارتفاع التكاليف يقود إلى تراجع العرض المحلي، ما يرفع أسعار اللحوم والألبان تدريجياً ويضعها خارج متناول شريحة واسعة من السوريين.

أما على مستوى الاقتصاد الوطني فيمكن القول إن خسارة الثروة الحيوانية ليست مجرد قضية معيشية، بل تهديداً مباشراً للأمن الغذائي ولمكانة سورية كبلد كان يُعرف سابقاً بإمكاناته في إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان وتصديرها.

من المستفيد؟

في ظل غياب سياسات حكومية فاعلة لدعم المربين، يبرز دور «حيتان التجارة» المسيطرين على سوق الأعلاف والاستيراد والتصدير. فهؤلاء يستفيدون من ارتفاع التكاليف محلياً عبر التحكم بأسعار الأعلاف، ومن انخفاض أسعار اللحوم داخلياً عبر شراء المنتجات بأسعار متدنية وتصديرها أو تسويقها بربح كبير. والنتيجة أن المربي خاسر، والمستهلك مثقل، والاقتصاد الوطني ينزف، بينما يزداد كبار الحيتان ثراءً.

المطلوب تدخل حكومي جدّي وفاعل وعاجل

المعالجة لا تكون إلا عبر تدخل حكومي مباشر وفاعل، يشمل:

دعم أسعار الأعلاف وتوفيرها للمربين بشكل منظم وعادل.

تأمين الأدوية واللقاحات البيطرية بأسعار مدعومة.

وضع خطط وطنية لإعادة تنمية القطعان وحمايتها من التآكل.

ضبط حركة التصدير بما يوازن بين حاجة السوق المحلي والمصالح الاقتصادية العامة.

الذكاء الاصطناعي الصيني في معركة كسر الهيمنة التكنولوجية الأمريكية «2»

تصاعَدَ الخطاب الأمريكي حول «التهديد الصيني» في الذكاء الاصطناعي، فحظرت وزارة التجارة الأمريكية استخدام «ديب سيك» في الأجهزة الحكومية، وصولاً إلى تصريحات وزير التجارة هوارد لوتنيك الداعية إلى فرض قيودٍ أشد على نماذج الذكاء الاصطناعي مفتوحة المصدر، وخاصةً الصينية منها. هذا ليس من قبيل الصدفة، فكل تقدم تكنولوجي أحرزته الصين في السنوات الأخيرة قوبل بقلق بالغ من الولايات المتحدة، وأمنياتها بأنّ «الصين ينبغي ألّا تفوز».

■ لورينزو ماريا باتشيني*
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

أضافت واشنطن بالفعل 80 شركة إلى قائمة مراقبة الصادرات، أكثر من 50 منها مقرها الصين، متهمةً إياها بالسعي للحصول على خبرات متقدمة في الحوسبة الفائقة والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا «الكوانتوم» للتطبيقات العسكرية. علاوة على ذلك، يزعم التقرير السنوي للاستخبارات الأمريكية حول التهديدات العالمية، الصادر في مطلع نيسان الماضي، أن بكين تُطوّر نماذج لغوية للذكاء الاصطناعي لتطبيقها بنشر الأخبار الكاذبة، وتسعى إلى تجاوز الولايات المتحدة كقوة رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030. وبمجرد أن تُظهر بكين بوادر تقدم في قطاع استراتيجي ما، تُصنَّف فوراً كتهديد، وتطبَّقُ إجراءاتٌ تقييدية ضدّها.

بالنظر إلى الماضي، نجد أن الولايات المتحدة قد قيَّدت بالفعل وصول الشركات الصينية إلى سوقها في قطاعي البطاريات والسيّارات الكهربائية، إلّا أن الصعوبات التكنولوجية الداخلية حالت دون مواكبتها. والآن، تُطبّق الاستراتيجية نفسها على الذكاء الاصطناعي. فمن فرض حظر على بيع الرقائق للشركات الصينية إلى الضغط على حلفائها للالتزام بالقيود، يهدف كل إجراء إلى إقصاء الصين من النظام التكنولوجي العالمي. ومع ذلك، يُظهر التاريخ أن هذه القيود لم تُفلح، بل غالباً ما كان لها تأثير عكسي، إذ حفّزت الابتكار الصيني وزعزعت الهيمنة الأمريكية على سلاسل التوريد الدولية.

تحدّيات الموارد الطبيعية والطاقة

لا يقتصر تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل فحسب، بل يضغط أيضاً على أنظمة الطاقة والبنية التحتية. وعلى الرغم من إحجام شركات التكنولوجيا الكبرى عن كشف استهلاك الطاقة في مراكز البيانات الخاصة بها، فإن الذكاء الاصطناعي، وخاصة نماذج اللغة الكبيرة «LLMs»، يتطلب كميات هائلة من الموارد الطبيعية والطاقة. ووفقاً لتوقعات وكالة الطاقة الدولية «IEA»، ستشكل مراكز البيانات في الصين بحلول عام 2026 ما يقرب من 6% من إجمالي الطلب على الكهرباء في البلاد. ويتطلب إنتاج الطاقة وتبريد هياكل البنية التحتية هذه كميات هائلة من المياه. وتقدّر منظّمة «مَخاطر الصين المائية»، ومقرها هونغ كونغ، أنّ إجمالي استهلاك المياه في مراكز البيانات الصينية قد يتجاوز 3 مليارات متر مكعب بحلول عام 2030، وهي قيمة تضاهي استهلاك سكان سنغافورة السنوي من المياه. وقد تؤدّي ما تسمّى بـ«حرب المائة نموذج للذكاء الاصطناعي» في الصين إلى منافسة مفرطة على موارد الحوسبة المحدودة بالفعل، ممّا يضع البلاد في صورة سيئة فيما يتعلق بالقضايا البيئية.

يُمثل التوفيق بين طموحات الذكاء الاصطناعي وأهداف المناخ تحدّياً هائلاً للصين، التي تهدف إلى الوصول لذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030، مُعتمدةً استراتيجيةً لخفض هذه الانبعاثات قائمةً على ركيزتين: فبَدلاً من الاقتصار على احتواء استهلاك الطاقة، تهدف الحكومة الصينية إلى التحكُّم في كثافة الكربون لكلّ وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وعلى الرغم من أنَّ الصين رائدة عالمياً في إنتاج الطاقة المتجدّدة، إلّا أنّ العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعقبات الهيكلية التي تعترض شبكة الكهرباء تعني أن الفحم لا يزال يُمثّل ثلثي مزيج الطاقة الوطني. ومع التوسع المُتسارع في البنية التحتية للحَوسبة لدعم الطلب المتزايد، هناك خطر من أنَّ أنظمة الطاقة في البلاد لن تكون قادرة على مواكبة طفرة الذكاء الاصطناعي. للتخفيف من هذه المشكلة، تعمل الحكومة الصينية على نقل مراكز البيانات والمحاور الحاسوبية نحو مصادر طاقة أنظف وأرخص، مع إدخال معايير أكثرَ صرامة بشأن كثافة الطاقة وتحسين التنسيق في استخدام الموارد الحاسوبية.

ومع ذلك، يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يُتيح فرصاً لقطاع الطاقة الصيني؛ حيث يكتسب مفهوم «العقل الذكي للطاقة» رواجاً متزايداً بين صانعي السياسات والباحثين التابعين للدولة، الذين يُشجعون على دمج قوة الحوسبة والذكاء الاصطناعي واقتصاديات الطاقة. وقد خفّض مشروعٌ حكوميٌ، يُعرف باسم نظام «تيانشو1»، استهلاكَ الطاقة بأكثر من 15% من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة للتنبُّؤ بشبكات الكهرباء وإدارتها وصيانتها. ويسعى مطوِّرو برامج الذكاء الاصطناعي الصينيون أيضاً إلى الاستفادة من هذه الفرصة، باستهداف عملاء جدد وتصميم نماذج مُخصَّصة للتطبيقات الصناعية. على سبيل المثال، تعاونت شركة كهرباء جنوب الصين مع شركة «بايدو» لتطوير نماذج ذكاء اصطناعي لقطاع الطاقة، وما زال هذا الاتجاه بحاجة لمزيد من الجهود والابتكارات للوصول إلى نتائج مضمونة النجاح.

التهديد الحقيقي لا يتمثَّل في التقدُّم التكنولوجي الصيني بل في محاولات الولايات المتحدة وأوروبا عرقلة الابتكار العالَمي

تحدّيات خارجية

تتفاقم هذه التحديات الداخلية بفعل عوامل خارجية، ولا سيّما اعتماد الصين على تكنولوجيا أشباه الموصلات الأمريكية لتطوير الذكاء الاصطناعي. وقد اتخذت المنافسة بين الصين والولايات المتحدة في هذا المجال سمات «سباق تسلُّح تكنولوجي» حقيقي. في تشرين الأول 2022، فرضت إدارة بايدن قيوداً على تصدير أشباه الموصلات المتقدمة إلى الصين، بما في ذلك أحدث وحدات معالجة الرسومات «GPUs»، وهي ضرورية لمعالجة نماذج التعلُّم الآلي. وتشمل هذه القيود أيضاً الأدوات والبرامج والخبرات اللازمة لإنتاج رقائق متطورة. وقد تم تشديد هذه الإجراءات بشكل أكبر في تشرين الأول 2023.

تزيد القيود الأمريكية، التي تتجاوز الحدود الإقليمية من تعقيد إدارة الطاقة الصينية، إذ تُجبر الشركات المحلية على استخدام شرائح أقدم وأقل كفاءة لأنشطة الذكاء الاصطناعي. وأقرّ الرئيس التنفيذي لشركة «ديب سيك» بأن النماذج الوطنية تتطلب موارد حسابية تفوق تلك الأمريكية بأربعة أضعاف، بينما لا تزال متأخرة جيلاً كاملاً في الأداء. وقدّرت دراسة أجراها باحثون في جامعة ييل أنه في حال استخدام الصين للشرائح المقيدة، فإنَّ وفورات الطاقة الناتجة ستعادل الاستهلاك السنوي للطاقة لما بين 12,000 و67,000 أسرة أمريكية. علاوة على ذلك، تُقلل الحمائية من إمكانيات تحسين الخوارزميات، مما يُعرّض هدر الطاقة لاستهلاك يعادل استهلاك 1,8 مليون منزل أمريكي، في كل من الصين والولايات المتحدة.

وبما أنّ العديد من الشركات تتنافس على موارد حاسوبية محدودة، تعمل بعض المختبرات الأكاديمية والشركات على استكشاف بدائل أكثر كفاءة، مثل الذكاء المستوحى من وظائف الدماغ. وتُمثل النماذج العصبية الشكلية، القائمة على هياكل الدماغ والأقل استهلاكاً للطاقة، منظوراً عالمياً واعداً، وتُحرز الصين تقدماً ملحوظاً في هذا المجال.

ماذا يعني الذكاء الاصطناعي الصيني لأوروبا؟

رغم الصعوبات، لا تزال الصين المنافس الرئيس للولايات المتحدة في سباق الذكاء الاصطناعي. بالنسبة لصانعي السياسات والشركات والمجتمع المدني في أوروبا، لم يعد تجاهل المنظومة التكنولوجية الصينية المتنامية خياراً، ولا سيَّما بالنظر إلى التقدم المحرز نحو أنظمة الذكاء الاصطناعي المتطورة.

أبرزت أبحاث معهد «ميركاتور» الألماني للدراسات الصينية أنّ الروابط بين منظومتي الذكاء الاصطناعي الأوروبية والصينية أعمق ممَّا يُعتقد، ولا سيّما بفضل التعاون البحثي. ومع ذلك، تلعب التدخّلات السياسيّة الأمريكية دوراً سلبياً. وعلى الرغم من الخلافات، لا تزال المحادثات الثنائية مع الولايات المتحدة مستمرة بشأن هذه القضايا. كما وقّعت الصين على إعلان بليتشلي، الذي انبثق عن قمة أمن الذكاء الاصطناعي التي استضافتها المملكة المتحدة عام 2023. وباستثناءات قليلة، لم يُبد الاتحاد الأوروبي حتى الآن اهتماماً يُذكَر بتجاوز الخلافات السياسية والقيميّة لفهم النهج الصيني في تنظيم الذكاء الاصطناعي بشكل أفضل، والتعاون معه عند الضرورة.

إنَّ التهديد الحقيقي لا يتمثَّل في التقدُّم التكنولوجي الصيني، بل في محاولات الولايات المتحدة وأوروبا عرقلة الابتكار العالَمي، والذي ينبع في الجوهر من قلقهما العميق وإدراكهما المتزايد للتراجع الشامل والمتسارع لوزنهما التاريخي في جميع المجالات، من الاقتصاد إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكارات «حتى العسكرية منها» وصولاً إلى السياسة العالمية.

■ * لورينزو ماريا باتشيني: بروفسور إيطالي في جامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا، مختصّ بدراسة السياسة والاقتصاد الصيني.

عرقلة «ألاسكا» ومقاومة تيار التاريخ الجارف

بعد أن سادت أجواء إيجابية قبيل انعقاد القمة الرئاسية الأمريكية الروسية في ألاسكا، يبدو أن العلاقات الثنائية تعود إلى حالة من الركود، وبشكلٍ متزامن بدخول الملف الأوكراني في موجة تصعيد جديدة، مع عودة تقارير تتحدث عن حَزم تسليح جديدة لأوكرانيا، لكن هذه المرة تتألف من سلاح أمريكي متطور على نفقة الأوروبيين، يمكِن أن يمكّن الجيش الأوكراني من تنفيذ هجمات أكثر في العمق الروسي!

■ علاء ابوفرّاج

أشارت آخر التقارير عن موافقة الولايات المتحدة على تزويد أوكرانيا بصواريخ ERAM «إرام» الهجومية بعيدة المدى، ويجري الحديث عن تسليم 3350 صاروخاً تتميز بانخفاض تكاليفها نسبياً مع مدى يتجاوز 460 كم، ما يمكن الجيش الأوكراني من ضرب العمق الروسي، فضلاً عن أن العدد المعلن يُمكن كييف من تكثيف ضرباتها وإغراق محتمل للدفعات الروسية.

بقاء أوكرانيا على المحك!

الخطوة الأمريكية–الأوروبية تظهر بوصفها نقلة تصعيدية في الصراع، ستقابل بكل تأكيد برد روسي مقابل، ما يعني مزيداً من الخسائر على جانبي الصراع، بينما يرى ترامب أن تطوير قدرات كييف النوعية من شأنه زيادة الضغط على موسكو للجلوس حول طاولة المفاوضات، لكن هذا التقدير لا ينسجم أبداً مع النظرة الروسية للصراع، فبالنسبة للرئيس الروسي لا يمكن النظر للشروط الروسية لإنهاء الصراع على أنّها قابلة للتفاوض، فهي الشكل الوحيد لإنهاء التهديد الحقيقي الذي تراه موسكو، وعلى هذا الأساس سيكون خيار استمرار القتال محسوماً، حتى لو عنى ذلك تكاليف إضافية على روسيا، ويكون الطرف الخاسر الأكبر هو أوكرانيا، التي خسرت حسب المصادر الروسية أكثر من مليون قتيل منذ بدء الحرب، وأشارت وسائل إعلام روسية أن تسريبات قراصنة من هيئة الأركان الأوكرانية، تحدثت عن خسائر بلغت 1,7 مليون قتيل، الأعداد التي ترفضها أوكرانيا وتعتبرها مزيفة تظل مؤشراً على حجم الصراع، وخصوصاً أن وزارة الدفاع الروسية أشارت في بداية 2025 أن الجيش الأوكراني يخسر 50 ألف مقاتل شهرياً، وفي السياق نفسه أشار الكولونيل الأمريكي المتقاعد دوجلاس ماكجريجور، أن القوات المسلحة الأوكرانية تخسر يومياً 300 شاحنة وسيارات بيك آب ودراجات نارية وحافلات صغيرة ومركبات رباعية الدفع ومركبات لوجستية أخرى، يضاف إليها ما بين 40 و50 وحدة من المركبات المدرعة الأكثر تكلفة والدبابات والعربات المدرعة وأنظمة الدفاع الجوي. هذه المؤشرات تؤكد أن طاقات أوكرانيا ومهما بلغت لن تكون كافية لاستمرار القتال، بل ستؤدي في نهاية المطاف لإنهاء مقومات الدولة الأوكرانية، التي ستنتهي مفتتة غير قادرة على البقاء.

إن استمرار القتال بهذا الشكل وتأخير الوصول إلى اتفاقية سلام شاملة هو في الدرجة الأولى نتيجة حتمية لاختلال التوازن المصطنع في القارة الأوروبية، ونتيجة لسياسات أمريكية استمرت لعقود في محاولات الإطباق على روسيا وحصارها، وهو ما لا يمكن تجاهله عند عرض الحرب في سياقها التاريخي الشامل، وبالرغم من ذلك، يحمل تأخير الاتفاق نتائج كارثية على أوكرانيا وكامل المعسكر الغربي، فإن الحرب في جوهرها محاولة للخروج من أزمة مركزية شاملة، وهي أيضاً جهد رجعي لوأد عالم جديد قيد التشكل، وهي لذلك محكومة بالفشل في نهاية المطاف، أو ستقود العالم إلى حرب نووية لا تبقي ولا تذر! ورغم أن هذا الخيارَ ظلّ بأذهان الكثيرين احتمالاً بعيداً، إلا أن الإصرار على كسر روسيا وهزيمتها في الحرب يجعل من الخيار النووي أقرب من أيّ وقت مضى، خصوصاً أن حيازة هذا السلاح كانت دائماً ضمانة بوجه أي خطرٍ وجودي حقيقي.

إن مواجهة كل خطوة تصعيدية جديدة يكون في تقريب الدول الصاعدة من بعضها البعض وهو الضامن الوحيد للجم قوى الظلام التي تقود العالم إلى معركة مدمّرة

وحدة الغرب والولايات المتحدة في خطر!

من جانب آخر، وبعيداً عن التفاصيل العسكرية والميدانية للحرب، يطرح مجموعة من المفكرين سؤالاً منطقياً: هل إنهاء الحرب في مصلحة الولايات المتحدة؟ وهنا يبدو الانقسام واضحاً، فمن جهة لا يمكن إنكار أن إنهاءها وفقاً للشروط الروسية يعني هزيمة للولايات المتحدة، لكن الاستمرار بهذه الحرب ستكون له نتائج أكثر خطورة وأعمق، فإن خسارة الحرب ستعني بالضرورة إقراراً بعالم جديد بعيد عن الاستئثار الأمريكي بالقرار الدولي، وسيفتح المجال واسعاً لقوى جديدة صاعدة لتسهم بشكل منطقي في إدارة شؤون هذا الكوكب، وإنهاء النهب الأمريكي الذي بات معيقاً للتطور البشرية، لكن وقف الحرب في الوقت نفسه سيكون بمثابة فرصة أخيرة للولايات المتحدة للحفاظ على نفسها موحدةً، وتفسح المجال لها للإسهام إلى جانب القوى الأخرى بما يتناسب مع وزنها الحقيقي، لأن المغامرة باستمرار الحرب لن تضاعف الخسائر الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل ستضاعف الخسائر السياسية أيضاً، وستكون لها ارتدادات اجتماعية كبرى، في الولايات المتحدة وأوروبا.

من المستفيد من إغلاق الطريق أمام ألاسكا؟

ما سبق ليس طرحاً مقبولاً من قبل كل النخب الأمريكية، فالواقع يقول: إن إغلاق الطريق أمام التوافق وإلى جانب كونه إنكاراً للواقع القائم، هو أيضاً تعبيرٌ عن مصلحة لنخب عالمية لم يعد من الممكن وضعها ضمن إطار الدولة الوطنية الواحدة، فإن كان الاستمرار بالحرب يهدد بتفكيك الاتحاد الأوروبي والناتو والولايات المتحدة الأمريكية، ما يجعله يبدو خياراً بعيداً عن المنطق، ينبغي التذكير بأن أصحاب هذا الرأي الممثلين برؤوس أموال عابرة للحدود، لا يفكرون كثيراً بالحفاظ على هذه الكيانات بقدر ما يفكرون بالحفاظ على معدلات النهب التاريخية التي يحققونها، وهم بتعنتهم هذا مستعدون لزج الجميع في دوامة من الفوضى الشاملة، بهدف تأخير الاستحقاقات الواجبة.

هذه النخب، وإن كانت موجودة ضمن هيكلية النظام السياسي داخل الولايات المتحدة، فهذا لا يعني على الإطلاق أنّهم ممثلون لمصلحة الولايات المتحدة، بل ما يعنيهم منها هو قدرتها العسكرية الضاربة والترسانة الضخمة من الأسلحة، التي جرت مراكمتها، والتي من الممكن استخدامها في معركة كبرى ضد حركة التاريخ، وإن إدراك هذه الحقيقة بأبعادها لا يمكن أن يكون غائباً عن القوى الأخرى، فعندما ترى روسيا أن صراعاً دائراً بين تيارات داخل واشنطن، وأن جناحاً من الخصوم مصر على الاستمرار في القتال، حتى رغم تأكيد كل العسكريين الجديين أن انتصار أوكرانيا مسألة مستحيلة، سيكون من السهل حينها معرفة الخصوم الحقيقيين، ويكون التصدي لهم مستحيلاً ما لم تتحقق جبهة عالمية شاملة، تُسخر كل طاقاتها في المواجهة، وهو في الواقع الرابط الحقيقي الذي يجمع القوى الصاعدة، التي ترى أنّ بقاءها ورغم الخلافات البينية الكثيرة مرهون في بناء هذا التحالف وتدعيمه دائماً. وإن مواجهة كل خطوة تصعيدية جديدة يكون في تقريب هذه الدول من بعضها البعض، وهو فعلياً ما نراه، وهو الضامن الوحيد للجم قوى الظلام التي تقود العالم إلى معركة مدمّرة.

تصاعد وحشية «إسرائيل» وتصاعد ردود المقاومة

كلما ظنّ المرء أن الأوضاع يستحيل أن تصبح أكثر سوءاً مما هي عليه في قطاع غزة، يمضي الكيان الصهيوني في إجرامه بشكل أكثر وحشيةً، مؤكداً أن جلّ ما يريده هو تحويل القطاع إلى جحيم شامل، هدفه قتل أي إمكانية حياة فيه، ودفع المليوني فلسطيني القاطنين فيه إلى خيار من اثنين: إما الموت أو التهجير...

■ يزن بوظو

ولكن رغم ذلك، ورغم هول المأساة والمخاطر، تفاجئنا المقاومة الفلسطينية بدورها، لترفع من همم الفلسطينيين، وجميع الشعوب التي ترى نفسها جزءاً من هذه المعركة، ويبدأ التحضر لقوافل صمود جديدة تهدف لفكّ الحصار، وعلى المستوى السياسي باتت الولايات المتحدة أكثر وضوحاً وتبجحاً بمشاركتها في هذه الجريمة.

وفي سياقٍ متصل، أعلنت الأمم المتحدة رسمياً وجود «مجاعة» في غزة، بالإضافة لصدور العديد من التقارير الدولية التي تؤكد هذا الأمر بشكل قاطع، مما دفع مجلس الأمن الدولي للتطرق لهذه المسألة بشكل مباشر، وإدانة الكيان الصهيوني به، باعتبار استخدام التجويع كسلاح حرب أمر محظور، وجريمة إنسانية، ليتفق كل أعضاء مجلس الأمن على هذا الأمر، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية.

واشنطن... المجرم الأول

واشنطن التي ما فتأت تتحدث إدارتها الجديدة منذ مطلع العام الجاري عن سعيها لإنهاء الحرب على قطاع غزة، لم تنتج شيئاً سوى فتح الباب واسعاً لحكومة نتنياهو المتطرفة لفعل ما تشاء، وكيفما تشاء، وبالقدر الذي تشاء، وعلى الهواء مباشرة، ضاربةً عرض الحائط كل القوانين الدولية، وكل المفاهيم الإنسانية، وكل القواعد السياسية، ولتحمي الولايات المتحدة كيانها الصهيوني على المستويين الإقليمي والدولي، عسكرياً وسياسياً، من ردود الفعل الشعبية والسياسية عموماً على جرائمهم.

رغم ذلك كله، لا تزال واشنطن تتبجح بسعيها لإحلال السلام ووقف الحرب على قطاع غزة، وتتباكى إدارتها على الفلسطينيين المدنيين وجوعهم، بينما وفي الوقت نفسه، تلغي تأشيرات حوالي 80 فلسطينياً من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، بما فيها رئيسها محمود عباس وغيره، لمنعهم من حضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول في نيويورك... وهو سلوك يهدف لتقويض هذه الكيانات الفلسطينية ونشاطها، ويُعد بمثابة هجوم عليها، بصرف النظر عن تقييم أيّ كان منها، بما فيها السلطة الفلسطينية، التي لم يعد دورها وسلوكها ملائماً مع توجهات الصهيوني في قطاع غزة، والأهم بطبيعة الحال، هو ما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الشرعي للفلسطينيين عموماً.

ومع ذلك يؤكد الرئيس دونالد ترامب، أنه يتوقع إنجاز وقف إطلاق للنار بحلول نهاية العام! أي أنه ضوء أخضر وباب مفتوح على مصراعيه أمام الكيان الصهيوني خلال الأشهر القادمة للقيام بكل ما يمكن فعله ليس في غزة وحدها، وإنما في الضفة الغربية وجنوب لبنان والمنطقة عموماً.

المجاعة في غزة

أعلن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أن 514 ألف فلسطينيّ في قطاع غزة يعانون رسمياً من المجاعة، أي نحو ربع سكان القطاع، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى 651 ألف في نهاية شهر أيلول.

وقد أعلن وصول عدد الوفيات بسبب سوء التغذية والجوع في القطاع إلى 332 حالة، بينهم 124 طفلاً فلسطينياً، ووسط ذلك كله، نقلت هيئة البث «الإسرائيلية» عن اجتماع لحكومة الاحتلال أنهم يناقشون ويسعون لإيقاف عمليات إسقاط المساعدات الجوية على قطاع غزة، وتقليص إدخال المساعدات إلى شماله.

علاوة على ذلك، باتت تتفشى الأمراض الناتجة عن الظروف المعيشية والإنسانية السيئة جداً التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة، لينبه مؤخراً مشفى الشفاء الطبي في مدينة غزة، بحدث جديد، عن توافد أعداد كبيرة من مصابين بأعراض تشبه أعراض فيروس كورونا، مشيرين إلى تفشي فيروس أو مرض جديد بين سكان القطاع.

الفترة القريبة المقبلة لن تختلف عمّا سبقها بل ومن المرجح أن تتصاعد التوترات على الأقل حتى استئناف «الكنيست» لنشاطه في شهر تشرين الأول وما قد ينتج عن اجتماعاته

قافلات الصمود والمظاهرات

جواباً ورداً على أحداث قطاع غزة المتزايدة سوءاً، عادت موجة جديدة من قوافل الصمود العالمية للظهور، ومن المقرر أن تغادر أول قافلة ميناء برشلونة في إسبانيا في 31 آب، ويجري وصفها بأنها أكبر أسطول بحري حتى الآن لكسر الحصار عن قطاع غزة وإدخال المساعدات، ومن المقرر أن تنطلق قافلة ثانية من شواطئ تونس في 4 أيلول المقبل، فضلاً عن قوافل وسفن أخرى تتبع لاحقاً من مناطق مختلفة أخرى في البحر المتوسط.

كما أعلن ناشطون خليجيون استعدادهم لإطلاق «سفينة الصمود الخليجية» تحت شعار «خليجيون نبحر لكسر الحصار» وهو جزء من «أسطول الصمود العالمي» الذي سيبحر خلال الأيام المقبلة.

وبالتوازي مع ذلك، شهدت عدة دول أوروبية نشاطاً متصاعداً في التظاهرات الداعمة لقطاع غزة، والداعية لوقف الحرب، ووقف التجويع وإدخال المساعدات الإنسانية، من بينها إيطاليا وألمانيا والسويد وغيرها.

اشتباكات عنيفة

ميدانياً على الأرض، يمضي الكيان الصهيوني في إطار عمليته العسكرية الأخيرة الهادفة للسيطرة على قطاع غزة ومدينة غزة، ليعلن الجيش «الإسرائيلي» عن بدء العمليات باتجاه مدينة غزة، ووقعت اشتباكات ضارية بالفعل على مشارفها، سقط خلالها عدد من القتلى «الإسرائيليين» والعديد من الجرحى فضلاً عن حدث أمني هدد بأسر 4 جنود.

ففي هذه الاشتباكات جرى مثالاً حدث حيّي الزيتون والصبرة جنوب مدينة غزة، حيث دمرت المقاومة ناقلة جند صهيونية، وقتلت ضابطاً «اسرائيلياً»، وأصيب العديد من الجنود «الإسرائيليين» من ألوية مختلفة خلال الاشتباكات، ووسط ذلك كله تم فقدان الاتصال مع 4 جنود «إسرائيليين» سادت خلالها حالة من الهلع من وقوعهم في الأسر، مما دفع الكيان الصهيوني لتفعيل بروتوكول في جيشه يسمى «هانيبال» يهدف لقتل الجنود «الإسرائيليين» فور وقوعهم في الأسر أو التهديد به، عبر استهداف المجموعة الأسرة بقوة ضاربة وشاملة حتى وإن أدت لموت جنودهم... كما تم إصابة عدد من جنود الاحتلال التابعين للواء غولاني في منطقة خان يونس جنوب قطاع غزة.

وكان الناطق باسم المقاومة الفلسطينية في غزة «أبو عبيدة» أكّد مسبقاً أن المقاتلين مستعدين ومستنفرين لمواجهة قوات الكيان الصهيوني بقوة كبيرة في مدينة غزة، مؤكداً أن دخولهم للمدينة سيزيد من فرص واحتمالات أسر جنود جدد، مؤكداً «الموت أو الأسر» لهم.

الأزمة الداخلية

تتصاعد الأزمة السياسية داخل «إسرائيل» ويتزايد معها الضغط على حكومة نتنياهو المتطرفة لوقف الحرب، ويصف «الإسرائيليون» حكومة نتنياهو أنها هي الخطر على «إسرائيل».

فقد عبر رئيس مجلس الأمن القومي «الإسرائيلي» السابق إيال حولانا عن اعتقاده أن هذه الحرب لا جدوى منها، وأن حركة المقاومة لن تستسلم وترفع الراية البيضاء.

وقال رئيس حزب «الديمقراطيين» يائير جولان: إنه لا جدوى من عملية احتلال غزة عسكرياً، وأن المصلحة العليا هي إطلاق سراح كل الأسرى وإنهاء الحرب.

كما قال نائب وزير الدفاع ونائب رئيس الأركان السابق متان فيلنائي: إن «الخطر الذي يهدد إسرائيل هي حكومة نتنياهو، حيث يعمل فيها مسؤولون هم الأكثر تطرفاً في تاريخ [دولة إسرائيل]، وهم لا يمثلون وبعيدون عن تمثيل 10% من [دولة إسرائيل]».

ومن هذه الأمثلة الكثير مما يتعلق بالظروف السياسية والانقسامات والأزمة داخل الكيان الصهيوني، التي لا يقمعها سوى نشاط الحرب نفسه، الذي يهدف نتنياهو لإدامتها وتصعيدها لإطالة عمر حكومته، مما يعني بدوره أن الفترة القريبة المقبلة لن تختلف عمّا سبقها، بل ومن المرجح أن تتصاعد التوترات على الأقل حتى استئناف «الكنيست» لنشاطه في شهر تشرين الأول، وما قد ينتج عن اجتماعاته، وهو ما يتوازى مع رؤية واشنطن فيما يتعلق بتسوية نهاية العام.

السودان حكومة موازية سيناريو ليبي... أم محاولة أخيرة قبل الهزيمة

في خطوة خطيرة تدفع الملف السوداني نحو مزيدٍ من التعقيد وتقربه أكثر من شبح التقسيم، أدى قائد قوات الدعم السريع، الفريق أول محمد حمدان دقلو «حميدتي»، اليمين الدستورية رئيساً لمجلس رئاسي ضمن ما يُسمى بـ «حكومة السلام والوحدة» في مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور. هذه الخطوة، التي جاءت بعد أشهر من التراجع العسكري الملحوظ لقواته على عدة جبهات، ليست مجرد استعراض سياسي، بل هي محاولة لإعادة تشكيل المشهد السوداني وإجبار المجتمع الدولي على التعامل معه ككيان سياسي لا يمكن تجاوزه، مما يهدد بوحدة السودان.

■ معتز منصور

وكانت تشكلت هذه الحكومة الموازية خلال اجتماع في نيالا في تموز 2025 الماضي، وضمت إلى جانب دقلو، عبد العزيز الحلو زعيم الحركة الشعبية– شمال نائباً للرئيس، ومحمد حسن التعايشي رئيساً للوزراء. يُعتبر هذا التحرك استكمالاً لمشروع دقلو السياسي الذي يسعى من خلاله إلى تحويل قوته العسكرية والميليشياوية إلى سلطة سياسية «شرعية»، متحدياً بذلك الحكومة المركزية في الخرطوم وجيشها النظامي، والمجتمع الدولي الذي لم يعترف بهذه الخطوة.

تراجع عسكري وصراع على الشرعية

لا يمكن فصل هذه الخطوة عن السياق العسكري المتدهور لقوات الدعم السريع. فبعد تقدم سريع في الأشهر الأولى للحرب، بدأت هذه القوات تفقد زخمها وتتراجع في العاصمة وفي مناطق حيوية مثل: ولاية الجزيرة وكردافان. لذلك، يرى محللون أن أداء اليمين هو محاولة «للفرملة» سياسياً لتعويض الخسائر الميدانية، وخلق «أمر واقع» جديد يصعب على الخصوم والمجتمع الدولي تجاهله، عبر تقديم نفسه كطرف سياسي لا يمكن استبعاده من أي تسوية مستقبلية.

وتأتي هذه الخطوة التصعيدية بينما يعيش مئات الآلاف من المدنيين في دارفور، وخاصة في مدينة الفاشر، تحت وطأة حصار خانق وأوضاع إنسانية توصف بـ «شبيهة بالمجاعة».

لقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، من الكارثة الإنسانية ودعا لوقف فوري لإطلاق النار في الفاشر. اتهامات «الإبادة الجماعية» التي تلاحق قوات الدعم السريع، تضع هذه الحكومة الموازية تحت شكوك أخلاقية وقانونية كبيرة، وتجعلها تتحمل مسؤولية هذه المعاناة الإنسانية الهائلة.

الموقف الدولي والإقليمي

أظهر المجتمع الدولي والإقليمي رفضاً حاسماً لهذه الخطوة. فقد دعت كل من الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي الدول إلى عدم الاعتراف بهذه الحكومة، مؤكدتين على دعم وحدة وسيادة وأمن السودان، والتشديد على ضرورة التعامل مع السلطة القائمة والمعترف بها فقط. هذا الموقف الموحد يضع حكومة دقلو في عزلة دبلوماسية، ويقلل من فرص نجاحها في كسب شرعية دولية. من جهة ثانية يتكشف السلوك الأمريكي في التعامل مع الصراع في السودان، حيث تسعى واشنطن بشكل دائم إلى مساواة جميع الأطراف، وهو ما ترفضه الخرطوم باعتبار قوات الدعم السريع قوات متمردة، هذا الموقف ظهر في العقوبات الأمريكية على كلا الطرفين، في حينه أعلن الناطق باسم الحكومة السودانية بأن واشنطن تسعى إلى فرض «الاتفاق الإطاري» بطريقة تضمن بقاء المليشيات، يظهر الدور الأمريكي الداعم من جهة لاستدامة الصراع، ومن جهة أخرى فرضه لعقوبات على دقلو، وعدم الاعتراف بشرعية حكومته، تنصلاً من ممارساته على الأرض في تكرار لسياسة أمريكا في دفع الصراعات نحو الفوضى، واستثمار بنتائج الفوضى وتكريسها كأمر واقع، هذا النموذج الذي استخدم في إدارة الصراع بين الكونغو وحركة أم 23 وهو ما تداولته العديد من التقارير الإعلامية بأن وزير الخارجية الأمريكية أعلن أن السودان ستكون التالية بعد توقيع اتفاق بين راوندا وجمهورية كونغو الديمقراطية، في إشارة إلى توقيع صفقة تقاسم الموارد والنفوذ.

أداء محمد حمدان دقلو اليمين ليس مجرد مهرجان سياسي، بل هو تصعيد خطير يدفع بالسودان إلى حافة الهاوية. إنه إعلانٌ جديد عن رفض الانصياع لسلطة الدولة المركزية، وتكريس لسياسة الأمر الواقع القائمة على القوة العسكرية والموارد الطبيعية. في حين تهدف هذه الخطوة إلى كسب شرعية وترتيب أوراق دقلو للمفاوضات المستقبلية، فإنها في واقع الأمر تزيد من تعقيد الأزمة، ولكنها تدفع الصراع نحو خيارات أكثر حزماً، مع إمكانية الاستفادة من الرفض الشعبي والإقليمي والدولي للتصعيد الحالي.

الضربات على اليمن... ما سر اختيار هذا التوقيت؟

شكّلت الضربة الصهيونية الأخيرة على اليمن تصعيداً جديداً وحملت مؤشرات خطيرة على شكل وطبيعة الصراع المتوقع في الفترة القادمة، فالخطوة يمكن أن تنقلنا إلى مرحلة جديدة في المواجهات، وتزيد من الضغط «الإسرائيلي» لتفجير المنطقة.

■ قاسيون

نفذ جيش الاحتلال عملية على الأراضي اليمنية استهدف فيها اجتماعاً رفيع المستوى لحكومة «أنصار الله» راح ضحيتها رئيس الوزراء أحمد غالب الرهوي، وعدد من الوزراء والمسؤولين الكبار في الحكومة، يُرجح أن يكون بين الضحايا كلّ من وزير الخارجية جمال عامر، ووزير الإعلام هاشم شرف، ووزير الشؤون الاجتماعية سمير باجعالة، ما يدفع المواجهة مع الكيان الصهيوني إلى مستوى جديد، لا من حيث طبيعة الضربات العسكرية فحسب، بل أيضاً بدلالات هذا التصعيد بالمعنى السياسي.

منذ قررت جماعة أنصار الله توجيه ضرباتها إلى العمق «الإسرائيلي» كانت بذلك جزءاً من جبهة إسناد غزّة، واستطاع اليمنيون فعلياً أن يتحولوا إلى رقم صعب في هذه المعادلة، فمن جهة سمح موقع اليمن الاستراتيجي بتعطيل الإمدادات القادمة إلى الكيان بشكل مباشر، كما أوقف اليمنيون السفنَ التي يشتبه بعلاقتها مع الاحتلال، ما تحوّل إلى عامل اقتصادي ضاغط ومؤثر. ولم تكتف «أنصار الله» بذلك، بل بدأت توجّه ضربات صاروخية بشكل دوري، وعلى الرغم من أن كثافة الهجمات الصاروخية لم تكن عالية، لكنّها ظلّت تتمتع بميزات نوعية خاصة، واتسمت بقدرتها الكبيرة على اختراق الدفاعات الصهيونية والوصول إلى الهدف المقرر. فضلاً عن أن الأسلحة اليمنية المستخدمة شملت صواريخ فرط صوتية وصواريخ انشطارية، وأدّت هذه الأخيرة إلى تدمير كبير، رجّح البعض أنّ حجم الضرر الذي سببته كان الدافع بالنسبة للكيان لتوجيه هذا الرد الكبير، لكن المسألة يمكن أن تكون أشمل من ذلك!

صحيح أن «أنصار الله» استخدموا أسلحة نوعية، لكنّها ليست المرة الأولى، لكن السياق العام يكشف بعداً آخر للقضية، فتصعيد بهذا الحجم عبر استهداف اجتماع لوزراء الحكومة سيقابله رد بكل تأكيد، وهو ما سيزيد الضغط على مصر والسعودية من جهة، ويرفع من وزن تيار داخل الولايات المتحدة لا يرى مصلحة في الانكفاء، ولم يكن موافقاً على قرار ترامب بالوقف الأحادي للضربات على اليمن، فهذا القرار كان يعني ترك الكيان الصهيوني منفرداً في هذه المواجهة.

إن أي تصعيد جديد في تلك المنطقة الاستراتيجية هو فعلياً دليل على أن الكيان لم يستطع ضمن الجبهات المفتوحة حتى الآن تحقيق المطلوب، ونظراً إلى أن إمكانيات فتح جبهات جديدة محدودة وصعبة، يظل المتاح الآن هو زيادة الضغط النوعي على كل الجبهات، وهذا وإن كان ينبئ بمستوى غير مسبوق من العدوانية، يظل في الوقت نفسه مؤشراً على حجم الأزمة الصهيونية واقتراب اللحظات النهائية.

ويقول خبراء عسكريون– تحدثوا للجزيرة نت– إن هذا الصاروخ يعمل بتقنية متقدمة تتيح له التشظي عبر الانفجار قبل ملامسة الأرض لتوزيع القنابل والرؤوس الحربية على أهداف متفرقة، أو عبر الانفجار اللاحق الذي يُحوّل الأرض المستهدفة إلى حقل من الألغام الموقوتة، مما يجعل مهمة الدفاع أو إزالة الخطر عملية شديدة التعقيد.

إنستغرام كفقاعة ثقافية لاقتصادٍ بلا إنتاج حقيقي «2»

تعتمد كثيرٌ من التطبيقات والخدمات الرقمية لشركات التكنولوجيا الحديثة على جعلك توافق مسبقاً على «شروط اتفاقية الترخيص» والتي كثيراً ما تكون إلزامية قبل أن تسمح لك باستعمالها. وجزء هام من هذه الشروط يحوّلك إلى مستَهدف دائم من شركات دعاية أخرى لعرض إعلانات شتّى عليك. ويُنشِئ البائع علاقةً مميزة مع الزبون بفضل هذه العلاقة الذاتية، وليس الميزات الموضوعية للمنتوجات، فيتمكّن من البيع والربح. ومن نماذج هؤلاء «البيّاعين» اليوم المؤثّرون على إنستغرام وغيره من تطبيقات، حيث يقنعون الناس بكثير من التفاهات عديمة الفائدة بناءً على جاذبيتهم الشخصية.

■ برونا فراسكولا
تعريب وإعداد: ياسمين دمشقي

يمثّل دور إنستغرام في الاقتصاد الأمريكي نمطاً جديداً من التجارة في مطلع الألفية.

في عام 1999، نشر، سيث جودين، مدير «التسويق المباشر» في ياهو كتاب «التسويق بالإذن: تحويل الغرباء إلى أصدقاء والأصدقاء إلى عملاء»، ووفقاً له فإن الإعلان المسمَّى «التسويق المُقاطِع»، كما في التلفزيون، لأنه «يعترض» طريقَك أو مسلسلك المفضل مثلاً، ليعرض عليك المنتج، دخل في أزمة لسببين.

السبب الأول، وبكل وضوح، هو أن الناس يُغرَقون بالفعل بوابل من الإعلانات طوال الوقت، ولم يعد بإمكانهم الانتباه للمنتجات المعروضة. السبب الثاني هو الركود؛ وربما نقص اهتمام الناس بالجودة، لذا من شبه المستحيل إقناعهم بالتخلي عن علاماتهم التجارية المفضّلة بناءً على الصفات الموضوعية لمنتوجات جديدة.

وكان الحل من وجهة نظر جودين، في إنشاء «هياكل إذنية»، حيث لا توجد مقاطَعات، لأنها تجعل الزبون، بدلاً من ذلك، ينتظر بفارغ الصبر الصديقَ/البائع الذي يَظهر للإعلان. كتاب جودين عن «التسويق بالإذن» ترجم إلى البرازيلية عام 2000، وإلى الألمانية عام 2001.

وفي عام 2006، استخدم الاستراتيجي ديفيد أكسلرود هياكل الأذونات في الحملة الانتخابية الناجحة لباراك أوباما، وأخذ الرئيس الأمريكي هذه الاستراتيجية على محمل الجد. في عام 2013، أشارت وسائل الإعلام إلى أنّ هذا المصطلح الغامض «هياكل الأذونات» كان جزءاً من لغة الرئيس. وكما تُظهر ويكيليكس، كان أوباما مُدركاً تماماً لقوة شركات التكنولوجيا الكبرى.

في العام السابق، 2012، استحوذت فيسبوك على منصة التواصل الاجتماعي التي استخدمها «الهيبسترز» لنشر صور القطط، وحولتها إلى وسيلة إعلانية ضخمة هي إنستغرام. في العقد نفسه، أصبح فيسبوك نفسه الأداة المستخدمة للدعوة إلى مظاهرات الثورات الملوّنة في عدد من الدول.

أعراض لداء «الركود التكنولوجي»

لنعد إلى بداية الألفية. في عام 2002، طُرح نموذج الجامعة الأمريكية الجديدة: نموذج مركزي، متعدّد التخصّصات، يعتمد على المقاييس، والأهم من ذلك، مُكرّس للطالب/الزبون، على حساب أعضاء هيئة التدريس وإنتاج المعرفة. وهكذا، في الوقت نفسه الذي قررت فيه الولايات المتحدة أن الجامعات لن تكون مراكز لإنتاج المعرفة، أعلن أحد رواد التسويق الرقمي الناشئ عن استراتيجيته الجديدة القائمة تحديداً على فرضية «الركود التكنولوجي».

بالنظر إلى الماضي، يمكننا الافتراض أنه في بداية الألفية، كانت النخب الغربية قد قررت بالفعل خلق هذا العالَم المُنعزل عن الصناعة، المُتّسم بالركود العلمي والتكنولوجي، ولهذا السبب اخترعت هذا النموذج الجامعي.

في حدّ ذاته، لم يكن الدفاع عن الركود أمراً جديداً في مطلع الألفية. ففي سبعينيات القرن الماضي، طالبت نظرية مالتوس، التي عبّرت عنها كتب مثل «القنبلة السكانية» «1968» و«حدود النمو» «1972»، بتوقف دول العالم الثالث عن النمو، بما في ذلك التشجيع على تقليص عدد السكان بأيّ وسيلة مهما كانت إجرامية وغير أخلاقية.

في عام 1971، ندد السفير البرازيلي أراوجو كاسترو بهذه الحركة الفكرية، واصفاً إياها بـ«الميل إلى تجميد القوة العالمية»، والتي تشمل «القوة السياسية، والقوة الاقتصادية، والقوة العلمية والتكنولوجية»، من خلال إجبار دول العالم الثالث وحدها على تحمّل أعباء الحفاظ على الغابات والطبيعة – حتى من دون السماح بمرور الطرق أو شبكات الكهرباء – من أجل أن يحافظ العالم الأول على حريته في الإنتاج والتلويث وإنشاء البنية التحتية، وما إلى ذلك.

لكن يبدو أن الجديد في مطلع الألفية الجديدة هو تجميد العالَم الأول نفسه، الذي يقع في الحفرة التي حفرها بنفسه؛ فما هي الإنجازات الغربية في هذه الألفية؟

في العقد الأول، شهدنا اختراعات شركة آبل، التي أدت إلى انتشار الهواتف الذكية عالمياً في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ثم ركد هذا المجال.

في عشرينيات القرن الحادي والعشرين، تتمثل المستجدات في «لقاحات» أظهرت البيانات نسبة أضرار «جانبية» لها أعلى مما هو مقبول في مقابل المنافع. واستخدام للذكاء الاصطناعي بهدف استبدال العمالة البشرية من الطبقة المتوسطة بعمالة أقل جودة، رغم الإمكانيات الكامنة في الذكاء الاصطناعي لاستخدامه بالفعل لأهداف تحسين حياة البشر عامّةً. هذه معرفة متخصصة للغاية، تُنتَج في مراكز خاصة محاطة بأسرار تجارية. الجامعات الغربية اليوم استُبدلَ بها حفنةٌ من شركات الأدوية، وبلاك بيري وأبل الراحلتين «في العقد الأول من الألفية»، والآن شركات إيلون ماسك.

اعتقد الأمريكيون أنهم سيسقطون ديكتاتورية عفا عليها الزمن وسيُرحّب بهم كمحرِّرين من قِبل العراقيين المتحمّسين للديمقراطية وماكدونالدز

التسمُّم الذاتي بـ«نهاية التاريخ»

من الممكن أن يكون هذا الركود هو النتيجة المنطقية لعقيدة فوكوياما حول ما زعم أنها «نهاية التاريخ»، وهي فكرة بلغت ذروتها في مطلع الألفية. بعد سقوط جدار برلين عام 1989، قرر فرانسيس فوكوياما أنّ التاريخ قد انتهى لأنّ البشرية قد وجدت شكلها النهائي: ستكون جميع الدول ديمقراطيات ليبرالية مدمجة في السوق الرأسمالية العالمية. وقد غذّى هذا الاعتقاد غزو العراق عام 2003: اعتقد الأمريكيون أنهم سيسقطون ديكتاتورية عفا عليها الزمن، وسيُرحّب بهم كمحرِّرين من قبل العراقيين المتحمّسين للديمقراطية وماكدونالدز. وبالتالي، من المحتمل جداً أن تكون أمريكا نهاية التاريخ قد قررت أن كل ما ينقصها هو تكنولوجيا المعلومات، ليكتشف العالم أجمع الديمقراطية على هواتفهم المحمولة وينظموا مظاهرات على فيسبوك تطالب بماكدونالدز.

ولكن بيع الإمبراطورية وهمَ «نهاية التاريخ» لنفسها بالذات، قبل الآخرين، لم يمرّ دون التسمُّم والخَدَر الذاتي الذي يزيدها عنجهيّةً وكَسلاً، فلسان حالها كان يقول: إذا كانت نهاية التاريخ قد حلّت بالفعل، وإذا كنا قد بلغنا القمة بالفعل، فلا معنى للاستثمار بكثافة في المزيد من المعرفة والتكنولوجيا والصناعة والإنتاج... بل أكثر من ذلك، لا معنى حتى للخوف من منافسة القوى المتنافسة. وهذا يُفسِّر جزئياً لماذا يمكن للأسلحة الروسية والإيرانية أن تُفاجئ الغرب في الحرب، ولماذا يمكن للتكنولوجيا الصينية أن تُوقِع الغرب في مأزق في المنافسة التجارية.

عن ونّوس والأمل الذي يحكمنا!

أعاد النقاش والجدل الواسع- الذي أثاره قرار وزارة التربية حول تغيير أسماء المدارس، والذي ورد فيه اسم الكاتب والمسرحي السوري سعد الله ونوس، ضمن قائمة طويلة من الأسماء، جرى تغييره إلى مدرسة «السفيرة المهنية»- إلى الأذهان الاهتمام بالرموز الوطنية والثقافية السورية، إضافة إلى ضرورة الأمل بالمستقبل، الذي آمن به صاحب المقولة الشهيرة: «نحن محكومون بالأمل»

ثمة تساؤل حول المعنى فيما قاله سعد الله ونوس وما أراده من الأمل، فالرجل الذي تبنى مفهوم «مسرح التسييس» في أعماله، وركز على الممارسة السياسية كفعل ضروري ولازم في المجتمعات من أجل تطورها، وركز على أهمية الحريات السياسية وطالب بها، ورأى أن كل عملية تسييس للمجتمعات هي في محصلتها العامة تقدّمية، لأن الأنظمة القمعية، هي وحدها التي يكون لها مصلحة جذرية في أن يكون المجتمع غير قادر على التفكير السياسي الذي يعيشه. وعكس في أعماله رفضه القاطع للقمع ودعا باستمرار إلى رفض الاستبداد والتطلّع الدائم إلى الحرية من خلال الوعي، هذا الرجل، لا يعتبر الأمل مجرد شعور زائف بل هو قرار بالبقاء والتحدي الأكبر في وجه كل محاولات الموت المعنوي والفعلي. تحدث عن الأمل كضرورة وليس كرفاهية، واعتبره حاجة وجودية ملحّة، كضرورة التنفس للحياة، ولذلك نحن محكومون به.

عن المصفقين والجهلة

بالعودة إلى قرار الوزارة، والذي جرى التراجع عنه لاحقاً، بعد أن أثار ضجة في الأوساط العامة والثقافية السورية، إذ أعلن وزير الثقافة السوري أنّه تواصل مع وزير التربية، وأكد له الأخير أنّ «الوزارة تراجعت عن القرار ولن يتم استبدال الاسم». يطرح القرار وطريقة التراجع عنه الكثير من الأسئلة، ليس حول دور المؤسسات فقط وطريقة صناعة القرار فيها، ولا الشكل الارتجالي لاتخاذها، بل عن أهمية مثل هكذا قرارات في الوقت الذي تعاني فيه البلاد والعباد من أزمات ومشاكل تكفي لعمل المؤسسات وخاصة الوزارات منها لسنين قادمة. هل تكفي المقاربات السطحية، إذا سلّمنا جدلاً بصحة أي قرار، من حل المشاكل العميقة في الوزارة المعنية. علماً أن التعليم في سورية يعاني من مشاكل بنيوية عميقة ومستعجلة تتطلب حلولاً، أهم بكثير من قرار تغيير الأسماء. وهو ما عكسه فعلاً موقف المصفقين والجهلة لكل ما يصدر عن السلطة، فقد استشرس كثيرون في الدفاع عن قرار وزارة التربية، وحجتهم كانت أنّ «ونوس يستحق هذا التهميش لأنهم لم يسمعوا منه موقفاً صريحاً من ثورة 2011 المباركة»، لم ينتبه هؤلاء بأنّ ونوس توفي في عام 1997 بعد معاناة مع مرض السرطان! في جدلية «مضحكة ومبكية» في آن واحد، كما في الحياة التي يعكس المسرح تناقضاتها.

يؤكد أنسي الحاج أن: «ما يُعجب المصفّقين بالمُصَفَّق له هو فراغه، ممّا يمنحهم ذريعة صناعة الفراغ بدورهم، فضلاً عن كونه يعفيهم من الشعور بالنقص».

نقاش لا بد منه

لن يكون هذا النقاش هو الأخير، وهو بكل تأكيد وجزم ليس بحال من الأحوال تفصيلاً ثانوياً، لأنه يمثل جزءاً من معركة الناس حول ما يمكن لهم أن يثبتوه من مساحات ممكنة للحرية السياسية والثقافية في سورية. فما إنّ قرأ السوريون ما ورد في ورقة الأسماء المبدلة حتى انهالوا بالتعليقات المناهضة للقرار، وكان أبرزها ما كتبته زوجته، فايزة شاويش، حيث قالت إنّ «طلب تعديل اسم مدرسة سعد الله ونوس خبر محزن، وسط ما تعيشه سورية من أحزان كثيرة أخرى... يحق لوزير التربية إلغاء رموز النظام البائد، لكن سعد الله رمز وطني وليس من مفردات عائلة الأسد، بل رمز يستحق التكريم لا الإلغاء».

ليس دفاعاً عن ونوس بل عن الذاكرة

أخذ الدفاع عن سعد الله ونوس وإرثه، أهمية من كونه دفاعاً عن الذاكرة الثقافية، وعن بقايا الروح الإنسانية وسط الخراب الذي تعيشه البلاد. وكان من فضائل هذا النقاش العودة إلى الجدية والتساؤل حول معنى الثقافة ودور المثقفين، بدلاً من الانشغال في الثرثرة الفيسبوكية السطحية والتفاهات أو تصفية الحسابات عبر خطاب فئوي طائفي حاقد وتجييش يسيء إلى كل ما هو إيجابي وبنّاء.

ثمة معركة لم تحسم بعد حول مفاهيم كثيرة متعلقة بالرموز والإشارات والتراث وغيرها الكثير، وأسئلة تحتاج لإجابات عن كيفية إعادة بناء الفضاء العام في بلاد محكومة بالأمل.

ليس ترفاً... بل نقاشاً لا بد منه

ثمة حروب كثيرة تخاض دون مواجهات عسكرية مباشرة، حروب هادئة أو صاخبة وقد تبدو في ظاهرها ثانوية ولكنها أكثر عمقاً في أثرها.

■ إيمان الذياب

تعيش الساحة الثقافية في سورية حالة من الغليان، قرارات ومواقف وتراجعات وتظاهرات وحديث لا ينتهي عن الحلول المطلوبة كبقية المسائل والمشاكل التي تحتاج إلى حلول ولكنها ما زالت معلقة رغم إجماع السوريين على المطالبة بحلها.

ثمة نقاش عميق يجري في الساحة الثقافية، فمن مسألة إلى أخرى، المكتبات، سينما الكندي، الموديل العاري... إلخ، في كل مرة تجري فيها معالجة المسائل المختلفة بطرق أقل ما يقال عنها أنها استفزازية واعتباطية لا تأخذ أرث السوريين السياسي والثقافي والاجتماعي وإنجازاتهم السابقة وتاريخهم ولا رأيهم بعين الاعتبار، يطرح البعض الكثير من الأسئلة المحقة: لماذا يجري التضييق على المثقفين والفنانين رغم أن هؤلاء بالذات يمكن لهم تقديم رؤى وأفكار متوازنة وأكثر عقلانية في مشروع بناء سورية الجديدة الذي تأمل به السوريون خيراً بعد السقوط، بينما يفتح المجال واسعاً دون حسيب ورقيب لخطاب الكراهية وبث الأحقاد والتجييش والتحشيد على وسائل التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام.

المكان بوصفه رمزاً

ولماذا تهاجم الرموز الثقافية أو المرتبطة بالثقافة، مثل سينما الكندي التي تعتبر كمكان جزءاً من ذاكرة دمشق الثقافية تميزت بعروضها الرمزية وبتقديم أفلام للأطفال والكبار وتمثل بعداً رمزياً لصناعة السينما في القطاع العام. إذ إنها من أبرز دور العرض التي احتضنت الأفلام السورية والعربية وعرضت أفلام مهرجانات السينما العالمية كما قدمت أعمالاً بارزة مثل الفهد لنبيل المالح، والمخدوعون لتوفيق صالح والسكين لخالد حمادة وأفلام الثلاثية الشهيرة رجال تحت الشمس، ثم قدمت لاحقاً في الثمانينات رغم ظهور ملامح التراجع في السينما، مثل بقية المجالات، فيلم أحلام المدينة لمحمد ملص وليالي ابن آوى لعبد اللطيف عبد الحميد... إلخ.

الرموز الثقافية ملك لصانعيها

لم تكن الرموز الثقافية يوماً ملكاً للأنظمة، بل هي للشعب والمجتمع الذي أنتجها وصنعها في مرحلة تاريخية ما. يعتبر المكان كأحد هذه الرموز فسحة أمل، تملك احتمالية التنفس خارج المؤسسة الرسمية، كما وصفته إحداهن، وسينما الكندي هنا مثال على ذلك فقط، وهو ما جعل الكثيرين يشعرون بالخذلان، جرّاء القرارات الجائرة بحق هذه الرموز ومالكيها الفعليين، فهي ملك للدولة السورية والمجتمع السوري الذي صنعها وبناها وطورها، ولذلك أظهر احتجاجه على تلك الممارسات، ويستمر بالنقاش حولها رغم ما يعتقده البعض من أن الحديث في الثقافة ليس سوى ترف في بلاد تعاني ما تعانيه من الأزمات والمشاكل المتراكمة والمستجدة. ولكنه في واقع الأمر جزء من الوضع السوري العام المتأزم، وواحدة من المسائل الضرورية التي تتطلب فهماً وبحثاً ثم عملاً جاداً للخروج من الوضع القائم وفتح الآفاق أمام ما فيه خير للسوريين جميعاً ولبلادهم.

أفكار متقاطعة: البوصلة ونقاء المعنى...

في زمن تَختزل فيه البطولة في صور على الشاشات، وتَختطف فيه الكلمات الكبيرة إلى بيانات جوفاء، يطلّ جورج إبراهيم عبد الله، بعد أربعة عقود من الأسر لم تنجح في كسر روحه ولا في إخماد صوته، يرسل رسائل تخترق جدران سجن «الفوضى» الكبير أيضاً، بعد أن هزم السجن الباريسي الضيق، ويبث رسائل حية عن المعنى الحقيقي للالتزام، وعن روح لا تعرف المساومة.

■ رمزي السالم

المثال والقدوة

ليس جورج مجرّد سجين سياسي سابق؛ إنه مقياس نقيس به صدق الشعارات، ومرآة نرى فيها الفرق بين من يجعل الفكرة جسداً يمشي على الأرض، ومن يكتفي بتحويلها إلى لافتة تهترئ مع مرور الزمن. في مرحلة تتفشى فيها الميوعة السياسية والانتهازية، يعيد جورج الاعتبار لفكرة القدوة الحقيقية: القدوة التي تُختبر في الميدان، لا في أروقة المكاتب، والتي لا تتراجع حتى لو استمرت المعركة العمر كله.

سألت الصحفية جورج إبراهيم عبد الله بالحاح: **ألا تخشى على نفسك؟** ابتسم وأجاب، بثقة وتلقائية مَن آمن بقضيته حتى النخاع: **هذا تفصيل صغير.** وفي مقابلة أخرى مع صحيفة **لومانيتيه**، سأله المحاور: **ألا تخافون على حياتكم؟** فأجاب بلا تردد: **شعبنا يُقتل كل يوم، وروحي ليست أغلى.**

في هاتين العبارتين تتجسد روح نادرة، غيرية مطلقة، رغم تجربة الاعتقال المديدة، ما زال جورج يرفض أن يرى نفسه إلا كفكرة، كجزء من مسار نضالي أكبر من فرد، متحدياً كل ما يحاصر المشهد من إحباط ويأس وتشكيك وتردد. في حضوره تعود للكفاح معانيه العميقة وشروطه الأصيلة: الالتزام، والانتماء، وصدق الكلمة حين تلتقي بالفعل، والجذرية في مواجهة المواقف المائعة والانتهازية السياسية، والقدرة على الصمود ونكران الذات أمام غواية الاستعراض والتسلق على أكتاف الآخرين.

هكذا يطلّ نموذج المقاوم الحقيقي، بعيداً عن ثوار المكاتب والشاشات وصنّاع البطولات الورقية. إنّها الروح النقية التي طهّرتها التجربة من كل أشكال الأنانية والمساومة والانتهازية، وحوّلت القهر المتراكم عبر التاريخ إلى فعل واعٍ وعميق، يخاطب العقل ليستفزه نحو التأمل والتفكير، ويلامس الوجدان فيوقظه ويمده بالحيوية والاندفاع.

ظاهرة تاريخية

خطاب كهذا، مقترن بالممارسة، يعيد إلى الأذهان وجوهاً أخرى: كارل ليبكنخت، وفهد العراقي، وفرج الله الحلو، وغيفارا... ممن كانوا رموزاً تندمج مع قواعدها الاجتماعية والجماهيرية، تحترمها وتستمع إليها، وتعرف نبضها الحقيقي، وتعبر عنه، تعلمها وتتعلم منها تجمع بين التواضع وهيبة القيادة، تضحي بالنفس كي تبقى الفكرة.

وجود مثل هذه الرموز كان دائماً، عبر تاريخ الشعوب، شرطًا أساسياً لأي انتصار استراتيجي. فالفرد هنا لا يُختزل في شخصه، بل يصبح حاملاً لمنظومة قيم وأفكار، أولها الصدق، والشجاعة، والشعور العميق بالمسؤولية. ومن هنا نفهم لماذا تسعى أدوات الحرب الإعلامية–النفسية إلى شخصنة القضايا العامة، وتشويه الرموز الجامعة أو تهميشها أو إقصائها، في محاولة لضرب العقل والضمير الجمعي.

في زمننا هذا المزدحم بالضجيج والخيبات نحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى رموز تذكّرنا بأن المعركة ليست مع المستعمر فقط بل مع كل من يحاول أيضاً أن يسرق منّا وضوح البوصلة ونقاء المعنى

عكس التيار

جورج عبد الله، وهو الشيوعي «المسيحي» ينسف بسلوكه وموقفه الشجاع كل السرديات التي تستهدف فكرة المقاومة: من تلك التي تشكك في جدواها بذريعة اختلال موازين القوى وتدعو إلى الانحناء أمام العاصفة، إلى تلك التي تحصرها في طائفة أو جهة بعينها.

المقاومة كفكرة

المقاومة، في جوهرها، ليست خياراً إرادياً فقط، بل هي بالأصل ردّ فعل طبيعي على الظلم المتجسد في الاحتلال وأدواته. وطالما أن الاستعمار قائم، فإن المقاومة باقية، وإن تغيّرت أشكالها ووسائلها. إنها الفكرة التي تولد من نقيضها، وستبقى ما دام هذا النقيض موجوداً؛ إنها خيار الضرورة في عالم يفيض بالاغتراب والقهر.

يتحدد شكل المقاومة تبعاً لشكل الاستعمار. واليوم، ونحن نعيش تحت هيمنة استعمار مركّب متعدد الأبعاد: احتلال مباشر، واستعمار اقتصادي بأداته الدولار، والكومبرادور المحلي، واستعمار رقمي، والاستعمار بالفوضى، واستعمار ثقافة الاستهلاك وعولمة الاستسلام، لهذا، تصبح المقاومة الشاملة هي الاستجابة الواقعية الوحيدة، مقاومة ضد التبعية، وضد الطائفية، وضد الاغتراب بطرفيه: الظلامي – المتأمرك الدّوني.

الوعي المقاوم

لكي تكون المقاومة فاعلة، لا بد من شرط أساسي: الوعي المعرفي. ويقوم هذا الوعي على:

كشف جوهر الاستعمار وأدواته في ظرفه الملموس وتحديد الهدف الرئيسي.

قراءة المرحلة التاريخية وتوازن القوى محلياً وإقليمياً ودولياً، مع تحديد العدو الأساسي، ورسم خريطة الحلفاء والممكن تحييدهم.

تحديد الحوامل الاجتماعية وأدوات النضال، وفي مقدمتها الدعاية والتحريض، باعتبارهما شرطاً لتجميع القوى وتراكم التجارب وتحويل النضال إلى حالة شعبية، لا مجرد نشاط نخبوي استعراضي غالباً.

إنه وعي يجمع بين وضوح الرؤية النظرية، ورومانسية الحلم الثوري، والروح العملية القادرة على الفعل.

العالم الواقعي والعالم الافتراضي

يكشف التفاعل الشعبي والسياسي مع قضية جورج عبد الله، وتنوعه، أن المقاومة متجذرة في وعي الناس، وأنها ليست حنيناً لجيل مضى، كما يحلو لإعلام البترودولار أن يروّج، أو كما يردد باعة الدم والضمير من أبواق الخطاب المتلبرل، أو كما يكرر ببغاوات وسدّح الميديا الرقمية.

النسبة الكبيرة من الشباب والصبايا الذين حضروا وتفاعلوا مع إطلاق سراح هذا المقاوم المزمن، تقول شيئاً آخر: المقاومة حاضرة، تنبض في وعي الأجيال الجديدة، وتجدّد نفسها مهما حاول الآخرون دفنها.

باختصار: ليست حكاية جورج عبد الله مجرّد فصل في سجل النضال، بل هي مرجع أخلاقي ومعرفي يذكّرنا بأن المقاومة ليست حدثاً عابراً، ولا ردّ فعل غاضباً ينطفئ مع الوقت. إنها خيار واعٍ، ممتدّ، يتغذّى من قناعة بأن الحرية لا تُستجدى، وأن الكرامة لا تُقايض.

حين نتأمل تجربة هذا الرجل، ندرك أن القوة الحقيقية تكمن في الثبات على المبدأ، وفي القدرة على تحويل الألم إلى وعي، واليأس إلى طاقة خلاقة. جورج، الذي رفض أن ينحني للعاصفة، يعلّمنا أن البطولة ليست في أن تنتصر سريعاً، بل في أن تبقى واقفاً حتى لو طالت المعركة.

وربما، في زمننا هذا المزدحم بالضجيج والخيبات، نحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى رموز كهذه، تذكّرنا بأن المعركة ليست مع المستعمر فقط، بل مع كل من يحاول أيضاً أن يسرق منّا وضوح البوصلة ونقاء المعنى.

على حافة الاشياء!

يتندر البعض مستخدماً كلمة «سيريالي» لتوصيف الحال في سورية سواء في أحاديثهم المباشرة أو على وسائل التواصل. ثمة طرافة ورمزية خاصة في هذا التعبير واستخدامه هنا قد لا يكون مرتبطاً بمفاهيم السريالية «كحركة فنية وأدبية»، بقدر ارتباطه بالمفارقات العجيبة والمتناقضة للأحداث المتلاحقة والتي تبدو فعلاً «سريالية» بامتياز.

■ إيمان الأحمد

يشعر كثير من الناس بالفزع من تفاصيل الأحداث التي يعيشونها بشكل يومي. «معلقون نحن على حافة الأشياء» هكذا وصف أحدهم الشعور بالفوضى وعدم الاستقرار التي تسود مختلف مناحي الحياة.

«سورية بخير»

يشعر السوريون بإهانة لكرامتهم الوطنية كلما استباح الاحتلال الصهيوني وطائراته السماء السورية. ولذلك كان شعور الغصة عظيماً عندما دنس الاحتلال التراب السوري وقام بإنزال جوي في منطقة الكسوة جنوب دمشق وعلى بعد مسافة قصيرة من «الأجواء الاحتفالية التي تملأ أروقة معرض دمشق الدولي... في حدث يجمع الثقافة والاقتصاد ويؤكد دور المعرض كمنصة وطنية ودولية مميزة».

ليست المشكلة في المعرض، الذي تأسس في عام 1954، والذي يتمتع بأهمية كبيرة في ذاكرة السوريين وحاضرهم، وشهدت حفلاته حضوراً فنياً متنوعاً، وغنت فيه فيروز أغانيها الشهيرة كما أطلقت عدداً من أعمالها الجديدة آنذاك أشهرها: عالصالحية، يا عود، يا نسيم الدجى، طل وسألني... إلخ. كما شاركت فيه أسماء لامعة في الغناء والموسيقى والفن بينها: محمد عبد الوهاب، وعبد الحليم حافظ، وديميس روسوس، وغيرهم الكثير. تكمن المشكلة في غياب المشروع الاقتصادي الاجتماعي الثقافي الوطني الشامل الذي يبعد أي فعالية مهما كانت من كونها مجرد استعراض إعلامي، ويجعل من الفعاليات المختلفة جزءاً من سياق واضح المعالم لبناء دولة مواطنة تعيد للسوريين كرامتهم في مختلف المجالات. مشروع يبنى على مشاركة الناس الفعلية في الحياة السياسية والثقافية ويعيد للفرد السوري ثقته بالمستقبل ويعزز إرادته للمشاركة في بناء دولة جديدة لطالما حلم بها.

حافة الأمل

غالباً ما تقدم الأزمات فرصة للبناء والخروج من الوضع القائم وكل المشاعر المتناقضة والسوداوية المرتبطة به. ثمة فرصة للخلاص من مشاعر اليأس والإحباط التي جرى وصفها بقتامة: «الشعور بلا سقوطٍ ولا تحليق... في منزلةٍ بين المنزلتين خارجَ الموتِ والحياة... داخلَ الاحتضار البطيء...!».

لن يتخلص الناس من مشاكلهم المعلقة والتي تجعلهم يقفون على حافة «الأشياء والحياة، والموت ...إلخ» إلا من خلال مساهمتهم الجماعية في المشروع الوطني الشامل والمبني على أهداف واضحة فيها مصلحة سورية وكل السوريين بالدرجة الأولى، إلا عبر احتشاد القوى الوطنية المختلفة والضغط باتجاه مؤتمر وطني يجمع الناس ليتناقشوا ويقترحوا مشاريعهم، ثم ليتوافقوا على ما فيه مصلحتهم ومصلحة بلادهم.

أخبار ثقافية

المسرح في الحياة!

تحت شعار «ويبقى المسرح ما بقيت الحياة»، أعلنت «جمعية تيرو للفنون» بالاشتراك مع «مسرح إسطنبولي» عن إطلاق برنامج «مهرجان لبنان المسرحي الدولي» في بيروت حيث سيُقام المهرجان من 13 إلى 15 أيلول 2025، في «المسرح الوطني اللبناني» «الحمرا» وحسب منظميه سوف تشارك فيه عروض مسرحية من عدة بلدان مثل إسبانيا والعراق وسورية وألمانيا وفلسطين ولبنان.

ويتزامن المهرجان مع إعادة افتتاح سينما «الكوليزيه» التاريخية في شارع الحمرا، بعد عقود على إقفالها، والتي من المقرر أن تتحول إلى «المسرح الوطني اللبناني»، بقصد عودتها إلى المشهد الثقافي كواحدة من أقدم دور العرض التي شُيدت عام 1945، وشهدت على العصر الذهبي للمسرح والسينما في لبنان، واستضافت أهم العروض والأفلام العربية والعالمية.

وقد أوضح مؤسس «المسرح الوطني اللبناني»، الممثل والمخرج قاسم إسطنبولي، أن المشروع يشكل امتداداً لتجربة انطلقت من مدينة صور مع تأسيس أول مسرح وسينما مجانية في لبنان، لافتاً إلى أن الهدف الأساسي هو ربط المناطق اللبنانية المختلفة عبر الفن.

أزمة أخلاقية ومهنية

بعد ساعات قليلة من الاستهداف المباشر لصحافيين على الهواء مباشرة في غزة فجر الثلاثاء 26آب، استقالت المصوّرة الكندية فاليري زينك من «رويترز»، متهمة إياها «بخيانة الصحافيين» وتكرار دعاية الاحتلال الإسرائيلي. واتّهمت زينك الوكالة بتضليل الجمهور و«تكرار الأكاذيب الإسرائيلية».

ولاقت الصحفية دعماً واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي، ضد ما وصفته «بخيانة الصحافيين» وتواطؤ الإعلام الغربي في تبرير استهداف الصحافة الفلسطينية في غزة. في رسالة نشرتها في وسائل التواصل الاجتماعي أشارت فيها إلى أنّها لم تعد قادرة على «حمل بطاقة رويترز إلا بشعور عميق بالخزي والحزن»، نظراً لدورها في تبرير وتمكين الاغتيال المنهجي لـ245 صحافياً في غزة»، وحمّلت الإعلام الغربي برمته مسؤولية التواطؤ، مستشهدة بالصحافي الأمريكي جيريمي سكاهيل الذي وصف كبريات المؤسسات مثل «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» و«رويترز» بأنها مجرد «ناقلة للبروباغندا الإسرائيلية»، دون تحقق أو مساءلة.

قد لا تغير الاستقالة سياسة مؤسسة «رويترز»، لكنها تُسجّل كفعل احتجاجي رمزي يعمّق أزمة الثقة العميقة مع المؤسسات الإعلامية العالمية.

كانوا وكنا

بوّابة معرض دمشق الدولي في دورته السادسة عام 1959

ثلاثة أسئلة حول التقسيم

بات الحديث عن تقسيم سورية مادة متداولة تحتل حيّزاً متزايداً من النقاش والجدل، سواء داخل البلاد أو خارجها. لكن هذا الحديث يطرح عادةً من زاويتين أساسيتين:

■ عصام حوج

الأولى: كردّ فعل مباشر على ما جرى من عمليات قتل ممنهج في الساحل، ثم في السويداء، والتهديدات التي وُجّهت إلى قوات سوريا الديمقراطية. وهنا يظهر التقسيم كخيار يطرحه بعض الناس بدافع الخوف والصدمة، أو كبحث يائس عن مخرج من مأساة متكررة.
الثانية: في إطار قراءات سطحية، إما ناتجة عن جهل بالتاريخ ومساراته، أو نابعة عن تزوير متعمَّد له، وتختلط فيها النزعة العدمية والزئبقية التي لا تعترف بانتماء ولا تلتزم بموقف واضح. هذا الميل يبرز خصوصاً عند بعض «زبائن» إعلام البترودولار، وقناة «الحرة»، ممن يلهثون وراء ريع الاستكتاب والظهور الإعلامي، محاكين مزاج شرائح تبحث بأي ثمن عمّا تظنه «طوق نجاة»، تحت شعارات برّاقة مثل: «الحرية»، «الديمقراطية»، و «حقّ تقرير المصير». وبالتوازي، نشهد سوقاً مزدهرة للترويج لهذه الأفكار، تُدار جلّها عبر ذباب إلكتروني انتعش على مزبلة الأزمة وتداعياتها.

من هنا تبرز ثلاثة أسئلة أساسية:

أولاً: هل التقسيم ممكن فعلاً؟

الواقع الديموغرافي السوري يقدّم الجواب الأوضح: تكاد لا توجد منطقة في سورية من لون واحد. الخريطة السكانية شديدة التشابك والتداخل قومياً ودينياً وطائفياً، ما يجعل أي مشروع تقسيم أقرب إلى الوهم.
دينياً وطائفياً: المسيحيون منتشرون في معظم المحافظات، فيما يشكّل الساحل والمنطقة الوسطى نموذجاً لتنوع ديني وطائفي متداخل داخل القرى والمدن نفسها.
قومياً: الكرد موزعون في مناطق متفرقة في الشمال، غير متصلة جغرافياً، وغالباً ما يعيشون في خليط معقد من القوميات والأديان والطوائف.
وإذا نظرنا إلى عقود الدولة الوطنية، رغم كل شوائبها، نجد أنها ساهمت في رفع مستوى الاندماج بين المكونات السورية. دمشق وحدها تكفي كمثال: مدينة يمكن اعتبارها «سورية مصغّرة»، حيث يتعايش الجميع في فسيفساء واحدة.
أي مشروع تقسيم يعني عملياً تهجيراً قسرياً ومجازر جديدة وصراعات بلا نهاية، أي إنتاج كارثة فوق الكارثة القائمة. والمفارقة أن القوى الإقليمية والدولية التي تدفع بهذا الاتجاه تدرك جيداً استحالة التقسيم، لكنها تستخدمه كأداة لتكريس الفوضى وتعميق الانقسامات.
من هنا، يمكن القول: إن التقسيم لن يحل أي مشكلة بل سيعقّدها أضعافاً مضاعفة.

ثانياً: سورية و«سايكس – بيكو»

من أبرز حجج دعاة التقسيم الزعم بأن سورية مجرد نتاج اتفاقية سايكس– بيكو، وبالتالي لا مبرر للتمسك بوحدتها.
لكن الحقيقة التاريخية أكثر تعقيداً: سايكس – بيكو كانت مشروعاً لتقسيم تركة الدولة العثمانية إلى كيانات طائفية وقومية وقبلية تابعة، لا لتأسيس دولة وطنية. هذا المشروع نفسه اصطدم بعوامل عدة: الثورة البلشفية التي فضحت الاتفاق عام 1917، تغيّر التوازنات الدولية مع صعود الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، والأهم التفاعلات الداخلية السورية.
الإنذار الذي وجّهه غورو للملك فيصل، موقف يوسف العظمة الاستثنائي في معركة ميسلون، ثم اندلاع الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان الأطرش، كلها عوامل أسقطت مشروع «الكانتونات»، ومهّدت لاستقلال 1946. يضاف إلى ذلك أن حدود سورية الحالية ليست نسخة عن خطوط سايكس – بيكو، بل نتاج صفقات فرنسية – إنكليزية وأخرى فرنسية – تركية.
القول: إن سورية «صنيعة سايكس – بيكو» إذاً مجاف للحقيقة. ما يجري اليوم من مشاريع تفتيت هوَ الاستكمال الفعلي لما لم يكتمل من سايكس – بيكو. أما الرفض الحقيقي للإرث الاستعماري فيعني السير نحو استكمال بناء دولة وطنية جامعة، عبر إصلاح التشوه البنيوي الذي عانت منه الدولة السورية بفعل سياسات السلطات المتعاقبة، والجغرافيا السياسية المحيطة.

التقسيم ليس حلاً. إنه وصفة لمزيدٍ من الدماء والمآسي. أما الطريق الوحيد للخروج من هذه الدوامة فيكمن في مشروع وطني جامع

ثالثاً: ذريعة «حماية الأقليات»

من أكثر الأوراق استخداماً لتبرير مشاريع التقسيم ورقة «حماية الأقليات». وهي ورقة قديمة: استُخدمت في سايكس – بيكو قبل قرن، كما استخدمتها السلطة الحاكمة في سورية لتسويق نفسها حين ضاقت بها السبل.
لكن الوقائع التاريخية تُفنّد هذا الادعاء:
أحداث حماة في الثمانينيات كانت سياسية بالأساس، ارتدت لباساً طائفياً. والدليل أن مراكز سنية كبرى، مثل: دمشق وحلب لم تدعم الإخوان المسلمين.
الصراعات داخل السلطة لم تكن طائفية: حافظ الأسد انقلب على صلاح جديد «العلوي»، ثم تصارع مع شقيقه رفعت، وبعده جاء الصراع بين بشار الأسد وابن خاله رامي مخلوف.
زعامات درزية قادت الثورة السورية الكبرى وكسبت ثقة سوريين من مختلف الطوائف.
حتى في سنوات الأزمة، شهدنا مظاهرات في إدلب ضد «حكومة الإنقاذ»، وصراعات مسلحة بين فصائل من الطائفة نفسها.
الخلاصة، إن الطائفية لم تكن يوماً حالة سياسية شعبية متأصلة في سورية، بل كانت دائماً نتاج انحرافات السلطة وردود أفعال مشوهة عليها. وما يُسوَّق اليوم حول «حماية الأقليات» ليس إلا خطاباً دعائياً لتكريس الانقسام وإدامة الصراع.

خاتمة

الجميع في سورية دفع ثمن الأزمة: قتل، تهجير، نزوح، إذلال، وتفكك اجتماعي. السوريون جميعاً ضحايا تطور سياسي مشوّه ومشاريع جيوسياسية دولية متشابكة.
لكن هذه المعاناة ذاتها تكشف أيضاً عن وحدة المصير المشترك، الذي لا مفر من استعادته إذا كان الهدف تجاوز الفوضى والتشظي.
التقسيم ليس حلاً. إنه وصفة لمزيد من الدماء والمآسي. أما الطريق الوحيد للخروج من هذه الدوامة فيكمن في مشروع وطني جامع، يواجه الطائفية بوصفها أخطر أدوات التمزيق، ويُعيد الاعتبار لوحدة السوريين كشرط للكرامة والحرية معاً.